بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب
قسم اللغة العربية

القضايا الصرفية والنحوية في مجالس العلماء للزجاجي

إعداد
كمال ارشيد عبدالرحيم مقابلة

إشراف
الدكتور رسلان بني ياسين

حقل التخصص -اللغة والنحو

تاريخ تقديم الرسالة ٢٠٠٥/٨/٤م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضايا الصرفية والنحوية في مجالس العلماء للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)

إعداد

كمال ارشيد عبدالرحيم مقابلة

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك ١٩٨٣م

دبلوم تربية، جامعة اليرموك ١٩٨٣م.

دبلوم عال في الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك ١٩٨٥م.

ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك ١٩٩١م.

دكتوراه في الدراسات الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ١٩٩٩م.

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

١- د. رسلان أحمد بني ياسين ..... مشرفاً رئيساً

أستاذ مشارك، جامعة اليرموك

٢- أ.د. حنا جميل حداد ..... عضواً

أستاذ، جامعة اليرموك

٣- أ.د. عفيف عبدالرحمن ..... عضواً

أستاذ، جامعة اليرموك

٤- د. قاسم محمد صالح ..... عضواً

دكتور، جامعة جرش

نوقشت في ٢٠٠٥/٨/٤م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الإهداء

إلى التي شاركتني الجهد والعناء زوجتي

﴿انتصار﴾

رفيقة الدرب

كمال

© Arabic Digital Library Yarmouk University

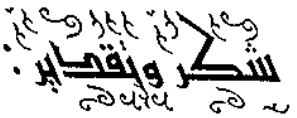

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد...

فإنه لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل، والتحيّة والتقدير وعظيم العرفان إلى أستاذي الكريم الدكتور رسلان بني ياسين، الذي تكرّم بالإشراف على هذه الرسالة، وأعطاني من وقته وجهده لهذا البحث، أمدّ الله في عمره، وبارك فيه وبجهوده في عون طلاب العلم والمعرفة، وجزاه عنّي خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على عنايتهم واهتمامهم بهذا البحث، فجزاهم الله خيراً وبارك هممهم وجهودهم، ولهم كل التقدير والاحترام.

كما أشكر العلماء الأجلاء القائمين على كلية الآداب وقسم اللغة العربية في جامعة اليرموك، وأخصّ كلاً من الأستاذ الدكتور حنا حداد عميد كلية الآداب والأستاذ الدكتور عفيف عبدالرحمن والأستاذ الدكتور سمير ستيتية حيث كانوا مثالاً في تواضع العلماء وعطائهم، أمد الله في عمرهم، وبارك فيهم وبجهودهم. وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الذي أعطاني من وقته وجهده لهذا البحث مذ كان خطة تقدّمت بها إلى أن أصبح مخطوطاً، حيث تفضّل بقراءة هذا الجهد، ومناقشته وإثرائه بملاحظات قيمة أعتزّ بها. كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأخوة موظفي مكتبة جامعة اليرموك: الإعارة، المراجع، كما لا يفوتني تقديم الشكر والعرفان إلى القائمين على المكتبة الهندسية الممثل بالآنسة ربى شوتر على جهودها المشكورة في طباعة هذه الرسالة وإخراجها على هذه الصورة، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتوى

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

المحتوى ..... هـ-و

الملخص ..... ز-ح

المقدمة ١-٦

التمهيد: التعريف بالمؤلف والكتاب ٧-١٧

الفصل الأول

الأصول اللغوية

المبحث الأول: السماع والقياس ١٩-٦١

المبحث الثاني: العامل ٦٢-٧٢

المبحث الثالث: الحذف والإضمار ٧٣-٧٧

المبحث الرابع: الإعراب والبناء والحركات الإعرابية ٧٨-٩٦

الفصل الثاني

في الصرف

المبحث الأول: بنية الكلمة ٩٨-١٠٢

أولاً: الميزان الصرفي ١٠٢-١٠٧

ثانياً: همزة بين بين ١٠٧-١٠٩

ثالثاً: أفعل التفضيل ١١٠-١١٢

رابعاً: المقصور والممدود ١١٢-١١٤

المبحث الثاني: المفرد والمثنى والجمع ١١٥-١١٨

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث ١١٩-١٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

المبحث الرابع: النسب ١٢٢-١٢٣

المبحث الخامس: الاشتقاق ١٢٤-١٢٦

الفصل الثالث

في النحو

المبحث الأول: المرفوعات ١٢٨-١٤٨

أولاً: النواسخ ١٢٨-١٤٠

ثانياً: الفاعل ١٤٠-١٤٨

المبحث الثاني: المنصوبات ١٤٩-١٦٧

أولاً: الحال ١٤٩-١٥٢

ثانياً: التمييز ١٥٢-١٥٤

ثالثاً: الاشتغال ١٥٤-١٥٧

رابعاً: المفعول فيه (الظرف): بين، إذ، قبل وبعد ١٥٧-١٦٧

المبحث الثالث: المجرورات ١٦٨-١٧٣

أولاً: الممنوع من الصرف ١٦٨-١٧١

ثانياً: العطف على الضمير المجرور ١٧١-١٧٣

المبحث الرابع: حروف المعاني: حروف الجر ١٧٤-١٧٩

الخاتمة والتوصيات ١٨٠-١٨٢

الملخّص باللغة الإنجليزية ١٨٣-١٨٤

كشّاف بالمجالس الواردة في الرسالة ١٨٥

ثبت بالمصادر والمراجع ١٨٨-٢٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

مقابلة، كمال ارشيد. القضايا الصرفية والنحوية في مجالس العلماء للزّجّاجي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م، إشراف د. رسلان بني ياسين.

هذا البحث القضايا الصرفية والنحوية في مجالس العلماء للزجاجيّ، كان يفترض أن يكون في ضوء نظرية المستويات، ولكنّ المستوى الصوتي لم يكونوا يهتمون به لاهتمامهم بالنحو والقضايا الصرفية، حيث لم يعرفوا الأصوات (فونتكس)، أما وظائف الأصوات (فونولوجي) فهي في باب الصرف. إنّ المجالس تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء، فحب الغلبة جُبل عليه الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف العلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؟ نعم، إذا كان مبحث المناظرات محض العلم فحبذا الغرض والمطلب، رغم أنها قد شابها العصبية والأهداف السياسية والمطامع الدنيوية أحياناً، فكانت حرباً غير أنها محمودة المغبة لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة، فما نعمت اللغة وغنيت إلاّ من هذا السجال العلمي. فهذه المجالس كانت تثيرها الرغبة في الوصول إلى الحقائق والاعتزاز بالنفس، والمقدرة العلمية، والطمع في نائل الخلفاء والأمراء الذين أسهموا بقسط قيّم فيها. لقد تناولت المجالس الأصول اللغوية: السماع والقياس، والعامل، والحذف والإضمار، والإعراب والبناء، وفي ميدان الصرف بنية الكلمة: الميزان الصرفي، وأفعل التفضيل والمقصور والممدود، ثم المفرد والمثنى والجمع والتذكير والتأنيث والنسب والاشتقاق، ثم في الموضوعات النحوية: المرفوعات: النواسخ والفاعل، والمنصوبات: الحال والتمييز والاشتغال والمفعول فيه، وفي المجرورات الممنوع من الصرف والعطف على الضمير المجرور، وحروف المعاني: حروف الجرّ. إنّ مادة المجالس في اللغة ومباحثها انصبّت على التفسير اللغوي للمفردات والغريب منها، كما تناولت الشعر والاختلاف في روايته، فهي تكوّن مادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معجمية خدمت المعجم العربي، وكان العلماء يرجعون إلى الذاكرة في سوق حججهم، وهذا من طبيعة الثقافة اللغوية التي تُعنى بالحفظ والاستظهار، والاستكثار منهما، فضلاً عن السماع من الأعراب، وقد لاحظنا الاحتكام إلى ما سُمع عنهم من كلام فصيح والاستناد إليه في بسط معنى أو توكيد مذهب. إنّ هذه المجالس على الرغم من قصر مادة الحوار فيها، وحلّ الخلاف فيها بالشاهد والتفسير اللغوي والموقف المباشر -إلاّ أنها خدمت اللغة، وكانت هذه المجالس رحاباً لبحث علوم اللغة في مرحلة وضع الأصول، ثم أسهمت في تطوّرها واتضاح علومها. وإنّ في نصوص هذه المجالس، شواهد وقواعد نحوية وصرفية، وإن في نصوصها فكراً لغوياً أصيلاً فاض به علماء اللغة على شتى مذاهبهم. فرافقت تطوّر تلك المذاهب، وحفظت مصطلحاتها. إنّ هذه المجالس أثر حضاري يجب على الباحث الجد في دراسة جوانبها المختلفة في مناحي العربية، كما يجب التفكير الجدي في بعثها وإحيائها. ولذلك فإنني أقترح أن تشرح هذه المجالس كما شرحت كتب النحو، وأن تدرس من قبل طلاب اللغة العربية لتعمّ فائدتها الدارسين والباحثين.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي هداني إلى هذا الموضوع، وأعانني على إنجازه، أحمده حمداً لا بلوغ لمنتهاه، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه وأفصحهم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن دعا بدعوته واستمسك بهديه وسنته إلى يوم الدين ... وبعد،

سبحانك ربي لا علم لي إلاَّ ما علّمتني إنّك أنت العليم الحكيم ﴿**يا أيُّها الذين آمنوا اتّقوا الله وقولوا قولاً سديداً يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً**﴾[1].

فهذا البحث في القضايا الصرفية والنحوية في "مجالس العلماء" للزجاجيّ، وكنت قد اطّلعت على هذا الكتاب، فبهرني ما جاء فيه من مسائل نحوية وصرفية ولُغوية، لا نجدها كثيراً فيما بين أيدينا من كتب النحو والصرف واللغة، وكان أن وجّهني أيضاً وأعانني في وضع التصوّر والخطّة للموضوع، أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة -جزاه الله خير الجزاء- على ما يسديه لطلبته من علم وفضل. فأردت التعرّف إلى هذه المجالس وسبر غورها بالدراسة والبحث.

فعمدت إلى المسائل النحوية والصرفية مقدّماً لها التقديم المناسب، وموضحاً ومعلّقاً عليها، ورابطاً لها بما جاء في كتب النحو الأخرى، وغيرها من الكتب التي تعرّضت لهذه المسائل، حيث كنت أقوم بوصف القضية في المجلس ثم تحليلها ومتابعتها عند الآخرين -كما جاء في منهج البحث- وإنّ بعض هذه المجالس صعب التراكيب غامض المفردات، قديم المصطلحات، طويل السند، فما كان مفهوماً من المجالس كنت

---

(١) سورة الأحزاب، الآية ٧٠، ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنقله كما هو، أمّا ما كنت أراه غامضاً فكنت أشرحه، وأنقله بمعناه. وما كان طويلاً كنت أختصره وأكتفي بلبّ فكرته، فقد كانت ترد في بعض المجالس عبارات إنكار أو استحسان أو أن غيرها يكفي عنها فكنت أحذفها وأكتفي بلب الفكرة. كما قمت في دراسة المجالس، بشرح المفردات التي وردت في بعض النصوص الشعرية والنثرية، كما استبدلت بمصطلحات حديثة المصطلحات القديمة. وإذا كان بالسند أكثر من رجل كنت أكتفي بالرجل الأخير.

إنّ مجالس العلماء فيها ظواهر نحوية كثيرة ليست في كل كتب النحو، ربما توجد بعضها في حواشي كتب النحو القديمة، ولكنها ليست موجودة، في كتب النحو التي بين أيدينا، ولكن الذي عرض لهذه الظواهر هذه المجالس، وكتب التفسير، وكتب الأمالي، مثل أمالي الزجاجي، وأمالي ابن الشجري وغيرها. كما تحتوي المجالس عبارات وأبياتاً من الشعر تعددت فيها أوجه الإعراب، وتعدد فيها التوجيه الإعرابي، ومن أسباب هذا التعدد: طبيعة التراكيب والأدوات، أو تعدّد اللهجات، أو تعدد الروايات، كما يوجد في المجالس تعليل لبعض الظواهر النحوية، أو ربط للنحو بالمعنى، أو تفسير للإعراب أو تفسير المعاني النحوية، وهذا ما أُشيرَ إليه في موضعه من المجالس.

وقد جاء البحث في ثلاثة فصول ومقدمة وتمهيد وخاتمة.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية دراسة القضايا الصرفية والنحوية في كتاب مجالس العلماء للزجاجي، وتحدّثت عن منهجي في البحث، حيث كنت أقوم بالتقديم والتأصيل للمجالس بالمقدمة المناسبة من خلال العودة إلى المراجع والمصادر النحوية والصرفية المختلفة، ثم أقوم بوصف القضية في المجلس ومتابعتها وتحليلها عند الآخرين -كما تقدّم- وأشرت فيها إلى الدراسات السابقة، وفي التمهيد تحدّثت عن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نظرية المستويات، وتاريخ المناظرة في النحو، والمجالس العلمية وحلقات العلم، وكتب المجالس، والفرق والاختلاف بين مجالس أبي القاسم الزجاجي وبين كتاب الأخبار، وقد أشرت إلى دوافع المجالس والمناظرات، التي توجد حيث يصير العلم والعلماء. كما أوضحت في التمهيد تعدد موضوعات المجالس، حيث لم تكن في النحو واللغة فحسب، وإنما كانت في القراءات القرآنية وفي الشعر، أو في ربط النحو بالشريعة في بعض المجالس، ثم انتقلت في التمهيد إلى التعريف بالزجاجي وبكتاب مجالس العلماء وتمييز المحقَق له. وجاء الفصل الأول في الأصول اللغوية: حيث تحدّثت في المبحث الأول عن السماع والقياس ومنهج البصريين والكوفيين في القياس والسماع في الاعتداد في اللغة، وكان من المجالس التي تدخل في باب السماع والقياس مجلس الكسائي وسيبويه، فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، تلك المسألة المشهورة في تاريخ النحو العربي، ثم جاء البحث في "ما الحجازية والتميمية".

ثم انتقلت إلى دراسة العامل والبحث في الأسباب والعلل، حيث أُطلق هذا المصطلح النحوي على كل كلمة تؤثر في تغيير حركات أواخر الكلمات، ولذلك كان العامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وكانت نظرية العامل من الأسس الهامة التي قام عليها النحو العربي، حيث إنّ نظرية العامل قد انفرد بها النحو العربي، ثم جاءت المجالس والموضوعات التي تدخل في باب العامل، ثم تحدّثت في المبحث الثالث عن الحذف والإضمار، حيث إنهما يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً، ثم الشواهد من المجالس على الحذف والإضمار. ثم كتبت في المبحث الرابع عن الإعراب والبناء والحركات الإعرابية، حيث إنّ الإعراب هو تغيير أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حالاً واحدة من البناء مهما تغـــيّر موقعـــها أو تغيّرت العوامل الداخلة عليها، ثم الحركات الإعرابية، وهي التي تظهر على آخر حرف من الكلمة المعربة، وجاءت عدة مجالس قمت بدراستها وإيرادها على هذا الموضـــوع الهام.

ثم الفصل الثاني: وكان في الصرف فتحدّثت فـــي المبحـــث الأول عـــن بنيـــة الكلمة في بنية الأسماء والأفعال، حيث يُقسم الكلم إلى: اسم، وفعل، وحـــرف. ويدخـــل في بنية الكلمة الموضوعات التالية، والتي جاءت الشـــواهد والأمثلـــة فـــي المجـــالس العلمية عليها، فكان الميزان الصرفي، والذي اتفق الصرفيون على أنّـــه يتكـــون مـــن ثلاثة أحرف هي مادة (ف ع ل) ثم همزة (بين بين) حيث عرّفها اللغويون القدماء أنها: همزة بين الهمزة وبين حرف اللين، وهو الحرف الذي منـــه حركتـــها. وثالثـــاً أفعـــل التفضيل، فتحدثت عن صياغتها وشروطها والمجالس عليها، والمقصـــور والممـــدود. والمبحث الثاني كان في البنية العددية (المفـــرد والمثنـــى والجمـــع)، وتحدّثـــت فـــي المبحث الثالث عن التذكير والتأنيث، وعن النسب، وعن الاشتقاق، والمجالس على هـذه الموضوعات. والفصل الثالث كان في النحـــو، فتحدّثـــت فـــي المبحـــث الأول عـــن المرفوعات، فكانت النواسخ ثم الفاعل، ودرست في المبحث الثاني: المنصوبات، فكانت المجالس على الحـــال، والتمييـــز، والاشـــتغال، والمفعـــول فيـــه (الظـــرف)، وفـــي الظرف درست بين، وإذ، وقبل وبعد، والمبحث الثالث درست فيه المجـــرورات فكـــان الممنوع من الصرف، والعطف على الضمـــير المجـــرور. والمبحـــث الرابـــع كـــان حروف المعاني ودرست فيها حروف الجرّ ومن خلالها المجلس الذي ينصـــبُّ علـــى معنى إحدى آيات القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾. ثـــم الخاتمـــة، وثبت بالمصادر والمراجع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منهج البحث:

لقد اتبعت في دراسة المجالس المنهج الوصفي التحليلي، حيث كنت أقوم بوصف القضية في المجلس ثم تحليلها ومتابعتها عند الآخرين. وذلك بعد تأصيل الظاهرة نحوياً، والتمهيد لها بتقديم مناسب يؤصل ويوضّح ارتباط المجلس نحوياً بأصول النحو والصرف. وقد اعتمدت في بحثي في دراسة المجالس على كتاب: مجالس العلماء للزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون. وعلى طائفة من المراجع والمصادر القديمة والحديثة، كان أبرزها: كتب الأمالي، والأشباه والنظائر، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، وأخبار النحويين للسيرافي، والاقتراح، والمزهر، وبغية الوعاة للسيوطي، وكتب التعريفات والكليات، ونور القبس، ومغني اللبيب وغيرها مما سيأتي ذكره في قائمة مراجع البحث ومصادره.

الدراسات السابقة:

إنّ دراسة القضايا الصرفية والنحوية في كتاب مجالس العلماء للزجاجي. لم تحظ بدراسة الباحثين من قبل – في حدود علمي ومعلوماتي – وكما أفادتني مكتبات الجامعات الأردنية، واستشارات الأساتذة الأكارم. سواء في الرسائل العلمية أو المؤلفات للباحثين، باستثناء كتاب: المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية لـ د. رحيم الحسناوي حيث إنّ هذا الكتاب رسالة علمية في جامعة الكوفة، ومنشورة عن دار أسامة للنشر في الأردن. وهذا الكتاب حول أدب المناظرة، وكان من بين نصوص المناظرات أن اعتمد المؤلف على كتاب مجالس العلماء، وأورد بعض المجالس، ملخصاً القضية النحوية أو الصرفية من كتاب المجالس، ومعقباً عليها فيما يتصل بطرفي المناظرة والمجلس والجمهور وأدب المناظرة، من غير أن يدرس الظاهرة النحوية واللغوية ويستقصيها في المراجع النحوية واللغوية المختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أشارت بعض المصادر الحديثة كنشأة النحو لمحمد الطنطاوي، وأصول النحو لسعيد الأفغاني إلى بعض هذه المجالس، في ميدان الحديث عن المناظرات والمجالس النحوية في الخلاف بين البصريين والكوفيين، وفي حديثهما عن المذهبين، وهي مجالس قليلة، ولم يدرس الكتابان المجالس التي أورداها بالبحث والتعليق في القضايا الصرفية والنحوية، كما أنهما لم يقتصرا على المجالس الواردة في كتاب مجالس العلماء. كما تعرّض إلى المسألة الزنبورية الواردة في المجلس الرابع كل من على النجدي ناصف في كتابه: سيبويه إمام النحاة ود. خديجة الحديثي في كتابها: كتاب سيبويه وشروحه.

والحمد لله رب العالمين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد:

هذا البحث دراسة القضايا الصرفية والنحوية في مجالس العلماء للزجاجي، كان يجب أن يكون في ضوء نظرية المستويات، ولكنّ المستوى الصوتي لم يكونوا يهتمون به لاهتمامهم بالنحو والقضايا الصرفية، حيث لم يعرفوا الأصوات (فونتكس)، أما وظائف الأصوات فونولوجي فهي في باب الصرف.

يعود تاريخ ما وصل إلينا من نصوص المناظرة في النحو وموضوعاته إلى عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) عن عمر بلغ ثماني وثمانين سنة[١]، "وكان يقال عبدالله أعلم أهل البصرة، وأعقلهم، فرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عُمل فيه كتاب مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحدهم"[٢].

وقد عرف عن ابن أبي إسحاق الحضرمي حرصه على النقد والتقويم النحوي ولاسيما في الشعر، وقد اشتهرت في ذلك متابعاته لشعر معاصره الفرزدق، وحملة الفرزدق عليه، حيث هجاه وذكره في بيت من شعره، وصار ذلك البيت من شواهد النحو فيما بعد بسبب قول ابن أبي إسحاق إن الفرزدق لحن في ذلك البيت أيضاً، قال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هجوتُه ولكنّ عبدالله مولى مواليا[٣]

فاعترض ابن أبي إسحاق على كلمة (مواليا) المنصوبة في موضع الجر، وكان على الفرزدق أن يقول: (موالٍ)[٤].

---

(١) إنباه الرواة، ج٢، ص١٠٧-١٠٨.

(٢) مراتب النحويين، ص٣١.

(٣) البيت للفرزدق، إنباه الرواة، ١٠٥/٢، وبغية الوعاة، ٤٢/٢، وخزانة الأدب، ٢٣٥/١-٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه، ٣١١/٢، وشرح المفصل، ٦٤/١.

(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٢٦-٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمجلس قد يعقد في المسجد أو في حضرة خليفة أو وزير أو في بيت عالم أو أديب، أو حتى في سوق الوراقين[1]، أو في المدارس، بعد نشوء المدارس، أو في أي مكان يتفق عليه طرفاها. وفي المسجد نشأت حلقات الدرس، لتعليم تفسير القرآن الكريم وتلاوته، ورواية الحديث وتعليم الفقه، وما رافق ذلك من ظهور علوم العربية وتفرعها، ولقد تعددت كتب المجالس، إلى جانب مجالس العلماء للزجاجي، فكانت مجالس ثعلب، وكتب الأمالي: أمالي ابن الشجري وأمالي الزجّاجي وأمالي القالي، وغيرها. إلى جانب المراجع الكثيرة التي بحثت في المجالس مثل: الأشباه والنظائر للسيوطي، وطبقات النحويين للزبيدي، وأخبار النحويين للسيرافي، ومراتب النحويين، إلى جانب بعض الكتب المعاصرة التي درست بعض المجالس، كأصول النحو لسعيد الأفغاني، ونشأة النحو لمحمد الطنطاوي وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى الفرق والاختلاف بين مجالس أبي القاسم الزجاجي، وبين كتاب الأخبار، فكتاب الأخبار لا يختلف كثيراً عن كتاب "الأمالي" المطبوع بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، فهو كالأمالي يمثل الثقافة العامة للزجاجي، إذ يجمع بين فنون الأدب والنحو، واللغة والأخبار على غرار "كامل" المبرد، فالمواد المروية فيه تتابع لا على نظام أو منهج متسق تماماً كما فعل المبرد، فمثلاً في رواية الشعر يختار من النصوص أجودها، واختياره لها يدل على حسن تذوقه للنص الشعري، فهو يعرف كيف يختار النصوص ويوازن بينها. وقد كان للشعر في أخبار الزجاجي نصيب وافر من تلك المرويات إذ لم يتكلم عن مقالة أو خطبة أو قصة أو خبر من الأخبار إلاّ يقرنها بما يدعم الحديث من الشعر الجيد. أما نقده للشعر فتظهر براعته فيه، وحسن توجيهه للأبيات وكذلك تدلنا على اطلاعه الواسع على خبرات الشعراء الفنيّة. وتجاربه في مقابلة النصوص الشعرية وتبيان محاسنها ومساوئها وسرقات الشعراء من أسلافهم وعدم تحرجهم من ذلك.

---

(١) كمناظرة الحريري والمقدسي التي جرت في سوق الوراقين. انظر: الإمتاع والمؤانسة، ج٢، ص١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد كانت المجالس تثيرها الرغبة في الوصول إلى الحقائق والاعتزاز بالنفس والعصبية للبلد والنمط العلمي، والطمع في نائل الخلفاء والأمراء الذين أسهموا بقسط قيم فيها، وكان بعضها على أيديهم أو على مرأى منهم، وحكموا في كثير منها فنصروا وخذلوا ورفعوا وخفضوا، كان لذلك كله أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذه المعمعة التي كان يأمل كل واحد فيها أن يكون المُجلَّى، لأن هذا العلم حينذاك لما ينضج في أغلب مسائله، ولم يتخذ شكلاً ولا صورة ثابتة يقف أمامها كل رائد مكتوف اليد، بل كان يبدو لكلٍّ ما لا يلمحه الآخر، وحجة هذا تناهض دليل ذاك لاختلاف الروايات وتفاوت المسموعات وتنوع العصبيات، ولقد امتدت من الخارج إلى الداخل فكانت مناظرات بين البصريين أنفسهم والكوفيين أنفسهم.

والمناظرات تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء، فحب الغلبة جُبل عليه الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف العلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؟ نعم، إذا كان مبعث المناظرات محض العلم فحبذا الغرض والمطلب، رغم إنها قد شابها العصبية والأهداف السياسية والمطامع الدنيوية أحياناً، فكانت حرباً غير أنها محمودة المغبة على كل حال لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة، فما نعمت اللغة وغنيت إلاَّ من هذا السجال العلمي.

إنّ بعض المجالس ربطت النحو بالشريعة، كالمجلس (١١٧)، حيث قيل للفراء: ما تقول في رجل سها في الصلاة، ثم سجد سجدتي السهو فسها؟ فقال: لا، يجب عليه شيء، قيل له: وكيف ذلك، ومن أين قلت؟ قال: أخذته من باب التصغير، لأن الاسم إذا صُغِّر لا يُصغَّر مرّة أخرى. وقال الجرمي يوماً للفقهاء: سلوني عما شئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو، فقالوا له: ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سجدتي السهو فسها؟ فقال: لا شيء عليه، قالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال: أخذته من باب الترخيم، لأن المرخَم لا يُرخَم. كما اختصت بعض المجالس بالقراءات القرآنية[1].

ونجد المناظرة، وهي تجري في القراءات القرآنية، فإنه يغلب على البحث فيها النحو والتصريف واللغة، وكانوا يسعون إلى إيجاد تفسير يستنبط من سنن العرب في كلامها لتعدّد تلك القراءات، الأمر الذي يفيد بأن اختلاف القرّاء كان يجد تسويغاته عند علماء اللغة ولا شكّ أنّ ذلك خدم اللغة ومسألة ضبط قواعدها، فقد كان للقرآن الكريم الأثر الكبير في الدراسات النحوية واللغوية.

ومن الموضوعات التي جرى البحث فيها وعقدت لها المجالس الأدبية: الشعر والشعراء.

أمّا الشعر فجرى البحث في معانيه ولغته، وأما الشعراء ففي المفاضلة بينهم والحكم على شاعريتهم.

إنّ مادة هذه المجالس في اللغة ومباحثها انصبّت على التفسير اللغوي للمفردات، والغريب منها، كما تناولت الشعر والاختلاف في روايته، فهي تكوّن مادة معجمية خدمت المعجم العربي، وكان العلماء يرجعون إلى الذاكرة في سوق حججهم، وهذا من طبيعة الثقافة اللغوية التي تُعنى بالحفظ والاستظهار، والاستكثار منهما، فضلاً عن السماع من الأعراب، وقد لاحظنا الاحتكام إلى ما سُمع عنهم من كلام فصيح والاستناد إليه في بسط معنى أو توكيد مذهب.

ونلاحظ كذلك أن المجالس في اللغة ومباحثها تنتهي عند انتهاء مادة الحوار بين المتناظرين وإلقاء الحجج التي تركن عادة إلى الاستشهاد بالشعر أو القرآن الكريم، فالبحث لا يتجه إلى الاستطراد فيطول الكلام فيه، وإنما هو إلى القصر أميل لأننا لم

---

(١) مجالس العلماء، مجلس ٢٣، ص٥٤-٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نشهد في هذه المناظرات بحثاً في فلسفة اللغة ونظريات نشأتها مما يدخل اليوم في بلب فقه اللغة، وإنما كان الخلاف يُحل بالشاهد والتفسير اللغوي وفي الحال والموقف المباشر.

الزجّاجي[1]:

اسمه:

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي، النهاوندي، الصيمري[2]، النحوي، لقد اتفقت جميع كتب الطبقات والتراجم على اسمه وكنيته ولقبه، ووقفت كلها عند حدّ أبيه، فلا نكاد نجد إشارة إلى اسم جدّه أو عائلته، ولعلّ أعجميّة النسب وقفت دون تحقيق ذلك. إذ لو كان عربيّاً لما ضاع عنّا نسبه نظراً لما عُرف عن العرب من العناية بالأنساب، كما أن شعوره بذلك وتواضعه الجمّ من جهة أخرى أدّيا إلى إهمال تلك الحقيقة التي طالما أولع بها كثير من العلماء والأدباء. غير أن أبا القاسم سما بنفسه وشهرَتْه أعماله، واكتفى بانتسابه إلى شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج.

مولده ونشأته وعلمه:

وُلد أبو القاسم بالصيمرة أو نهاوند، ثم انتقل إلى بغداد بعد حياة اكتمل فيها نضجه العقليّ، وتعلّم مبادئ القراءة والكتابة في كتاتيب نهاوند. وفي بغداد التقى شيخه الزجّاج، كما أخذ فيها عن مشايخه الآخرين من علماء البصرة والكوفة، وكان ثقة،

---

(١) انظر في ترجمة الزجّاجي: الزبيدي، طبقات النحويين، ص١٢٩، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ٣٨٩، ونزهة الألبّاء، ص٣٠٦، والأنساب للسمعاني، ص٢٧٢، وإنباه الرواة، ج٢، ص١٦٠، وشذرات الذهب، ج٢، ص٣٥٧، والفهرست، ص٨٠، ومرآة الجنان، ج٢، ص٣٣٢، والنجوم الزاهرة، ج٣، ص٣٠٢، وبغية الوعاة، ص٢٩٧، وهديّة العارفين، ج١، ص٥١٣.

(٢) قال ابن خلكان: "هو البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً". (وفيات الأعيان، ج١، ص٣٤٩). ونسبوه إلى الصيمرة كما ذكر السيوطي. (بغية الوعاة، ص٢٩٧. وجمع القفطي النسبتين فقال: "هو نهاوندي من أهل الصيمرة"، إنباه الرواة، ج٢، ص١٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يؤخذ عنه الحديث ويتردد اسمه في الأسانيد. قال الحافظ بن عساكر: "وحدّث عن جماعة وأسند حديثاً كثيراً"[١]. وروى ابن عساكر أخباراً كثيرة كان للزجّاجي في أسانيدها نصيب كبير[٢].

وبعد ذلك غادر بغداد إلى الشام فأقام بحلب مدّة ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها، وحدّث، وصنّف، وأملى، ودرّس بجامع دمشق، وانتفع به الناس، وتخرّجوا عليه. وقيل: إنه جاور بمكّة وألّف فيها كتابه "الجمل"، توفي سنة (٣٣٧هـ)[٣] في أرجح الروايات، في طبريّة وقيل سنة (٣٤٠هـ)[٤].

شيوخه:

امتاز الزجّاجي بروح علمية ذات قدرة على التمييز بين نواحٍ متعددة في مجالات النشاط الفكري للإنسان، ولعلّ مردّ ذلك إلى تباين الشيوخ الذين أخذ عنهم واختلاف أمزجتهم، وإلمامهم بالصناعة النحوية والقدرة اللغوية. فهُمْ بين نحوي ولغوي وفقيه ومُحدّث. ولهذا نجد في قائمة شيوخه عدداً من العلماء تجاوز العشرين أستاذاً، من أشهرهم: الزجّاج (ت ٣١١هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري (ت ٣٠٤هـ)، وابن شقير، وأبو بكر الخياط (ت ٣٣٠هـ)، وابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (ت ٢١٥هـ)، وابن الأنباري (ت ٣١٨هـ)، وأبو موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وغيرهم[٥]. ولابد من الإشارة إلى أنه كان منهم البصريون كما كان منهم الكوفيون وكان لذلك آثار ظهرت في آراء الزجّاجي ومؤلفاته[٦].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٩، ص٤٣٣.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) طبقات النحويين، ص١٢٩.

(٤) وفيات الأعيان، ج١، ص٣٨٩، وتاريخ دمشق، ج٩، ص٤٣٣.

(٥) وفيات الأعيان، ج١، ص٣٨٩، وتاريخ دمشق، ج٩، ص٤٣٣.

(٦) الإيضاح للزجاجي، ص٧٨، وتاريخ دمشق، ج٩/٤٣٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تلامذته:

أما أشهر تلامذته فهم: أحمد بن محمد بن سلمة بن شرام الغسّاني، والحسين عبدالرحيم المعروف بأبي الزلازل، وأبو الحسن بن محمد بن إسماعيل بن محمد الأنطاكي الذي روى عنه كتاب "مختصر الزاهر". ومحمد بن سابقة النحوي الدمشقي، وعبدالرحمن بن محمد بن أبي نصر الدمشقي، وأبو يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي وغيرهم. ونلاحظ أن أكثر تلامذة الزجّاجي كانوا من دمشق، ولعلّ سبب ذلك أنه أقام في دمشق أكثر مما أقام في غيرها، وفيها حدّث وأملى وألّف، قال القفطي: "وانتقل إلى الشام فأقام بحلب مدة، ثم انتقل إلى دمشق فأقام بها وصنّف"[1] وكذلك ذكر ابن عساكر[2] والسيوطي[3].

منزلته بين النحويين:

لقد كانت ثقافة الزجاجي ثقافة عالم عاش في أواخر القرن الهجري الثالث، وأدرك أربعين سنة من القرن الرابع، هذا القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها ورقيّها، فعاصر الأخفش علي بن سليمان، والزجاج، وابن السرّاج، وابن الأنباري، والسيرافي، وابن دريد، وغيرهم، وكان واحداً منهم، بل من أكثرهم نشاطاً في العلم والتأليف.

وتظهر لنا سعة ثقافته في مؤلفاته الكثيرة، وما تتصف به من عمق وتنوّع، وكأنّه جمع في نفسه ما تفرّق عند شيوخه من فنون العلوم؛ فقد كان منهم من اتّسع أفقه في النحو كالأخفش علي بن سليمان وابن الخياط وابن شقير وابن كيسان؛ فكان الزجّاجي مثلهم في سعة العلم بالنحو وما يتصل به من اختلاف المذاهب وتشعب الآراء. وكان منهم من غلب عليه علم اللغة كابن دريد وأبي موسى الحامض، فكان الزجّاجي كذلك لغويّا كما هو في أماليه.

---

(١) الإنباه، ج٢، ص١٦٠.

(٢) تاريخ دمشق، ج٩، ص٤٣٢.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ص٢٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤلفاته:

لقد ترك أبو القاسم للمكتبة العربية ثروة ضخمة شملت معظم نواحي الفكر من نحو ولغة وصرف ونقد وأدب وعروض وروايات وأخبار، وألوان كثيرة من ثقافة القرن الرابع للهجرة.

فما طُبع من مصنفاته: الإبدال، والمعاقبة، والنظائر، واشتقاق أسماء الله، الأمالي، والإيضاح في علل النحو، والجُمل[١]، واللامات، ومجالس العلماء، وأخبار أبي القاسم، وكتاب الإذكار بالمسائل الفقهيّة، والكافي في النحو، والمخترع في القوافي، ومختصر الزاهر[٢]، ومعاني الحروف، وكتاب الهجاء، وغيرها.

كتاب المجالس: كتاب مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي، بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، كان المعروف المتداول أنّ مؤلّف هذا الكتاب هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب. وأول مرجع ذكر فيه هذا الخطأ هو فهرس دار الكتب المصرية[٣] -كما يقول المحقق- وقد جاء فيه: "مجالس أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب[٤] كاتب ابن حنزابة، كما هو مكتوب على ظهر الورقة الأولى، وهامش الورقة الرابعة والثلاثين منها[٥] وابن حنزابة هو أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات المعروف بابن حنزابة[٦]، ومما هو جدير بالذّكر أن نسخة دار الكتب المصرية التي ذكر المفهرسون نسبتها إلى كاتب ابن حنزابة، ليس فيها ما يستدلون به إلاّ ما كُتب على ظهر الورقة الأولى من

---

(١) إنباه الرواة، ج٢، ص١٦١، وكشف الظنون، ج١، ص٦٠٣، وبغية الوعاة، ص٢٩٧.

(٢) شذرات الذهب، ج٢، ص٣٥٧. ووفيات الأعيان، ج٢، ص٣١٧، والفهرست، ص٨٠، وطبقات النحويين، ص١٢٩.

(٣) مجالس العلماء، مقدمة المحقّق، ص١، نقلاً عن فهرس دار الكتب، ج٣، ص٣٢٣.

(٤) انظر ترجمته في تاريخ بغداد، ج١، ص٣٢٣.

(٥) مقدمة المحقق، ص١.

(٦) ياقوت، معجم البلدان، ج٧، ص١٦٤، وتاريخ بغداد، ج٧، ص٢٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النسخة، وهو مكتوب بخط حديث مخالف لخط الأصل، وأما ما ذكروه مما كتب على هامش الورقة (٣٤) من النسخة فهي عبارة واهمة[١]، وهذا نصها: "آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنَف بخطه".

يقول المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون: "فهذا وهم يناقضه نصوص أخرى من حواشٍ، وتعليقات في نسخة دار الكتب المصرية نفسها، ففي المجلس (١١٧) نجد في حواشي هذه النسخة عند قوله: "واختلف النحويون، هذا النص: "هذا ليس في نسخة أبي مسلم". وهذا يقطع بأن أبا مسلم ما هو إلاَّ صاحب إحدى نسخ الكتاب"[٢] ويدل على أن أبا مسلم إنما هو كاتب لإحدى النسخ التي نقلت منها هذه النسخة -نسخة كتاب المجالس- ثم إننا نجد في نهاية نسخة دار الكتب هذا النص: "نسخت هذه النسخة من نسخة نُسخت من نسخة بعضها بخط الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب كاتب ابن حنزابة"[٣].

ونجد كذلك في نسخة الجامعة العربية في نهاية المجلس ١٢٩ هذا النص: "ثم وقفت من هذا الكتاب على نسخة وعارضت مجالسها بمجالس نسخة أبي مسلم، فوجدت في نسخة أبي مسلم مجالس كثيرة لم تكن في هذه النسخة. وكان في هذه النسخة عدة مجالس لم تتضمنها نسخة أبي مسلم فألحقتها بها في هذا الموضع"[٤].

وفي نهاية المجلس ١٥٤ نجد هذا النص: "تمت الزيادات، وهي خمسة وعشرون مجلساً لم تكن في نسخة الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب -رحمه الله- ألحقتها بها".

---

(١) مجالس العلماء، مقدمة المحقق، الصفحة (ب).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) مجالس العلماء، مقدمة المحقق، الصفحة (ج).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو دليل آخر على أن صلة أبي مسلم بهذا الكتاب لا تعدو أن تكون صلة المالك أو الناسخ[١].

وكان مفتاح تحقيق نسبة الكتاب إلى الزجاجي ما جاء في موضعين من الأشباه والنظائر للسيوطي[٢]:

جاء في الموضع الأول: "مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعة[٣]، ذكره أبو حيان في تذكرته، وهو في كتاب المجالس المشار إليه؛ وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي".

وفي الموضع الثاني: "مجلس ذكر صاحب الكتاب المسمى غرائب مجالس النحويين[٤] الزائدة على تصنيف المصنفين، ولم أقف على اسم مصنفه، وأظنه لأبي القاسم الزجاجي".

وورد كذلك في خزانة الأدب[٥]: "وأورد السيوطي في الأشباه والنظائر مجلس ثعلب مع جماعة من النحويين نقله من كتاب غرائب مجالس النحويين للزجاجي". ثم يقول الأستاذ هارون: ونسخة الجامعة أكمل من نسخة دار الكتب المصرية، إذ أن نسخة دار الكتب تنتهي بنهاية المجلس ١٢٩. وأما نسخة الجامعة فتذكر بعدها ٢٥ مجلسا "ليست في نسخة أبي مسلم"[٦].

يقول المحقق الأستاذ هارون[٧]: ليس لنسخة دار الكتب عنوان خاص، إلا ما كتب في رأس الورقة الأولى من الكتاب بخط مخالف لخط النسخة: "مجالس العلماء".

---

(١) مجالس العلماء، مقدمة المحقق، الصفحة (ج).

(٢) الأشباه والنظائر، ج٣، ص١٧، ٢٨.

(٣) انظر المجلس ١٣٥.

(٤) جاء في معجم الأدباء، ج١٧، ١٩٤، وبغية الوعاة وكشف الظنون. باسم: عرائس المجالس.

(٥) خزانة الأدب، ج٣، ص٣٥٣، والأشباه والنظائر، ج٣، ص٣٩.

(٦) مجالس العلماء، مقدمة المحقق، الصفحة (ن).

(٧) مجالس العلماء، مقدمة المحقق، الصفحة (س).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما نسخة الجامعة العربية فلها عنوان في صفحة مستقلة، وهذا نصه: "كتاب المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية سوى أهل الحديث والفقه". وأما السيوطي في الأشباه والنظائر فيسميه "غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين".

ويبدو من اختلاف هذه العنوانات أن الكتاب لم يستقر من الوجهة التأليفية لا في عنوانه ولا في عدد مجالسه، فخرج إلى الناس في صور مختلفة، وأنه لم يكن متداولا معروفا، بدليل أنه لم يذكره واحد ممن ترجموا لعبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي.

لذلك وجد المحقق -كما يقول- أن من الأوفق أن يختار له التسمية التي عرض بها "مجالس العلماء"، وهي التسمية المثبتة على نسخة دار الكتب المصرية، وهي لا تبعد عن التسمية الواردة في نسخة الجامعة العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الأصول اللغوية

المبحث الأول: السماع والقياس.

المبحث الثاني: العامل.

المبحث الثالث: الحذف والإضمار.

المبحث الرابع: الإعراب والبناء والحركات الإعرابية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول
الأصول اللغوية

المبحث الأول: السماع والقياس:

١- السماع:

السماعيّ في اللغة: "ما نُسب إلى السماع، وفي الاصطلاح: هو ما لم يُذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته"(١).

ولفظة: "السماع أو السماعيّ" ترد في الاصطلاح النحوي بمعنيين بينهما عموم وخصوص: أولهما: وهو المعنى العام للسماع: كل ما ورد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها والاحتجاج بها.

ثانيهما: وهو المعنى الخاص: ويطلق فيه السماع على نوعين من الأساليب أو الصيغ المستعملة في الاحتجاج النحوي، ولكنها في نظر النحاة أو في نظر بعضهم لم تستوف الشروط التي يمكن أن تجعلها قياسية، أي تستنبط من أحوالها قاعدة كلية تشتمل على جزئياتها، فيرى النحاة في مثل هذه الأساليب والصيغ عدم صلاحيتها لبناء الأحكام عليها وإلحاق غيرها بها، وإنما يوقف فيها على ما ورد، والسماع هنا مرادف للشذوذ فإذا وصفوا تركيباً أو صيغة من الصيغ بأنه سماعي فإنما يعنون بذلك أنه لا يصلح لأن يقاس عليه غيره أو أن يلحق به.

إن مصطلح السماع قديم قدم النحو فقد أخذ علماء النحو وأصوله القواعد عن طريق الملاحظة اللغوية، عن طريق السماع للعرب الخُلّص، وكان أصحاب الرسائل وابن دريد وغيرهم يقومون بعمل رحلات ميدانية لجمع اللغة من البوادي وتسجيلها في رسائل لغوية وهذا يعتمد في أساسه على السماع. ولقد ورد مصطلح السماع عند سيبويه ووردت صيغ كثيرة تدل على السماع(٢)، منها: "سَمع، أسمع، سامع، مستمع، سَمْع"،

---

(١) الجرجاني، التعريفات، ص١٠٧.

(٢) المستصفى، ج١، ص١٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الممكن تحديد منابع ثلاثة للسماع عند سيبويه وهي: النقل عن القرّاء. والنقل عن علماء اللغة الثقات والنقل عن أشياخه أمثال الخليل ويونس والأخفش الأكبر وغيرهم[1]. وقد استمر استخدام مصطلح السماع بعد سيبويه فاستخدمه ابن السّراج وابن جنّي، وابن الأنباري والسيوطي. يقول السيوطي في الاقتراح عن السماع: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً.." [2].

لقد عُرفت البادية معهداً ضم إلى جانب هدف التعليم، هدف التربية التي تاق إليها المجتمع العربي المتحضر، منذ ما قبل الإسلام، ولعلّ تربية النبي صلى الله عليه وسلم وإرضاعه في بادية بني سعد مثال واضح على ذلك ولقد ظلت البادية محتفظة بهذه الأهمية ففي العصر الأموي، ندم عبد الملك لأنه لم يرسل ابنه الوليد إليها[3].

كان شيوخ البصرة يدركون أهمية البادية لدراساتهم، فكانوا يتوجهون إليها ويشافهون الأعراب فيها، أو يسمعون ويدوّنون ما يسمعون، وكانت بوادي نجد والحجاز وتهامة مقصد العلماء والدارسين، كان الخليل بن أحمد الفراهيدي واحداً من العلماء الذين أفادوا من البادية[4]، كذلك فعل الأخفش الكبير[5]، وأبو زيد الأنصاري[6]، ويونس بن حبيب[7]، وأكثر الأصمعيّ من التدوين في البادية.

---

(١) ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص٨٩.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص٣٦.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٢، ص٤٣٩.

(٤) الخليل بن أحمد، العين، ص٥٥-٥٦.

(٥) السيوطي، البغية، ج٢، ص٧٤.

(٦) السيوطي، المزهر، ج٢، ص٤٠٢، القفطي، إنباه الرواة، ج٢، ص٢٣.

(٧) ياقوت، معجم الأدباء، ج٦، ص٣١٠-٣١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد كانت معايير الفصاحة التي أخذ بها نحاة البصرة الأوائل خلوص اللغة، من التأثيرات الخارجية، ولذلك حرصوا على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم.

تقع البصرة على سيف البادية، وأكثر عربها من قيس وتميم، وقد كان لهما شأنهما في الاحتجاج، وتحفّ بها قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم، فكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهورة "المربد". والمربد كانت عكاظ الإسلام، ففيها تناشد وتفاخر كما فيها تجارة وبيع[1]. وذلك له أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم. ثم كانت هناك رحلات متبادلة، فعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية والجزيرة يتلقون عن أعرابها، والأعراب دائمو الورود إلى البصرة لشؤون معايشهم، فقد ضرب في بوادي الجزيرة الأصمعي وأبو عبيدة ويونس وأبو زيد والخليل وغيرهم، ثم كانوا يتحرون في الأخذ: أما العربي فيتحرون فيه سلامة لغته وسليقته[2] وأما الراوي فالصدق والضبط، ثم كانوا لا يعتدون بالشاهد إذا لم يعرف قائله أو لم يروه عربي يوثق بلغته، ومن هنا عجت بلدهم بفصحاء الأعراب المعروفين في كتب الأدب، الذين كانوا من مفاخر البصرة التي يعتدّها البصريون.

أما الكوفة فهي أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم ولغة أعرابها ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة.

ولقد دفعهم الخوف من دخول الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية إلى تحديد عصر الاستشهاد، وتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، وهل التصنيف الزماني والمكاني كان دافعهما والتأكد من سلامة لغة المحتجّ بهم وعدم تطرّق الفساد إلى ألسنتهم[3].

---

(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص١٨٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٣.

(٣) الاقتراح، ص٣٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما من حيث التصنيف الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بـــأقوال عــرب الجاهليــة وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء سكنوا الحضر أم البادية[١].

وأما الشعراء فقد صنفوهم إلى أربع طبقات: جــاهليين لــم يدركــوا الإســلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركــوا الجاهليــة، ومُحدثيــن. فأخذوا بأقوال الطبقة الأولى والثانية، واختلفوا في الأخذ عن الطبقة الثالثة. أما الطبقــة الرابعة، وهم المحدثون، فلم يعتمدوا على كلامهم[٢].

وبهذا يتمثل التحديد الزماني في اعتبار منتصف القرن الثاني نهاية للاحتجاج من فصحاء الحواضر وشعرائها. وأما بالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع، أو ربعــه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبنائها. وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (ت٣٩٢هـــ) حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها[٣].

وأما من حيث التصنيف المكاني فالأساس الذي يقوم عليه هو قربه أو بعده عــن الأعاجم. فالقبائل البعيدة عن مجاورة الأعاجم هي المعتمدة في النقل عنها. فلم يــأخذوا إلا عن القبائل التي في قلب جزيرة العرب البعيدة عن السواحل ومخالطــة الأعــاجم. "وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها نحــاة البصرة الأوائل، كما تدل على وجه كبير من وجوه الشــبه بيــن مناهجــهم ومنــاهج المعاصرين الذين يجدون في اللغة المحكية مصدرهم المهم، ويجعلون اللغــة المدونــة ثانوية أو مساعدة ليس غير"[٤].

---

(١) خزانة الأدب، ج١/٢٠.

(٢) خزانة الأدب، ج١/٢٠، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص١٧-١٨.

(٣) الخصائص، ج٢، ص٥.

(٤) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ص٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما أحوال هؤلاء العرب المحتجّ بهم فخيرها ما كان أعمق في التبدّي وألصق بعيشة البادية، ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين أخذهم عن الأعراب أهل الشيح والقيصوم وحرشة الضباب وأكلة اليرابيع ويقولون للكوفيين "أخذتم عن آكلة الشواريز[1] وباعة الكواميخ"[2]. وقد نص الفارابي بعد قوله المتقدم آنفاً على صناعة هؤلاء الأعراب وصفاتهم فقال: "كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً وأقساهم قلوباً وأشدهم توحشاً وأمنعهم جانباً وأشدّهم حمية وأحبهم لأن يُغلبوا ولا يُغلبوا وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة"[3].

وقد نبّه ابن جني على أهمية مبدأ أن اختلاط العرب بغيرها من الحواضر يترتب عليها فساد لغتها، يقول في "باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل، لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم تعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر..." [4].

لقد شاع الدرس النحوي أن الكوفيين متساهلون في الأخذ عن القبائل، حيث لم يشترطوا ما اشترطه البصريون من تحديد الزمان والمكان، فاتّهموهم بالاعتماد على جميع اللغات دون تمييز بينها وقبولهم الروايات الشاذة والنادرة، والاعتماد على المثل الواحد بصرف النظر عن صحته، وقد جاءتهم هذه التهمة من البصريين – كما تقدم – وكانت هذه التهمة موجهة بكثرة إلى زعيم المدرسة

---

(١) الشواريز: جمع مفرده الشراز وهو اللبن الرائب المستخرج ماؤه. القاموس المحيط، ج٢، ص١٨٥.

(٢) أخبار النحويين البصريين، ص٩٩. والكواميخ: المخللات المُشهيّة. المعجم الوسيط، ج٢، ص٨٠٤.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص٢٤.

(٤) الخصائص، ج٢، ص٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكوفية علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ). قال أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ): "قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وعن يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) علما كثيراً صحيحاً، ثم خرج إلى بغداد، وقد لقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده"[١]. ورواية معجم الأدباء: "قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهم فأخذ عنهم نحواً كثيراً، ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك النحو ما كان أخذه بالبصرة كله"[٢].

وفي بغية الوعاة للسيوطي[٣]: "أخذ الكسائي اللغة عن أعراب الحطمة ينزلون قُطرُبّل، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم، فقال أبو محمد اليزيدي (ت ٣١٦هـ):

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأوّل
فجاء أقوام يقيسونه ... على لُغى أشياخ قطربّل
فكلهم يعمل في نقض ما ... به نصاب الحق لا يأتلي
إنّ الكسائيّ وأصحابَه ... يرقون في النحو إلى أسفل[٤]

وجاء فيه أيضاً "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا للضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"[٥]. وقال عنه أبو حاتم السجستاني: "وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة، لأنه كان يلقنهم ما يريد"[٦]. واتهمه عيسى بن عمر أنه يأتي بكلام ليس بكلام العرب[٧].

---

(١) أنباه الرواة، ج٢، ص٢٧٤، وانظر: ٢٧١.
(٢) معجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٢.
(٣) بغية الوعاة، ج٢، ص١٦٣-١٦٤.
(٤) بغية الوعاة، ج٢، ص١٦٤.
(٥) بغية الوعاة، ج٢، ص١٦٤.
(٦) مراتب النحويين، ص١٢٠-١٢١.
(٧)طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص٤٢. ومجالس العلماء ص٨ ص٢١، ص١٠٧، ١١٥، ص١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الأقوال في الكسائي تحتاج إلى تحقيق وتدقيق، لأنها جاءت من طريق منافسيه البصريين. والحق أن الكسائي مشهود له بالنزاهة والعقل والثقة. وهي أوصاف أطلقها عليه ابن جني[1]، وقال عنه: "وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا"[2]. وكان أبو علي الفارسي يثق بالكسائي ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب والاعتداد بما نقل. وجاء في إنباه الرواة: "وقال الفراء: لقيت الكسائي يوما فرأيته كالباكي، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: "هذا الملك يحيى بن خالد "البرمكي"، وزير هارون الرشيد (ت ١٩٠هـ) يوجه إلي فيحضرني، فيسألني عن الشيء، فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عتب، وإن بادرت لم آمن الزلل. قال الفراء: قلت له ممتحنا: يا أبا الحسن، من يعترض عليك؟ قل ما شئت، فأنت الكسائي، فأخذ لسانه بيده وقال: قطعه الله إذا إن قلت ما لا أعلم!" [3].

لقد أقام الكسائي في البصرة مدينة النحو وعلوم العربية الأخرى، وحضر حلقات الدرس فيها على اختلافها لكنه اقتصر بعد حين على حلقة الخليل لما رآه عنده من علم لا ينضب وجديد لا ينتهي، فأعجب به وبنحوه وبما حفظه من شواهد لغوية كانت عدته في هذا الدرس وفي تثبيت أصوله واستنباط قواعده ووضع أقيسته، فاستفسر منه عن مصدر علمه، وعرف انه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[4]، فاقتدى بشيخ النحو وخرج إلى البادية يسمع أعرابها، ويدون ما يسمع، ثم عاد بكل هذا المسموع المدون إلى البصرة ليعرضه على الخليل لكنه لم يجده، فقد رحل وخلف يونس على حلقته فجلس فيها ورجع منها إلى الكوفة بلده الأصلي لينشر ما أخذه من الخليل، وليدرس ما وصل

---

(١) الخصائص، ج٢، ص٣١١.

(٢) المرجع نفسه، ج٢، ص٨٩.

(٣) إنباه الرواة، ج٢، ص٢٦٦.

(٤) سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص١٨٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إليه من لغة جديدة يستنبط منها ما فيها من ظواهر وأساليب تعبيرية إعرابية وصرفية وصوتيه.

وأخيراً يمكن القول إنّ البصريين قد احترموا السماع وصانوه وحفظوه من كل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه، فلا يُدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربّل، ومن احترامه ألا نساوي فيه القليل النادر والأكثر الشائع، وإنّ حشرنا فيه الضعيف والشاذ واللحن والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد، والشعر المصنوع مما دسّه حماد وخلف الكوفيان[١]، خفر لذمته ونقض لعهده.

٢- القياس:

القياس في اللغة: قال صاحب اللسان: (قاس الشيء يقيسه قياساً، اقتاسه وقيّسه، إذا قدّره على مثاله[٢] والمقياس: المقدار. والمقياس: ما قيس به ... والمقايسة: مفاعلة من القياس. يقال: هذه خشبة قيس إصبع، إي: قدر إصبع. فالقياس عبارة عن التقدير.

ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما، ومما قاله الأزهري في القياس: "هو يخطو قيساً، أي يجعل هذه الخطوة ميزان هذه الخطوة، ويقال: قصر مقياسك عن مقياسي، أي: مثالك عن مثالي[٣]. وقال الجرجاني: "القياس في اللغة عبارة عن التقدير وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره، وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتقديمه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره وهو الجمع بين الأصل و الفرع في الحكم"[٤].

---

(١) أصول النحو، ص١٩٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص١٨٧، باب قيس.

(٣) تهذيب اللغة، قاس.

(٤) الجرجاني، التعريفات، قياس، ص٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الفيروز آبادي: "قاسه بغيره، وعليه، يقيسه قياساً وقيساً واقتاسه: قدّره على مثاله فانقاس، والمقدار مقياس، وتقيس: تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب، وقايسته: جاريته في القياس"[١]. ومما ذكره الزبيدي: "وجمع المقياس مقاييس، ورجل "قيّاس: كثير القياس، وهو مقيس عليه"[٢] وقال ابن فارس: "القاف والواو والسين أصلٌ واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرف فتقلب واوه ياء، والمعنى جميعاً واحد ... ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس، تقول: قايست الأمرين مقايسةً وقياساً"[٣].

والقياس في اللغة "ردّ الشيء إلى نظيره"[٤]. وهو: "إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت ... باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة"[٥]. ويستعمل القياس في تشبيه الشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابهة. ويطلق القياس في اصطلاح العلماء على ما يقابل السماع"[٦].

فالقياس، كما دلت معاجم اللغة، إنما هو رد الشيء إلى نظيره، بتقدير أحدهما على مثال الآخر، أو بالموازنة بين الشيئين، أو يكون بالمماثلة بين الشيئين. ونلاحظ هذا التشابه اللافت للنظر بين القياس في اللغة (رد الشيء إلى نظيره) والقياس في الفقه (حمل فرع على أصل) ويكاد يكون معناهما واحداً إذا قربنا بين المعنيين، فأقول: (هو: الحكم لمسألة لاحقة بالحكم الذي ثبت لمسألة سابقة).

---

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٢، ص٢٤٤، فصل القاف باب السين.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، قيس.

(٣) معجم مقاييس اللغة (ق و س).

(٤) المعجم الوسيط، قيس، ج٢، ص٧٧٥.

(٥) حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة، ص٢٧.

(٦) المحيط المحيط، قيس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما القياس في الاصطلاح: فقد عرفه ابن الأنباري: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع" وقيل: "هو اعتبار الشيء بشيء بجامع[1]. وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه. فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو"[2]. أو هو "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[3].

فالقياس دراسة واعية للمسموع أو المنقول بالرواية الموثوقة من فصيح كلام العرب، تتناول خصائصه ودلالاته، وتصنيف هذا المسموع في أبواب، يضم كل باب منها ما اتفقت أحكامه من كلام العرب، لتكون هذه الأبواب وتلك الأحكام واضحة في ذهن عالم اللغة إذا احتاج إلى القياس على المسموع، ولتكون جاهزة في متناول من يتعلم اللغة، فيبني كلامه على أسس معلومة وقواعد صحيحة.

---

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٣. والسيوطي، الاقتراح، ص٩٤-٩٥.

(٢) الأنباري، لمع الأدلة، ص٤٢، والاقتراح، ص٧١، وأصول النحو لسعيد الأفغاني، ص٩٧.

(٣) المخزومي، د مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القياس في النحو العربي:

لا نستطيع أن نحدد على وجه القطع أول من استعمل كلمة "القياس" بدلالة اصطلاحية من النحاة، وقد عنيت النحاة لأنهم أصحاب القياس في العربية، ولأن النحو كما تعارفوا عليه كله قياس[١]. وعرفوه بأنه "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[٢]، لقد اختلف الباحثون في تحديد الفترة الزمنية التي أخذ بها النحاة بالقياس ضمن مناهجهم الدراسية فمنهم من قال أنهم لجأوا "إلى القياس منذ وضعوا أسس علم النحو"[٣].

ومنهم من قال بأن القياس "ظهر على يد نحاة البصرة قبل أن يترجم منطق اليونان"[٤]، وأنه نشأ نشأة فطرية ساذجة[٥]، ومنهم من خطأ النحاة بانتهاجهم لهذا المنهج[٦]، ونفى أن يكون القياس فطرياً. لقد نظر بعض الباحثين إلى القياس من وجهات نظر أخرى، فقالوا: "إن البصريين، وإن بنوا مذهبهم على تفكير علمي بحت، يقوم على القاعدة والقياس المطرد والكثير الغالب في الاستعمال، إلا أنهم كانوا ضيقي العطف إزاء اللغات والنوادر، وإن صحّت عربيتها وثبتت روايتها، حتى أنهم أجازوا للعربي أن يقول ما شاء ويلقي الكلام على عواهنه، على حين منعوا غير العربي أن يستعمل في التعبير إلا ما قضت به القاعدة العامة والقياس المطرد والاستعمال الغالب"[٧].

---

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٥.

(٢) لمع الأدلة، ص٩٥. وقد استقر هذا التعريف لدى المتأخرين. انظر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص١٥.

(٣) أنيس، د.إبراهيم، من أسرار اللغة، ص٨.

(٤) مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص٩٢، وانظر: كيس فيرسيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة د. محمود كناكري، ص ٤٨ –٥٦ وما بعد.

(٥) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩١.

(٦) السامرائي، د. إبراهيم، النحو العربي، ص٢٠.

(٧) السعدي، جاسم، الدراسات النحوية واللغوية في البصرة، ص١٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال ابن سلام: "كان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[١]. وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة فكان سراة الناس يلحنون. فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم"[٢]. وقال: "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج[٣] النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلا. وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها". وقال أيضا[٤] "وقلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال: قلت له: هل يقول أحد (الصويق): قال: نعم، عمرو ابن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٥] وأخبرني يونس، أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه عبد الملك:

على عمائمنا يلقى وأرجلنا على زواحف يزجى مخها رير[٦]

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي رير. وكذلك قياس النحو[٧]. وقال أبو الطيب اللغوي[٨]: "ثم توفي ميمون الاقرن، وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وكان يقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرع النحو وقاسه".

ويبدو أن الروايات المتقدمة شجعت بعض الباحثين المعاصرين، فقال يوهان فك: "إن عبدالله بن أبي إسحاق توسع توسعا كبيرا في استعمال القياس اللغوي"[٩].

---

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢، وابن النديم، الفهرست، ص٦٠.

(٣) بعج البطن: شقّه، فبرزت حشاياه، والمكان توسّطه. المعجم الوسيط، ج١، ص٦٢.

(٤) طبقات فحول الشعراء، ج١، ص١٤.

(٥) المرجع نفسه، ج١، ص١٥.

(٦) ديوان الفرزدق، ٢١٣/١.

(٧) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص١٧، وانظر: إنباه الرواة ج٢، ص١٠٥.

(٨) مراتب النحويين، ص٣١، والمزهر، ج٢، ص٣٩٨.

(٩) يوهان فك، العربية، ص٥٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقال الدكتور ناصر الدين الأسد. "إن ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلا للقياس"[1].

تدل النصوص والروايات السابقة على أن القياس كان معروفا في مرحلة مبكرة من نشأة النحو، فأبو الأسود الدؤلي أسس العربية ووضع القياس، وابن أبي إسحاق بعج النحو، ومد القياس والعلل.

فما هو القياس الذي وضعه أبو الأسود، وكيف توسع به عبد الله بن أبي إسحاق؟

قام أبو الأسود بعملين جليلين، أولهما: نقط المصحف الشريف[2]، وثانيهما: وضع كتاب في النحو، كما دلت الأخبار الموثوقة[3]، ضم بعض الأبواب النحوية.

فعملية نقط المصحف مكنت أبا الأسود من دراسة لغة القرآن من الناحيتين الصرفية والنحوية، لأن عملية الضبط شملت بنية الكلمة كما شملت حركة أواخر الكلمات، وهي الحركة الإعرابية، وإلى هذا أشار الدكتور محمد مهدي المخزومي بقوله: "رأى أولو الأمر ما كان بين المسلمين من جدال وخلاف، وخافوا أن يتفرق المسلمون شيعا وأحزابا، فعمل زياد بن أبيه على إعرابه، فندب لذلك أبا الأسود الدؤلي، فقام بعمله المعروف"[4].

إن دراسة أبي الأسود الدؤلي للغة القرآن الكريم، جعلته يلاحظ أواصر القربى بين الصيغ المتماثلة والتراكيب المتشابهة، مما شجعه على تصنيف هذه الصيغ والتراكيب بحيث يخضع لخصائص مشتركة، هذه الخصائص والأسس البنائية والتركيبية أو الدلالية التي يخضع لها الباب، صار يطلق عليها فيما بعد القاعدة الصرفية

---

(١) الأسد، د. ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، ص٤٣٦.

(٢) إنباه الرواة، ج١، ص٥١.

(٣) إنباه الرواة ج١، ص٥١، وأمالي الزجاجي ص٢٣٩، والفهرست ص٤٦.

(٤) مدرسة الكوفة، ص١٨-١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو النحوية. فإذا ثبت هذا عن أبي الأسود، فإنه يكون، بلا شك، أوّل من وضع القياس. والقياس هنا يقترب كثيراً من المعنى اللغوي (التقدير والموازنة) فإنّ أبا الأسود كان يوازن بين الألفاظ والتراكيب المتماثلة ليسلكها في باب تصدق عليه أحكام عامة، لقد تكونت المبادئ النظرية الأولى في القياس حينما قال أبو الأسود الدؤلي لكاتبه: "إذا رأيتني قد (فتحت) فمي بالحرف فانقط نقطة في أعلاه، وإذا (ضممت) فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا (كسرت) فمي فاجعل النقطة تحت الحرف"(١). وهكذا أخذت تتأصل مصطلحات الإعراب الأولى: الفتح، والضم، والكسر، ويتضح ذلك أكثر حينما نجد أبا الأسود يستفيد من خبرته في دراسة الأبنية والتراكيب القرآنية، فيصنف أبواباً في النحو، ويؤيد ما نذهب إليه أن الأبواب التي تنسب إلى أبي الأسود لها علاقة مباشرة بالحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ارتباطها بالدلالة، فجعل للفاعل باباً لأنه وجد أنه مرفوع دائماً، وجعل المفعول به في باب لأنه وجده منصوباً دائماً، وجعل المضاف إليه في باب لأنه وجده مجروراً دائماً وهذا التنظير البسيط له علاقة مباشرة بملاحظات أبي الأسود (فتحت فمي، وضممت، وكسرت).

وتفيد الروايات والنصوص أيضاً أن عبد الله بن أبي إسحاق "فرّع النحو وقاسه" وأنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس" وبأنه: اشدّ تجريداً للقياس"(٢). وهكذا نجد أن القياس قد انتقل في عهد عبد الله بن أبي إسحاق إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة التوسّع (مد القياس) والتنظير العلمي (أشد تجريداً للقياس).

ويؤيد هذا التوجه النظري وهو القياس الذي يميز هذه المرحلة، ما نفهمه من مقارنتهم بين علم أبي عمرو بن العلاء وعلم ابن أبي إسحاق: "كان أبو عمرو بن العلاء (أوسع) علماً بكلام العرب، ولغاتها وغريبها" في حين: (كان ابن أبي إسحاق (أشدّ

---

(١) مراتب النحويين، ص٩، وأخبار النحويين البصريين ص٣٥.

(٢) طبقات فحول الشعراء، ج١، ص١٤، ومراتب النحويين ص٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجريدا للقياس"[1] فهذا النص يجمع علوم العربية التي كان يعنى بها العلمـــاء آنـــذاك، وهي: (كلام العرب، ولغات القبائل، وغريب المفردات والألفاظ، والقياس). ويشير كذلك إلى أن عالم اللغة كان يتفوق في فرع منها بالإضافة إلى إحاطته بباقي الفروع.

وقوله ليونس "يطرد وينقاس" دليل على أنه كان أستاذ مدرسة القياس في زمانه، وما تلاه من أزمنة إلى يومنا هذا. فالقياس عنده على (المطرد) وهو الكثير الذي يتفـــق في خصائصه التركيبية والبنائية وقد جعل القياس مصاحبا للاطراد وناتجا عنه".

وبذلك وصل القياس إلى مرحلة منهجية، يتضح ذلك إذا لاحظنا أن أبا عمرو بن العلاء اتبع هذا المنهج، وأن عيسى بن عمر الثقفي سار عليه كذلك. فقد ذكر القفطي أن عيسى بن عمر: "وضع كتابه على الأكثر، وبوبه، وهذبه، وسمى ما شذ علـــى الأكـــثر لغات"[2]، ومثل ذلك يروى عن أبي عمرو بن العلاء. "كيف تصنع فيما خـــالفتك فيـــه العرب؟ قال: اعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[3].

إذا أصبح القياس على (المطرد) منهجا التزم به عبدالله بن أبي إسحاق، واتبعـــه عيسى بن عمر، وسار عليه أبو عمرو بن العلاء، وهو المنهج الذي يمكن أن تفسر فـــي ضوئه كثير من الأحكام النحوية التي أخذت تصدر عن النحاة فيما بعد.

لقد نضج القياس النحوي الذي تأثر بالدراسات الفقهية والكلامية، ولا سيما عنـــد الخليل بن أحمد الذي توسع فيه. فبينما كان القياس عند ابن أبي إسحاق هـــو القواعـــد المستنبطة، وعند أبي عمرو بن العلاء قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة، أي أنه يتمـــيز بالواقعية اللغوية[4]، ويبتعد عن جمحات الذهن، ويقترب من منطق اللغة، نجد القيـــاس

---

(١) طبقات النحويين، ص١٤.

(٢) إنباه الرواة، ج٢، ص٣٧٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٥٠.

(٤) محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي ص٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتطور عند الخليل بن أحمد متأثرا بالدراسات الفقهية التي كانت تعاصر نشأة النحو في هذه المرحلة.

وأمامنا بعد ذلك كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا من الآثار النحوية ويعد ما بسه نتاجا وصدى لجهود المرحلة الأولى في تاريخ النحو. لم يعرف سيبويه "القياس" في كتابه ولم يضع له حدا نظريا ولكنه استخدم الكلمة في مواضع كثيرة من الكتاب وتدل عباراته على مفهوم "القياس" عنده وعند سابقيه.

إنه يعني بالقياس إلحاق صيغة بنظيرها أو تركيب لغوي بنظيره في حكم ثبت للنظير بسبب وروده في اللغة على وجه الشيوع والكثرة، ومن ثم فإن مصطلح القياس يعني عنده "الأصل" أو "الحكم" أو "القاعدة" فهو يذكر – مثلا – أن مصدر فعل يفعل (بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع) وفعل يفعل (بالفتح والضم) وفعل يفعل (بالكسر والفتح) يجيء على فعل (بفتح و سكون، مثل: قتل يقتل قتلا .. إلى أخر ما ورد من أمثلة، ثم ما شذ عن ذلك نحو ما جاء على فعال مثل كتب يكتب كتابا، فيعقب على ذلك قائلا: "وبعض العرب يقول كتبا على القياس"(١).

فهو يعني بكلمة القياس القاعدة التي سبق أن قررها من أن هذه الصيغ يكون المصدر منها على "فعل".

وهكذا يتضح لنا معنى "القياس" عند سيبويه وعند أوائل النحاة فهو القاعدة أو القانون الذي يمكن بمقتضاه أن نحمل كلامنا على كلام العرب.

وهو يدلنا على أن القياس إنما ابتدأ مع هذه الطبقة فإذا ما نظرنا في الطبقة التالية التي من أهم رجالها عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وجدنا أنها كانت أوفر من سابقتها حظا في هذا الشأن إذ عنيت بالقياس في بحوثها اللغوية وفي محاولة وضع الضوابط والقوانين للعربية على أن أكثر رجال هذه

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٢٤-٢٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطبقة اهتماماً بالقياس وعناية به في الدراسة اللغوية هو ابن أبي إسحاق كما تقدمت فيه أقوال ابن سلام وغيره.

يعتمد القياس عند الخليل وسيبويه على الكثير الغالب فتعمم القاعدة على أساسه ثم تسمى ما يجيء مخالفاً لهذه الكثرة بالشاذ أو الغريب أو النادر، فهو يورد عدداً من المصادر التي جاءت على القياس، ثم يذكر بعض ما جاء مخالفاً للقياس، ثم يقول فيه "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"(١).

وعن مصطلحاتهم التي يصفون بها الظواهر اللغوية بحسب القلة والكثرة وذلك أن الأصل عند النحاة أن يقاس على الأساليب التي وردت على وجه الشيوع والكثرة إلا في حالات معينة لها اعتبارات خاصة، فمن ثم رأوا من اللازم عليهم أن يقسموا الظواهر اللغوية بحسب القلة والكثرة العدديتين اللتين ترد بهما النصوص المعتمدة بالنسبة لظاهرة من الظواهر، ولعل الجانب الأكبر في تحديد "الكم" العددي ووصف الظواهر اللغوية بهذه الصفات التي قام به أوائل النحاة كابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه لأنهم الذين عانوا نقل اللغة ووصف ظواهرها واستنباط الأحكام والقوانين، ولذلك نلحظ في كتاب سيبويه ظاهرة يتميز بها عن كتب المتأخرين عنه وهي أنه يعمد كثيراً إلى وصف ما ورد بالاطراد أو بأنه أغلب أو غالب أو أكثر أو كثير أو نادر أو قليل أو أقل. والنسب في ذلك هو أن الأحكام القياسية النحوية لم تكن إلى ذلك الوقت مألوفة لدى الناس ولم تكن قد استقرت بالقدر الذي استقرت عليه عند من تأخر من النحاة الذين اعتمدوا في أكثر الأحوال على جهود أسلافهم السابقين.

المطرد: الاطراد في اللغة هو التتابع والاستمرار، ومنه قول قيس بن الخطيم:

أتعرف رسماً كاطراد المذاهب

أي تتابع المذاهب وهي جمع مذهب(٢).

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٦٠، وما بعدها، والسيوطي، الاقتراح، ص٤٣.

(٢) الخصائص ج١، ص٩٦، والمزهر، ج١، ص٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في الاصطلاح فيطلق المطرد ويسمى به "ما استمر من الكلام في الإعـراب غيره من مواضع الصناعة"[1].

فالاطراد إذن يدل على الشيوع بالنسبة للأساليب والصيغ التي ترد على وتـيرة واحدة في ظاهرة من الظواهر، وقد يصفون القياس بالاطراد فيقولـون قيـاس مطـرد يعنون بذلك أنه لا يتخلف في جزئية من جزئياته لأنه محمول على الأكثر، وإن تخلـف إنما يكون تخلفه نادرا، والقاعدة المطردة هي القاعدة التي لا تتخلف في جزئياتها.

الشاذ: يدل الشذوذ في اللغة على التفرق، وعليه جاء قول الشاعر:

يتركن شذان الحصى جوافلا

أي ما تطاير وتهافت منه[2]. أما في الاصطلاح فيوصف به من الكلام "ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره"[3]. ويحدد البغدادي الشـاذ تحديـدا أكـثر وضوحا من تحديد ابن جني بقوله إن الشاذ هو الذي على خـلاف القيـاس وإن كـان كثيرا[4].

والواقع أن التحديد الأخير هو الذي يفهم من استعمالهم لهذا المصطلح في البحث النحوي. وهو الذي يفهم أيضا من استعمال ابن جني لهذا المصطلح.

الأغلب والغالب والأكثر والكثير:

وترد هذه الألفاظ في الاصطلاح النحوي ويصفون بها ما ورد عن العرب مـن تراكيب أو صيغ، وهي في عمومها تدل على الشيوع والكثرة. ولكن ما هو الحد الفاصل بين دلالات هذه الألفاظ في الاصطلاح؟

---

(١) الخصائص ج١، ص٩٧، والمزهر ج١، ص٢٢٧.

(٢) الخصائص، ج١، ص٩٦-٩٧، والمزهر، ج١، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٣) الخصائص، ج١، ص٩٧، والمزهر، ج١، ص٢٢٧.

(٤) شرح شواهد الشافية، ج٤، ص٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حاول ابن هشام أن يضع تحديدا لهذه الاستعمالات في قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا. فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه. والقليل دون الكثير. والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك[1].

القليل والنادر والشاذ والأقل:

يقع الخلط عند النحاة في تحديد المراد بهذه المصطلحات فنجد منهم من يسمّي الشاذ نادراً ومن يسميه قليلاً، ومن يستعمل هذه الألفاظ جميعاً بدلالة واحدة، فمن ذلك أن الأصمعي كان ينكر تأنيث لفظ (زوج) أي إلحاق التاء به ويجعل من قبيل "النادر" قول عبدة بن الطيب:

فبكى بنائي شجوهن وزوجتي والطامحون إلى ثم تصدعوا

ويجعلها غيره من قبيل "القليل" االنادر ويخرج عليه بيت الفرزدق

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها[2]

فالواضح أن هنا تداخلاً وخلطاً في استعمال "النادر" و"القليل"، ونجد هذا التداخل والخلط قد يحدث لدى النحوي الواحد، فابن يعيش يذكر أن حذف صلة الموصول الاسمي شاذ في القياس والاستعمال جميعاً ثم يبين ذلك بقوله: أما قلته في الاستعمال فظاهر، وأما في القياس[3]، فلا يفرق هنا بين لفظي "القليل" و"الشاذ" وربما توهم بعض

---

(١) المزهر، ج١، ص٢٣٤.

(٢) المزهر، ج١، ص٢١٤-٢١٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استعمالاتهم هذا الخلط كعبارة سيبويه التي يقول فيها وقالوا الشكور كما قالوا الجحود، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه[1].

فالملاحظ هنا أنه يصف الأقل بالندرة، وأنه يعطيه حكم الشاذ الذي لا يقاس عليه، وإن كانت هذه العبارة في الحقيقة لا تدل على خلط سيبويه بين هذه الألفاظ.

ويضع البغدادي تفرقة دقيقة بين النادر والشاذ بقوله: إن "النادر" هو الذي قل وجوده وإن كان على القياس، والشاذ هو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيراً[2]. وبهذا التعريف نفسر وصف ابن جني بعض الاستعمالات التي وردت بكثرة بالشذوذ، وذلك لأنها على خلاف القياس، وقد اتضح من قبل أن مخالفة القياس تعني مخالفة الأصول النحوية العامة التي سبق تقريرها، والتي أقيمت أيضاً على استقراء الصيغ والتراكيب الواردة على وجه الشيوع والكثرة.

القياس المتروك:

ويسمى المهجور أيضاً، ولم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، قال سيبويه: "وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات"[3]. وقال أبو علي الفارسي: "ربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوهما مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك"[4]. وقال ابن يعيش وقد رجع إلى القياس من قال:

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهلتم"[5]

---

(١) الكتاب، ج٢، ص٣٢٥-٣٢٦. وانظر: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٩، لسنة ٢٠٠٠، بحث د. محمد فلفل، عن التوهم أو القياس الخاطئ عند العرب، ص١٦٣-١٧٣.

(٢) شرح شواهد الشافية، ج٣، ص ٤.

(٣) الكتاب، ج١، ص٢٠٩.

(٤) الإيضاح العضدي، ج١، ص٢١٠.

(٥) شرح المفصل، ج٦، ص٢١. والبيت للفرزدق في ديوانه، ٢/٣١٠، وخزانة الأدب، ٧/٣٧٠-٣٧٣، وشرح التصريح، ٢/٢٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المجالس التي تدخل في باب السماع والقياس المجلس المعروف بالمسألة الزنبورية وأقدم له بدراسة إذا الفجائية ثم أنتقل إلى دراسة المسألة الزنبورية:

إذا الحرفية، وهي الفجائية:

والفرق بينها وبين إذا الشرطية من خمسة أوجه[١]: الأول: أن "إذا" الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وإذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. والثاني: أن إذا الشرطية تحتاج إلى جواب، وإذا الفجائية لا جواب لها. والثالث: ان إذا الشرطية للاستقبال، وإذا الفجائية للحال. قال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها[٢]. يعني الفجائية. وقال الفراء: وقد يتراخى، كقوله تعالى: "ثم إذا أنتم بشر تنتشرون"[٣]. والرابع أن الجملة بعد إذا الشرطية، في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها. والخامس: أن إذا الشرطية تقع صدر الكلام، وإذا الفجائية لا تقع صدرا.

واختلف النحويون في إذا الفجائية، على ثلاثة أقوال: الأول: انها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج (ت٣١١هـ)، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونسب إلى المبرد، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه[٤] إبقاء لها على ما ثبت لها[٥]. فعلى قولهم هذا، يجوز أن تقع "إذا" خبرا عما بعدها. ورد بأن ظروف الزمان لا تكون خبرا عن الجثة.

وأجابوا عن ذلك بتقدير حذف مضاف، كأن تقدر في نحو: "خرجت فإذا الأسد، فإذا حضور الأسد[٦]، وجوزوا كذلك أن يكون الخبر محذوفا، وإذا ظرف لذلك الخبر

---

(١) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحيق د. فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل، ص٣٧٣، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ج٢، ص٣١١، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت.

(٣) سورة الروم، الآية: ٢٠.

(٤) الجنى الداني، ٣٧٤، همع الهوامع ج١، ٢٠٧، الفرائد الجديدة ٤٠٠/١.

(٥) همع الهوامع ٢٠٧/١.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير ساد مسده، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف بالباب لدلالة قرينة دلت عليه، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف على ما قال المصنف، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلاّ أنّه إخراج لـ "إذا" عن الظرفية، إذ هو إذن معمول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن "إذا" الظرفية غير متصرفة على الصحيح[1].

والثاني: انها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد، (ت٢٨٥هـ)، والفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جنّي، ونسب إلى سيبويه[2]، واختاره ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[3]، قال المبرّد: "فأمّا إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسّد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيد، وكلمتك فإذا أخوك. وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد، وكلمتك ففاجأني أخوك"[4]. واستدلّ أصحاب هذا المذهب "بوقوعها خبراً عن الجثة، في نحو، خرجت فإذا زيد"[5]. فتنوب "إذا" مناب "بالحضرة"، فكأن التقدير في "خرجت فإذا زيد": بالحضرة زيد" ويختلف إعراب "إذا" باختلاف أحوال الكلام، "فإذا قلت: خرجت فإذا زيد قائم" كان (زيد) المبتدأ، وقائم "الخبر، و "إذا" ظرف مكان عمل فيه الخبر، كما تقول: في الدار زيد قائم، والمراد بحضرتي قائم، أي: فاجأني عند خروجي. وإذا قلت: فإذا زيد قائماً، جعلت "إذا" الخبر، لأنه ظرف مكان، وظروف المكان تقع أخباراً عن الجثث، وقائماً: حال من المضمر في الظرف والظرف وضميره عملا في الحال، كما تقول: في الدار زيد قائماً، ومن قال: خرجت فإذا زيد، فزيد مبتدأ، و "إذا الخبر"[6]. وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع "إذا" المفاجأة، إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب، في

---

(١) شرح كتاب الكافية ١٠٣/١-١٠٤.

(٢) الجنى الداني، ٣٧٤.

(٣) همع الهوامع، ٢٠٧/١.

(٤) المقتضب ١٧٨/٣.

(٥) الجنى الداني ٣٧٤-٣٧٥.

(٦) شرح المفصل ٩٨/٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب[1]. وكذلك جعل "إذا" ظرفاً بمعنى "بالحضرة" فاسد من وجهين، لأنّها كان يجوز تقديمها على الاسم، وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم "بالحضرة"، وتأخيره، ولزوم تقديم "إذا" في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد، ووجه آخر، أنّه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء، كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بها[2].

والثالث: أنها حرف. وهو مذهب الكوفيين، وحُكي عن الأخفش (ت٢١٥هـ) وإليه ذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[3]، ويدلّ له كسر همزة "إنّ" بعدها في نحو قولك: دخلت فإذا إنْ عليا خطيب، بكسر "إنّ"، لأنّ "إنّ" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعليه قول الشاعر:

وكُنتُ أُرَى زَيْداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّهُ عَبدُ القفا واللّهازم[4]

والظروف لا تقع "إنّ" مكسورة بعدها، فلا تقول: عندي إن زيداً قائم، بالكسر، بل يجب الفتح[5]، وهي على هذا المذهب حرف لا محل له من الإعراب[6]، وما بعده جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وقد يحذف الخبر، فنقول، خرجت فإذا زيدٌ.

---

(١) شرح كتاب الكافية ١٠٣/١.

(٢) رصف المباني ٦١-٦٢.

(٣) همع الهوامع، ٢٠٧/١.

(٤) انظر: الكتاب ٤٧٢/١ وأوضح المسالك ٢٤٣/١ والهمع ١٣٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١، وشرح الأشموني ٤٨٠/١ والخصائص ٣٩٩/٢، وشذور الذهب ٢٠٧، وشرح التصريح ٢١٨/١، والخزانة ٦٥٥/٣ و ٣٠٣/٤. واللهازم: جمع لهزمة، وهي طرف الحلقوم. وقوله عبد القفا واللهازم كناية عن الخسة. والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك، ٣٣٨/١، وخزانة الأدب، ٢٦٥/١، وشرح الأشموني، ١٣٨/١، وهمع الهوامع، ١٣٨/١، والخصائص، ٣٩٩/٢.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٠/١، والبيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها ١٤٤/٣ وروي البيت في المقتضب ٣٥١/٢، والدرر ١١٥/١ بفتح "أنّه" مما يضعف الاحتجاج به.

(٦) شرح كتاب الكافية ١١٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتقع إذا الفجائية في مواضع: منها نحو قولهم: خرجتُ فإذا الأسدُ. وفي هذه الفاء الداخلة عليها، أقوال[١]: ومنها جواب الشرط، بأربعة شروط: أولها أن يكون الجواب جملة اسمية. وثانيها أن تكون غير طلبية، احترازاً من نحو: إن عَصَى زيدٌ فويلٌ له. فهذا تلزمه الفاء. وثالثها: ألاّ تدخل عليها أداة نفي. ورابعها ألاّ يدخل عليها "إنّ". مثال ذلك "وإنْ تُصبْهُم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون"[٢]. فـ"إذا"، في ذلك، نائبة مناب الفاء في ربط الجواب بالشرط. وليست الفاء مقدّرة قبلها، خلافاً لزاعمه. إذا لو كانت مقدّرة لم يمتنع التصريح بها[٣].

وقد جاءت "إذا" الفجائية في مواضع أخر. فقد جاءت جواب "إذا" الشرطية، كقوله تعالى: "فإذا أصاب به مَنْ يشاء، مِنْ عباده، إذا هُمْ يستبشرون"[٤]. وقد جاءت بعد "لمّا"، كقوله تعالى: "فلمّا جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون"[٥]. وهو دليل على حرفية "لمّا". إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، و "إذا" الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٦].

أمّا عن العامل في "إذا" الفجائية، على القول باسميتها، فهو خبر المبتدأ الواقع بعدها، نحو: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ. ف "قائم" ناصب لـ "إذا". والتقدير: ففي المكان الذي خرجت فيه، أو في الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم، وإن لم يُذكر بعدها خبر، نحو خرجت فإذا زيد، أو نصب على الحال، نحو: خرجت فإذا زيد قائماً، كانت "إذا" خبر المبتدأ. فإن كان جُثّة، وقلنا إنها ظرف زمان، كان الكلام على حذف مضاف، أي: ففي الزمان حضورُ زيد.

---

(١) الجنى الداني. ٣٧٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٣٦.

(٣) الجنى الداني، ٣٧٦.

(٤) سورة الروم، الآية: ٤٨.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٤٧.

(٦) الجنى الداني، ٣٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإن قلنا: ما تقرّر، من أن العامل فيها خبرُ مـــا بعدهـــا، يُشـكل بوقـوع "إنّ" المكسورة بعدها، في قوله[1]: عجز البيت المتقدم: إذا إنّه عبد القفا واللهازم. على رواية من كسرها. ووجه الإشكال أنّ "إنّ" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. قلتُ: هذا من أحســـن أدلة القائلين بحرفيتها، وقد أجاب عن بعض القائلين، باسميتها، بأن في الكلام حـــذف. فإذا قلنا: خرجت فإذا إنّ زيداً منطلق، فالتقدير: فإذا انطلاقُ زيد، إنه منطلـق. فتكـون "إذا" خبر مبتدأ محذوف، والعامل فيها الكون المقدر. والجملة المبدوءة بـ "إنّ" دليـــل على المحذوف[2].

والقول بحرفية "إذا" وفاقاً للكوفيين أرى فيه درجة عالية من القبـول والتسـليم، لبعده عن التكلّف والتأويل، اللذين يكتنفان المذاهب الأخرى، ولسلامة المعنى وصحتـه. وعلى هذا يكون ما بعد "إذا" جملة اسمية، وقد يحذف فيها الخبر لنكتة بلاغية، وغـوض يتعلق بالمعنى، لإغناء الحال على ذكره.

مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد

"المسألة الزنبورية"

من المسائل المشهورة التي تأتي في سياق التنـافس بيـن مدرسـتي البصـرة والكوفة، المسألة الزنبورية في المناظرة التي وقعت بيـن سـيبويه ومجموعـة مـن نحاة الكوفة في بغداد، ومع أن روايات خبر المناظرة[3]، متعددّة ومتضاربـة أحيانـاً،

---

(١) الكتاب، ٤٧٢/١، وأوضح المسالك ٢٤٣/١.

(٢) الجنى الداني، ٣٧٨.

(٣) ينظر في تفصيل هذه المناظرة: مجالس العلماء للزجـاجي ص٨-١٠. والأشـباه والنظـائر للسـيوطي ص١٥-١٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص٦٨. والفهرست، ابـن النديـم، ٨٢-٨٣، وثـلاث رسائل في إعجاز القرآن. للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني. ص٣٠-٣١. ومعجم الأدباء، يـاقوت الحموي، ج٧، ص١٨٥-١٨٧. والإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري، ج٢، ص٤١١-٤١٥. وإنبـاه الرواة على إنباه النحاة، القفطي، ج٢، ص٣٤٨. وسفر السعادة وسفير الإفادة. السـخاوي، ص٥٣٣-٥٣٦، ونور القبس المختصر من المقتبس. اليغموري، ص٢٨٨، وتذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسـي ص١٢١-١٧٨. ومغني اللبيب، ابن هشام، ج١، ص٧٧-٧٨. والمصنّف، الشُمّني، ١٨٨-١٩٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وسأورد الخبر في أوسع رواياته: حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري[١] قال: حدثني أبو عثمان المازني[٢] قال: حدثني أبو الحسن بن مسعدة الأخفش. أن أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه[٣] لما قدم على أبي علي يحيى بن خالد ابن برمك[٤] سأله عن خبره والحال التي ورد لها، فقال: جئت لتجمع بيني وبين الكسائي[٥]. فقال له: لا تفعل. فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها، ومؤدب ولد أمير المؤمنين، وكل من في المصر له[٦] ومعه[٧]، فأبى إلا أن يجمع بينهما، فعرف الرشيد

---

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري، سكن بغداد، وحدث بها عن نصر بن يوسف صاحب الكسائي، توفي سنة ٣٠٤هـ. معجم الأدباء، ج٤، ص١٩٣.

(٢) أبو عثمان، بكر المازني (ت٢٣٦هـ). أعظم النحاة بعد سيبويه، لا كتب له. بروكلمان، ج٢، ص١٦٢.

(٣) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب. (سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، ج٢، ص ٥٥٤، وسيبويه لقب يعني رائحة تفاح (تاريخ الأدب العربي بروكلمان، ج٢، ص١٣٥، وقيل س ثلاثون وبويه رائحة. طبقات النحويين، الزبيدي ص٧٢. ولد في البيضاء بقرية من قرى شيراز، وفيها تلقى دروسه الأولى، وقدم إلى البصرة وهو غلام، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ومنهم حماد بن سلمة بن دينار، لحن في نطقه ببعض الأحاديث.

(٤) ينظر ثلاث رسائل في الإعجاز، ص٣٠، قدومه على الرشيد، وتذكرة النحاة، ص١٢٩ قدومه على الرشيد.

(٥) الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة، مولى بني أسد، باحمشا، أخذ عن الرؤاسي، ودخل الكوفة وهو غلام، وادب ولد الرشيد. (طبقات النحويين، الزبيدي، ص١٢٧) قال محمد بن الحسين السمري: رايت الكسائي بالبصرة في مجلس يونس، وهو يناظره مناظرة النظير. يقول الفراء: مدحني رجل من النحويين. فقال: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في العلم؟ قال: وأعجبتني نفسي فناظرته وسألته، فكأني كنت طائرا يغرف من بحر، مات الكسائي بالري سنة ١٨٩هـ في خلافة الرشيد (طبقات النحويين ١٢٩-١٣٠).

وجاء في طبقات النحويين، ص٦٧ خاف الكسائي فاستعان بالبرامكة، واحتال على سيبويه عند وروده. وفي معجم الأدباء، ج٧، ص١٨٥ رغب يحيى بجمعه مع الكسائي.

(٦) ورد في طبقات النحويين، ص٦٨ أن الكسائي شق عليه وجود سيبويه في بغداد فاحتال له. وفي تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، ص١٢١. أن الكسائي حين عرض عليه هارون الرشيد أمر المناظرة تردد وتلجلج فقال الرشيد: لن تستبد بمعذرة عن مسألته ومناظرته.

(٧) من المطاعن التي طعنت على المناظرة، أن الكسائي استغل كون سيبويه غريب طارئ عليهم، وهم القوم قاطنون. تذكرة النحاة، ص١٧٠، وأنه استغل الأعراب فرشاهم على تأييده (مغني اللبيب، ص١٢٢). واطلأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده. (تاريخ بغداد، ج١٢، ص١٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبره فأمر بالجمع بينهما، فوعده بيوم، فلما كان ذلك اليوم غدا إلى دار الرشيد[1]، فوجد الفراء[2] والأحمر[3] وهشام بن معاوية[4] ومحمد بن سعدات[5] قد سبقوه، فسأله الأحمر عن مائة مسألة[6] فأجابه عنها: فما أجابه بجواب إلا قال أخطأت يا بصري، فوجم لذلك سيبويه[7]. ووافى الكسائي[8] ومعه خلق من العرب، فلما جلس، قال له: يا بصري، كيف تقول: "خرجت فإذا زيد قائم" فقال: "خرجت فإذا زيد قائم" فقال له: أيجوز: فإذا

---

(١) الروايات تشير أن الجمع تم عند البرامكة، بحضور يحيى بن خالد وأحياناً جعفر والفضل (طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص٦٨-٧٠، والفهرسيت، ص٨٣، وتاريخ بغداد، ١٠٥/١٢، ومعجم الأدباء ج١٨٦/٧، وانباه الرواة، ج٢، ص٣٤٨، وسفر السعادة، ص٥٣٦، وتذكرة النحاة، ص١٧٧، ومغني اللبيب، ص١٢٢، وشرح الدماميني، ص١٨٩.

(٢) الفرّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الباهلي، فارسي، أشهر تلاميذ الكسائي، مؤدب ابني المأمون، مفسّر، ومعلّم للغة والنحو. ومن كتبه كتاب المعاني. (طبقات النحويين واللغويين، ص١٣١، وبرو كلمان، ١٩٩/٢).

(٣) الأحمر: علي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت ٢٠٧هـ) تلميذ الكسائي، قال محقق كتاب تذكرة النحاة، أنه خلف الأحمر ص ١٧٧ وصاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، قال: خلف الأحمر ج٢/ص٧٠٣، واكتفى صاحب مغني اللبيب، بخلف، ص١٢٢، وكذلك فعل الدماميني في شرحه، فقال: خلف الأحمر، ص١٨٩.

(٤) هشام بن معاوية الضرير: أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، مؤدب بعض أبناء الأثرياء، (ت٢٠٩هـ)، صنف في النحو: كتب الحدود والمختصر والقياس. المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٨٨.

(٥) محمد بن سعدات: من تلاميذ الفراء، كان له كتاب كبير في القراءات، وألّف في النحو مختصراً، (ت٢٣١هـ) تاريخ بغداد، ج٣٢٤/٥.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ٧٠-٧١، رواية ثعلب عن سلمة بن عاصم، سأل الأحمر سيبويه: ثلاث مسائل، خطأ فيها سيبويه، فقال سيبويه: هذا سوء أدب، وكذلك في تاريخ بغداد، ج١٢، ص١٠٤، وفي معجم الأدباء ج١٨٦/٣ وسفر السعادة ج٢/ ص٥٣٤.

(٧) تشير رواية ثعلب، إلى أنّ الفراء سأل الكسائي عدة مسائل، بعد أسئلة الأحمر ومنها: ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين؟ وكيف تقول على مثال ذلك من وأين أو أوين؟ فقدّر فأخطأ ... (طبقات النحويين واللغويين، ص٧٠-٧١، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٠٣، ومعجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٦، وسفر السعادة وسفير الإفادة، ٥٣٤، وتذكرة النحاة، ١٧٨، ومغني اللبيب، ١٢٢".

(٨) تشير رواية ثعلب إلى حضور الكسائي ثم طرح مسألة: "قد كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي" أو فإذا هو إياها". (طبقات النحويين واللغويين، ص٧١، وينظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص٣١، وتاريخ بغداد، م١٢، ص١٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٠٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة، ص٥٣٤، ونور القبس، ص٢٨٨، وتذكرة النحاة، ص١٢٢ و ١٧٨، ومغني اللبيب، ص١٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيد قائماً"؟ فقال: لا. فقال الكسائي: هذه العرب على بساب أمير المؤمنين[1]، وقد حضرت فتسأل، فقال سلها[2]. فقال لهم الكسائي: كيف تقولون: "قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا الزنبور إياها بعينها"؟ فقالت طائفة: فإذا الزنبور هي "وقالت أخرى: "إياها بعينها" فقال: هذا خلاف[3] ما تقول يا بصري، فقال: أمّا عرب بلدنا فلا تعرف إلا "هو هي" فخطأته الجماعة وحَصر، قال الأخفش: فلما دخل إلى شاطئ البصرة وجه إليّ فجئته، فعرفني خبره[4] وودعني ومضى إلى الأهواز ...، فأقام مديدة في الأهواز، ثم مات من ذرب أصابه، وما أصابه إلا الغم لما جرى عليه.

---

(١) معظم الروايات تشير إلى أن استشارة العرب كانت بعد المناظرة، وترتيب الخبر كان على النحو التالي: محاورة الكسائي وسيبويه، وسؤال الكسائي لسيبويه عن الزنبور، ثم السؤال الآخر "خرجت فإذا زيد القائم" وبعد إجابة سيبويه (بالرفع) تأتي استشارة فصحاء العرب أو الأعراب، ينظر. (طبقات النحويين واللغويين، ص٦٨، والفهرست، ص٨٣، ومعجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٦-١٨٧، ومغني اللبيب، ص١٢٢.

(٢) في رواية ثعلب: فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما؟ قال الكسائي: هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون. فقال يحيى وجعفر قد أنصفت، وأمر بإحضارهم. (طبقات النحويين واللغويين، ص٧١، وينظر: الفهرست، ص٨٣، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص٣١، ومعجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ٤٠٣ وسفر السعادة وسفير الإفادة، ص٥٣٤، ونورالقبس، ص٢٨٨، ومغني اللبيب، ص١٢٢.

(٣) تذكر معظم المصادر التي عرضت للمسألة إلى أسماء أشخاص كانوا مع جماعة الأعراب أو العرب الذين استشيروا وهم: أبو الجراح ومن وجد معه ممن كان يأخذ عنهم الكسائي وأصحابه، من أعراب الحطمة الذين كانوا يقوم بهم الكسائي ويأخذ عنهم. (طبقات النحويين واللغويين، ص٦٩)، وذكرت رواية ثعلب أسماء أبي فقعس وأبي دثار وأبي الجراح، وأبي ثروان (طبقات النحويين واللغويين، ص٧١) وينظر: الفهرست، ص٨٣، ونور القبس، ص٢٨٨، ومعجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٦، والإنصاف: ج٢، ص٧٠٣، وانباه الرواة، ج٢، ص٣٤٨، وسفر السعادة، ص٥٣٥، وتذكرة النحاة ١٧٨.

(٤) رواية ثعلب تقول: فأقبل يحيى على سيبويه، فقال: قد تسمع أيها الرجل، قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير! قد وفد عليك من بلده مؤملاً فإن رأيت ألا تردّه خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات. (طبقات النحويين واللغويين، ص٧١) وتختلف الأخبار في نهاية سيبويه. (الفهرست، ص٨٣) توفي بفارس وله نيف وأربعين سنة، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٠٤، توجه نحو فارس وأقام بها حتى مات، ومعجم الأدباء ج ١٣، ص ١٨٧ وسفر السعادة، ص ٥٣٦، ونور القبس ص ٢٨٨، وذكر أبو حيان في تذكرة النحاة، أن سيبويه ارتبك وسقط في يديه، وسأل الإذن في الرجوع فلم يلبث أن جاء النعي بموته فسيء الكسائي بذلك وسأل الرشيد أن يديه فوداه، تذكرة النحاة /١٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تطرح قراءة ما سمي في بعض المصادر الأدبية واللغوية العربية القديمة -بالمسألة الزنبورية، تساؤلات عدة عن صحة ما جاء في خبر هذه المسألة، من حيث: رواة الخبر، الخبر نفسه، بناء الخبر، المسألة وطبيعتها، علاقة تلك المسألة بما عرف بالتنافس بين مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة في النحو.

لقد قرأت المسألة في عدة مراجع، وحاولت تحقيقها والبحث فيها. والقراءة تطرح أسئلة كثيرة في ذهني يمكن عرض بعضا منها:

١.من هم رواة خبر المسألة، ولماذا كان رواتها ممن يؤيدون وجهة نظر الكسائي في النحو.

٢.ما الذي جعل الرواة يربطون الخبر بالبرامكة أحيانا، والرشيد أحيانا أخرى.

٣.لماذا تتناقض بعض أركان الحكاية من بين المصادر القديمة والأقدم والأحدث منها؟.

٤.من الأحمر ولماذا تجعله بعض المصادر خلف الأحمر والمصادر الأخرى علي بن المبارك الأحمر النحوي؟.

٥.ما سر التأكيد على حنو الكسائي على سيبويه والتوسط له لدى يحيى البرمكي ليعطيه آلاف الدراهم.

٦.لماذا يقر في بعض حكايات الخبر بالدية ويدفعها حال وفاة سيبويه؟.

٧.من هم أبو ثروان وأبو دثار وأبو الفقعس؟.

٨.لماذا يحاول بعض الرواة تكملة الخبر فيجعلون الأخفش يذهب إلى بغداد ليأخذ ثأر أستاذه ويطرح مائة مسألة على الكسائي، ويخطئه ثم ينقلب الأمر ويصبح المقاتل معلما للخصم؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سلسلة لا تنتهي من التساؤلات تطرحها المسألة، أتمنى أن يتيح لي البحث فيها بشكل جاد، للوصول إلى إجابات مقنعة عنها، والمحاولة في ربط خيوط هذه المسألة للوقوف على جانب هام منها.

١.رواة الخبر هم ثعلب، أو سلمة بن قبيس، عبدالله بن أسباط الفراء. وشهرة الحكاية تسدّ عن رواتها. ويمكن ملاحظة أن رواة الخبر، ومصادره من مدرسة الكوفة المتعصبين لها ضد مدرسة البصرة.

٢.الخبر وصياغته: للحكاية عدّة عناصر وهي: الراوي، المكان الذي وقع منه شخصيات الحكاية، أهم أحداث الحكاية، ذروة الحكاية، الحلّ والحكم، ونهاية البطل. فالرواية ومصادرها من أنصار الكسائي، والمكان مختلف فيه أهو قصر للبرامكة، أم قصر للرشيد؟ وشخصيات الحكاية مجموعة من تلاميذ الكسائي، والكسائي وسيبويه، أمّا الأحداث فتبدأ برغبة سيبويه بالمناظرة، ويبدي تلك الرغبة للرشيد أو خالد بن يحيى البرمكي، ويحتال الكسائي، أو يحتال له الوزير، أو يبدوان محايدين، وتترجرج رؤية الكسائي في البداية، فيرسل تلاميذه ليتغلبوا على سيبويه، ثم يأتي الكسائي فيطرح المسألة القاصمة (ذروة الحكاية)، لتنتهي بفوزه، عندما يتدخل الوزير أو الخليفة(دور الحلّ)، ويتستنجد بالعرب أو فصحاء الأعراب أو فصحاء الناس، وقد اجتمعوا حول القصر، في عصر انقضى فيه الاحتجاج بلغة أهل بغداد، وينهي الأمر، باستكانة سيبويه لأنه يُغلب، وهنا تبرز إنسانية الكسائي، فيعطيه مالاً أو يتدخل لدى الوزير أو الخليفة ليعطيه، وربما دفع ديته، إيماناً منه بأنه قاتله. وربما تدخل مخرج الحكاية ليجعله يسافر إلى البصرة ليلتقي مع الأخفش، فتولد حكاية جديدة، أو يكتفي بترحيله إلى بلاد فارس ثم موته، وقد يصف طريقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موته، حين يضع رأسه في حِجْر أخيه ويبكي، فهل يمكن القول بأن الحكاية مصنوعة.

٣.ومما يطرح القول بصناعة الحكاية، هو إصرار الحكاية على تحكيم العرب في المسألة للحكم لصالح أهل الكوفة، لأنهم يعتمدون على السماع كثيراً، وعلى لغة القبائل العربية، أمّا أبو فقعس، وأبو دثار، وأبو الجراح، وأبو ثروان الذين يجعلهم الراوي جاهزين للحكم، فتطرح أمرهم تساؤلات عدّة، ويصبح احتجاج الكسائي بأعراب ثقات: وهم أبو ثروان العكلي[١] الذي وصف بالوحشي، وكان يعلّم في البادية[٢]، وأبو دثار[٣] وأبو الجراح العقيلي، وأبو فقعس نزار[٤]، أمراً مشكوكاً فيه. فهل هؤلاء مستشارون لغويون للخليفة قد أجرى عليهم الأعطيات للحكم في مجالس الرشيد، أم لأنهم من أعراب الحطميّة[٥]، وكانوا ينزلون بقطربل وغيرها من سواد بغداد[٦]، وهل حقيقة كانوا يسكنون في القرى التي كانت مرتعاً للعيارين والخمارين، وهي خليط من قوم لا يصلح الاعتماد عليهم في اللغة[٧]. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يحكم هؤلاء في مناظرة تحدث بين عالمين في اللغة في حضرة الوزير أو الخليفة؟.

ومن التفسيرات المحتملة لهذه المسألة، هو أنها تأتي في سياق الأخبار المصاحبة للتنافس والعصبية لصالح ما يعرف بمدرسة الكوفة وقد سبقهم سيبويه إلى وضع

---

(١) الفهرست، ص٧٥.

(٢) معجم الأدباء، ج٧، ١٤٨.

(٣) الفهرست، ص٧٧.

(٤) الفهرست، ص٧٦.

(٥)الفهرست، ص٧٦.

(٦) معجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٢.

(٧) معجم الأدباء، ج١٣، ص١٨٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أساسيات النحو العربي في الكتاب، ينضاف إلى ذلك كونه من المذهب السني، ومنافسوه ممن يؤيدون رؤية الشيعة الدينية، هذا من ناحية بالإضافة إلى تعصبهم للكوفة دون أن يكونوا مالكين لسند علمي يرفعهم "فالكسائي دنا من الخلفاء، فرفعوا ذكره، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل. إلا حكايات من الأعراب مطروحة، لأنه كان يلقنهم ما يريد"(١). وإذا أخذنا برحلة الأخفش سعيد بن مسعدة إلى بغداد للأخذ بثأر سيبويه من الكسائي، واستمالة الكسائي له بأن أجرى له راتبا، وجعله مؤدبا لأولاده، واستفاد منه هو والفراء في الحصول على نسخة من كتاب سيبويه سرا(٢). وبعد هذه المناقشة للخبر وروايته، أنتقل إلى مناقشة المسألة في جوانبها العلمية (النحوية واللغوية).

تصف خديجة الحديثي هذه المناظرة بأنها مأساة خرج منها سيبويه منتصرا بعلمه وحلمه(٣). وأما برو كلمان فقد علق على هذه الحادثة بقوله: "إن سيبويه حاول زعزعة مكانة الكسائي عند الرشيد ولم يحالفه التوفيق"(٤). وذهب إلى قريب من ذلك الحلواني فقال: "إن الكسائي وسيبويه لم يلتقيا عن دواع عصبية، أو مذهبية، بل كان لقاؤهما منافسة وطمعا، في الدنيا، ودفاعا عن المنزلة المهيأة في بلاط الأمراء"(٥).

إن هذه الحادثة – أرى– أنها قد فتحت باب التنافس الحقيقي بين نحاة البلدين، وأيقظت العصبية الشخصية بينهما، فهذا أبو حاتم السجستاني البصري (ت ٢٥٥هـ) يتنقص من علم الكسائي – أحد القراء السبعة المشهورين، وإمام الكوفيين في العربية – فيقول: "لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أن الكسائي دنا من

---

(١) في اللغة عند الكوفيين، شرف الدين الراجحي، ص٥٤. وانظر مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص٧٤.

(٢) المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص١٧٥.

(٣) الحديثي، د. خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٥١.

(٤) برو كلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٣/ ص١٩٨.

(٥) الحلواني، د. محمد خير، الخلاف النحوي، ص٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلفاء، فرفعوا ذكره لم يكن شيئا، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة، لأنه كان يلقنهم ما يريد"[1]. وقال أيضا:فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئا فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل: أبي زيد (ت٢١٥هـ). والأصمعي (ت٢١٧هـ). وأبي عبيدة (٢١٠هـ). ويونس وثقات من فصحاء العرب، وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر (ت١٩٤هـ)، والفراء (ت٢٨٧هـ)[2]. أما من جانب الكوفيين فقد كان أبو موسى الحامض (ت٣٠٥هـ) يقول للزجاج (ت٣١٠هـ): صاحبكم الأكبر – يعني سيبويه – أغلق اللسان، عيي عن البيان[3].

قال الزبيدي: قال أبو الحسن علي بن سليمان، وأصحاب سيبويه إلى هذه الغاية لا اختلاف بينهم، أن الجواب كما قال سيبويه وهو "فإذا هو هي": أي فإذا هو مثلها. وهذا موضع الرفع، وليس موضع النصب. فإن قال قائل: فأنت تقول: "خرجت فإذا زيد قائم وقائما" فتنصب "قائما" ولم يكن "فإذا هو إياها" لأن "إيا" للمنصوب و "هي" للمرفوع. فالجواب في هذا أن "قائما" انتصب ثم على الحال وهو نكرة و"إيا" مع ما بعدها مما إليها معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة. فبطل "إياها". ولم يكن إلا "هي" وهو خبر الابتداء. وخبر الابتداء يكون معرفة ونكرة، والحال لا تكون إلا نكرة. وكيف تقع "إياها" وهي معرفة موضع ما لا يكون إلا نكرة، وهو موضع الرفع[4].

قال ابن الشجري: إنّ الصحيح في هاتين المسألتين قول سيبويه، لأنّ إذا هذه هي المكانية الموضوعة للمفاجأة، وهي تؤدي معنى الظرف الذي يشار به إلى المكان وهو هناك وثم، فإن جئت بعد المرفوع بنكرة فلك فيها مذهبان (أحدهما) أن ترفعها بأنها خبر

---

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص٧٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٠.

(٣) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ص٦٢.

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٦٨-٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبتدأ، فتكون إذا فضلة يعمل فيها الخبر، تقول: فإذا زيد قائم، كما تقول: هناك زيد قائم، وفي الدار زيد قائم، (والمذهب الآخر) أن تنصب النكرة على الحال، تقول: فإذا زيد قائما فتكون إذا مستقرا موضعها رفع بأنها خبر المبتدأ، وهي الناصبة للحال لنيابتها عن الاستقرار/ وقول الكسائي: فإذا عبد الله القائم بنصب القائم لا وجه له، لأن الحال لا تكون معرفة، فإذا بطل النصب في القائم، فهو في الضمير من قوله: فإذا هو إياها أشد، وإنما أنكر سيبويه النصب، لأنه لم يرد مطابقا للقياس ولم ير له وجها يقارب الصواب[1].

إن هذه المناظرة في جملتها تعد نمطا من المناظرات مألوفا في رأي العصر الذي جرت فيه، ويعد كل من صاحبيها مجزيا بها ومحتملا تبعاتها فقد كان عصر التوسع في الرواية والتتبع في التحصيل. فلا عجب أن تجري المساءلة، أو تدور المناظرة مطلقة شاملة، وعلى غير أهبة ولا استعداد، ودون بحث أو مراجعة. ولا عجب أن يكون مدار الحكم فيها جواب مسألة واحدة، فإما صواب فظفر وإما خطأ ففشل.

إن هذه المسألة مشهورة لأنها خلاف ما بين إمامين من أئمة المدارس النحوية، أو خلاف بين مدرستين متنافستين في وضع النحو العربي. وأهم ما يعنينا في هذه المسألة أن القول ما قاله سيبويه ومع ذلك فإن ما ذهب إليه الكسائي عربي صحيح لأنه يعبر عن لغة من لغات العرب. والأهم من ذلك أن هذه المسألة كشفت لنا عن قصور سيبويه في معرفته التامة ودرايته الكاملة بلغات العرب، إذ اكتفى بالرفع فرد عليه الكسائي وقال: "العرب ترفع في ذلك كله وتنصب" أي أن الرفع لغة، والنصب لغة أخرى.

---

(١) أمالي ابن الشجري، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونستنتج من ذلك أن سيبويه لم يسمع عن العرب، بل سمع عن شيوخه فـــاكتفى بما نقله عنهم مهما كان قليلا أو محدودا في معرفة اللغـــات العربيـــة، وهـــي كثـــيرة ومتنوعة. ولو شافه العرب ما كان خلافه مع الكسائي.

وقد ختم ابن الشجري هذا المجلس بأن الكسائي (إنما قصد سؤال عما علم أنه لا وجه له في العربية، واتفق هو والفراء على ذلك، ليخالفه سيبويه فيكون الرجوع إلـــى السماع، فيقطع المجلس عن النظر والقياس"[١].

قال السخاوي في (سفر السعادة) قال لي شيخنا أبو اليمن الكندي إن سيبويه إنمـا قال ذلك لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة, قال السخاوي لم أسمع فـــي هـــذه المسألة أحسن من قول الكندي ولا أبلغ[٢].

لقد قالوا عن موضوع المناظرة: إن قول سيبويه فيه هو القول الحق: لأنه يجري على طريقة القرآن في هذا التعبير: قال تعالى: ﴿**فألقى عصاه فإذا هي ثعبـان مبيـن. ونـزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين**﴾. وقال: ﴿**فألقاها فإذا هي حية تسعى**﴾. وأمـــا قول الكسائي فإذا ثبتت روايته عن العرب فشاذ من الشاذ، مثلـــه كمثـــل الجـــر بلعـــل ونحوه[٣]، ثم هم يتكلفون له بعد ذلك أوجها من التخريج والتأويل[٤].

وإذا عدنا إلى رواية الفراء وسؤاله سيبويه، كيف يصوغ له مـــن وأى أو أوى على مثال أب، وما أظن باحثا منصفا يمكن أن يقبل هذا الكلام، أو أن يسكت عنه. فمـــا

---

(١) أمالي ابن الشجري، ج١/ ص٢٠٦.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص١٦.

(٣) مغني اللبيب، ج١، ص٧٧. وقد احتج في الإنصاف لقول سيبويه، ورد قول الكسائي. الإنصـــاف، ج٢، ص٤١١-٤١٥.

(٤) منها: أن إياها مفعول به لفعل محذوف، والأصل فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعـــل فـــانفصل الضمـــير، والجملة المحذوفة خبر المبتدأ. ونظيره في ذلك قراءة على: "لئن أكله الذئب ونحن عصبة": بنصب عصبة، أي نرى عصبة، ومنها: أن إياها مفعول مطلق، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقـــول: ما أنت إلا شرب الإبل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (مغني اللبيب، ج٢، ص٧٧-٧٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان سيبويه ولا تلميذ من تلاميذه ولا أحد ممن هم دونه ودونهم ليعيا بمثل هذه الصياغة، ولكن الفراء أراد أن تكون على رأيه هو في وزن كلمة أب، لا على رأي سيبويه في وزنها. وليس بعيدا أن يعلم الفراء رأي سيبويه، ولا يعلم سيبويه رأي الفراء، لأن البصرة كما نعلم أسبق إلى النحو، وأعرف فيه، وقد كان سيبويه على الأقل ندا للكسائي، وهو أستاذ الفراء.

ومهما يكن الواقع فإن سيبويه لا يمكن أن يعدل عن رأيه في وزن (لأب). لمجرد أن يسأله سائل مخالف أن يصوغ على مثاله، وإنما يكون ذلك ممكنا لو جرت مناظرة بينه وبين مخالفيه في وزن الكلمة، ولم يستطع سيبويه أن يحتج لرأيه وينفي رأي الآخرين. وكان سيبويه يرى أن كلمة أب على وزن فعل بفتحتين[1]. وكان الفراء يرى أنها على فعل بفتح فسكون[2]، فلما أجاب سيبويه على وفق رأيه أبى الفراء جوابه، ولم يكن سيبويه فيما لقى من الفراء وحيدا، ولا كان الفراء فيما أخذ به سيبويه وحيدا كذلك، ولكنها فيما يظهر سنة الكوفيين أو فريق منهم مع البصريين، فقد حدث أبو عثمان المازني قال: "دخلت بغداد، فألقيت علي مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم"[3]. وتعليل آخر للمسألة الزنبورية، وما أراها تبعد من هذه السنة، وقد فطن لها سيبويه فيما تقول بعض الروايات إذ قال للكسائي وأصحابه حين

---

(١) ويحتجون لرأي سيبويه بأن الكلمة سمع فيها (أبا) بالقصر كفتى، والواو المتحركة لا تقلب ألفا إلا إذا انفتح ما قبلها، وبأن مثناها أبوان بفتح الباء، وتجمع على آباء، والساكن العين من الثلاثي لا يجمع قياسا على أفعال إلا إذا اعتلت عينه ومثاله من وأى أو أوى على مذهب سيبويه: وأى أو أوى، كلاهما كهوى، وإذا جمعا بالواو والنون مسمى بهما حذفت الألف وبقيت الفتحة قبلها، كما تحذف من كل مقصور عند جمعه هذا الجمع، فيقال: وأون أو أوون. وأما على مذهب الفراء فمثاله من وأى: وأى ومن أوى أي، كلاهما كظبي، وأصل الأخير أوى، فقلبت واو ه ياء، لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون، وجمعهما مسمى بهما وأيون وأيون. (مغني اللبيب وحاشية الأمير عليه: ١: ٧٧).

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١: ٦٥.

(٣) المغني: ١/٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنكروا جوابه: "أما عرب بلدنا فلا تعرف إلاّ هو هي"[1]، وفي المناظرة على كل حال روح المدرستين، إذ أنكر سيبويه النصب لأنه لم ير له وجهاً من القياس، ونزع الكسائي إلى العرب يريد أن يسمع منهم[2].

وما أريد بهذا دفاعاً عن البصريين ولا اتهاماً للكوفيين، ولكني أتأمل الحوادث وأستوحيها، وأناقش أقوال العلماء فيها وأحكامهم عليها، عسى أن يظهر الحق ويعتدل الوضع، وقد مضى زمن التعصب، ويجب أن يتنزه عنه الباحثون والدارسون، فإنه مفسدة للحكم، ومضيعة للحق والعدل. كما أنه ليس من العدل، ولا يصح في المفاضلة أن يحكم لامرئ أو يحكم عليه بكلمة يقولها، كائنة ما كانت قيمتها. فإن للمصادفة في هذا المجال عملاً لا مراء فيه. واللغة رواية، وقد يتهيأ للطالب الناشئ منها ما لا يتهيأ للراوية المحيط. ولأبي الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني[3]. منظومة في النحو مطلعها:

الحمد لله مُعلي قدر من علِما ... وجاعل العقل في سبل الهدى علما

وقد ذكر فيها المسألة الزنبورية، وحكى مناظرة سيبويه والكسائي فيها فقال:

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا ... إذا أعنت فجأة الأمر الذي دهما
وربما نصبوا للحال بعد إذا ... وربما رفعوا من بعدها رتما
فإن توالى ضميران اكتسى بهما ... وجه الحقيقة من إشكالها غمما[4]
لذاك أعيت على الأفهام مسألة ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغُمما
قد كانت العقرب العوجاء أحسبها ... قِدماً أشد من الزنبور وقع حُمى
وفي الجواب عليها هل إذا هو هي ... أو هل إذا هو إياها؟ قد اختصما

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي، ٤١.

(٢) الأمالي الشجرية ٢٢٩/١.

(٣) نسبة إلى قرطاجنة الأندلس/ أحد أئمة الأدب واللغة، نزل تونس، وامتدح في منظومته هذه صاحب إفريقية أبا عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الواحد ابن أبي حفص، مات سنة ٨٦٤هـ (مغني اللبيب وحاشية الأمير عليه: ٧٥/١). وبغية الوعاة، ص٢١٤.

(٤) الغمم: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا. وكنى به عن الخفاء.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وخطأ ابن زياد وابن حمزة فيما قال فيها أبا بشر، وقد ظلما[1].

ومن المجالس التي تدخل في باب السماع والقياس مجلس عيسى بن عمر مع أبي عمرو بن العلاء حول:

ما الحجازيّة والتميميّة:

فقد سمّاها سيبويه "ما" التي في لغة أهل الحجاز، ناظراً إلى القوم الذين يتكلمون بها، قال:[2] (وهذا باب ما جرى مجرى "ليس" في بعض المواضع، بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف "ما"، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً). وعليها قوله عز وجل: "ما هذا بشراً"[3]، وقوله: "ما هن أمهاتهم"[4]، فهي تعمل عمل ليس"، ويقابلها: "ما" في لغة تميم، وهي حرف غير عامل[5]، ثم استعمل مصطلح "ما" الحجازية عند المبّرد قال[6]: ("وما" الحجازية بمنزلة إن في العمل وإن اختلف عملاهما، واستواؤهما في أنهما حرفان ليسا بفعل) وتبعه على ذلك ابن السرّاج[7]، ثم تابعه الزجّاجيّ[8] والرمّاني[9] وابن جني[10]، وأمّا الزمخشري فقد سمّاها "ما المشبهة بليس"[11]).

---

(١) ابن زياد: يحيى الفراء. وابن حمزة: علي الكسائي. وأبو بشر: عمرو سيبويه.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٧.

(٣) سورة يوسف، آية ٣١.

(٤) سورة المجادلة، آية ٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢١ وما بعدها.

(٦) المقتضب، ج٤، ص٤٠٦.

(٧) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٠، وانظر: ج١، ص١٠٦.

(٨) الجُمل في النحو، ص٨٣.

(٩) معاني الحروف، ص٨٨-٩٠.

(١٠) الخصائص، ج١، ص١٢٥. وانظر: اللُمع في العربية، ص٣٩.

(١١) المفصّل، ص٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعمل ما النافية[1] عمل ليس في رفع المبتدأ ونصب الخبر بشروط:

أ. ألا يتقدم خبرها على اسمها.

ب. ألا يقترن خبرها بإلا.

ج. ألا يقترن اسمها بإن الزائدة. أهل الحجاز يعملون ما النافية عمل ليس إذا توافرت هذه الشروط[2]. وبنو تميم يهملون ما النافية ولو توافرت لها هذه الشروط، ولا أثر لها في الجملة الاسمية من حيث الإعراب.

لقد كان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) موفقا حين عقد بابا في "اختلاف اللغات وكلها حجة"، يقول فيه: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحضره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما، يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. ويذكر ابن جني: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف"[3]، وأضاف ابن جني قائلا: "وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء خيرا منه"[4]. وعقد ابن فارس (ت٣٩٥هـ) بابا بعنوان: "معرفة مختلف اللغة" بين فيه وجوه اختلاف لغات العرب[5].

مجلس عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء[6] جاء عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده – والكلام لليزيدي –، فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه، قال: وما هو، قال: بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا

---

(١) المقتضب، ج٤، ص١٨٨.

(٢) همع الهوامع، ج١، ص١٢٣. وانظر، مكرم، د. عبدالعال، تطبيقات نحوية وبلاغية، ص٢٣٧، وطاهر حمودة، القياس في الدرس اللغوي، ص٢٤٠.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٠.

(٤) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢.

(٥) الصاحبي، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي وشركاه، القاهرة، ص٢٩.

(٦) الزبيدي، طبقات النحويين، ص٣٨. وأمالي القالي: ج٣، ص٣٩. والأشباه والنظائر للسيوطي، ج٣، ص٢٣. وانظر: الحيوان للجاحظ ٥: ٣٠٩، ٧: ٢١٠، والمعرب للجواليقي ٩، ٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسكٌ) بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمتَ يا أبا عُمرَ وأدلجَ الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا هو يرفع، قال اليزيدي: ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وتعال أنت يا خلف – لخلف الأحمر – اذهبا إلى أبي المهدي، فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع التميمي، ولقناه النصب فإنه لا ينصب"[1]. قال اليزيدي: "فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدي فإذا هو يصلي، وكان به عارض، وإذا هو يقول في الصلاة اخسأنان عنّي: قال: ثم قضى صلاته وانفتل إلينا فقال: ما خطبكما؟ قلنا جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب فقال: هاتيا، فقلت له: كيف تقول ليس الطيبُ إلا المسكُ؟ فقال: أتأمراني بالكذب على كبرة سني، فأين الجاديّ – الزعفران – فقال له خلف: ليس الشرابُ إلا العسلّ قال: فما يصنع سودان هَجَر، ما لهم شراب إلا هذا التمر.

قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت له: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعمل بها، ورفعت، فقال: لا ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي، قال: فكتبنا ما سمعنا منه، ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب إلا المسكُ ونصبنا، فقال: ليس الطيب إلا المسكُ ورفع، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر، لم يبرح بعد فأخبرناه بما سمعنا فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا أبا عمرو[2].

ولقد وُجِّه رفع "المسك" بتوجيهين في المجلس رقم: (١٤٢)

الأول: أن اسم "ليس ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب خبر ليس كما قال هشام أخو ذي الرّمة:

---

(١) مجالس العلماء، ص٢.

(٢) الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٤. ومجالس العلماء، ص٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول[1]

والتقدير: ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها، الوجه الثاني: أن تجعل "ليس" بمنزلة "ما" فيلغى عملها لدخول إلا في خبرها، كما يلغى عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها[2].

وتأول أبو علي قولهم "ليس الطيب إلا المسك"، وزعم أنه يحتمل وجوها: أحدها أن يكون في "ليس" ضمير الشأن، و"الطيب" مبتدأ، و"المسك" خبره. ورد بأنه لو كان كذلك لدخلت إلا على الجملة فكان يقال: ليس إلا الطيب المسك[3]. قال أبو علي: والوجه الثاني أن يكون "الطيب" اسم "ليس"، والخبر محذوف، و "إلا المسك" بدل منه. كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك، والوجه الثالث أن يكون "الطيب" اسم ليس و"إلا المسك" نعت له، والخبر محذوف. كأنه قال: ليس الطيب، الذي هو غير المسك، طيبا في الوجود. ولأبي نزار، الملقب ملك النحاة[4]، تخريج غريب، وهو أن "الطيب" اسم "ليس" و "المسك" مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسك أفخره ... والجملة في موضع خبر "ليس". والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة بني تميم[5]. ونلاحظ تحكيم أهل اللغة الذين سلمت فطرتهم من عبث العجمة، وفساد الألسن، فحكموا بما تمليه عليهم لغاتهم – لهجاتهم – فأبو المهدي يأبى الرفع لأنه ليس من لحنه ولا من لحن قومه، وكذلك أبو المنتجع فإنه تميمي لا ينصب، كما أن هذا المجلس انتهى باعتراف عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء بالغلبة، وأكرمه فأهداه خاتمه، وهذا ينم عن الرقي الذي يقود إلى التسليم للعلم وعدم المكابرة في قبول حقائقه. "وهذا المجلس

---

(١) البيت لهشام بن عقبة في الأزهية، ص١٩١، وتذكرة النحاة، ص١٤١، ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه، ٤٢١/١، ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني، ٧٠٤/٢، والكتاب، ٧١/١، ١٤٧.

(٢) مجالس العلماء، ص٣١٣، والأشباه والنظائر ج٣، ص٣٦.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص٤٩٦.

(٤) الحسن بن صافي، ولد ببغداد، ومات في دمشق سنة ٤٨٩. (بغية الوعاة ج١، ص٥٠٤.

(٥) المرادي، الجنى الداني، ص٤٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شغل أذهان النحاة المتأخرين قروناً عديدة"[١]. وقد عرض ابن هشام آراء[٢] عدد من النحاة وتعليلاتهم التي اتسعت لها آفاق البحث النحوي بعد عصر عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، بمقتضى التطوُّر الذي حصل في عموم مناحي الحياة، والعقلية منها خاصة، فكان التفسير النحوي للقضية التي وردت في هذا المجلس، يتسم بالتعليل العقلي في حين اعتمد على الرواية وسماع اللغة من أفواه أهلها عند طرفي المناظرة، عيسى ابن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وقد انتصر لذلك ابن هشام حينما قال بعد عرضه آراء النحاة: "وما تقدّم من نقل أبي عمرو وأنّ ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات"[٣].

ومن مجالس السماع التي نلاحظ أخيراً أنّ الاحتكام كان فيها إلى كلام العرب: مجلس عيسى بن عمر مع الكسائي[٤].

حكى الأصمعي عن عيسى بن عمر والكسائي، أنه جمعهما الحسن بن قحطبة[٥] وكان ذلك أول ما دخل بغداد قال الكسائي: فسألته عن (همّك ما أهمّك) قال: فذهب يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. قال: فقلت له: عافاك الله، وإنما أريد كلام العرب، ولم تجئ بكلام العرب، قال الأصمعي تقول همّني: أذابني وأهمني: أقلقني، فكيف شئت فقل"[٦].

وتختلف رواية الزبيدي في "طبقاته" عن رواية الزجاجي في "مجالسه" التي أثبتها لتقدّم زمانه على الزبيدي، فالعبارة موضوع المجلس تتكون من فعلين: الأول ثلاثي

---

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي لمحمد خير الحلواني، ص١٦٢.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٣) مغني اللبيب، ج١، ص٢٩٥.

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين، ص٣٧، ومعجم الأدباء، ج١١، ص١٥٠.

(٥) هو الحسن بن قحطبة بن شبيب الطائي، كان من قادة المنصور توفي سنة ١٨١هـ. هامش طبقات النحويين، ص٤٢، ومجالس العلماء، ص١٤٨.

(٦) مجالس العلماء، ص١٤٨، وينظر طبقات النحويين واللغويين، ص٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثاني رباعي، وقد اختلف معنى الفعل بزيادة الهمزة، وهذا هو موضوع السؤال، فـــي حين أنها على رواية الزبيدي (همّك ما أهمك)، ففي العبارة من الوضوح ما لا يستدعي المناظرة، ولا يحتاج المجيب فيها إلى سعة اطلاع على كلام العرب الذي يطلبـــه أحـد طرفيها بقوله: إنما أريد كلام العرب، وليس فيها أيضاً ما يستوجب تعدد الوجوه: يجـوز كذا، ويجوز كذا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: العامل:

إنّ من طبيعة العقل البشري البحث عن الحقيقة في كل زمان ومكان، ومن أجل ذلك يظل يسأل عن الأسباب ويستقصي الآثار، ويتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها، فيقارن بعض ما جمعه ببعض، يطلق أحكاماً عامة يصل من خلالها إلى قواعد ونظريات علمية موثقة. فليس غريباً – إذاً – أن يكون السؤال عن الأسباب مرافقاً للفكر منذ القديم. وليس غريباً أن يكون التعليل والبحث الدؤوب عن المؤثر والأثر مرافقاً للنحو منذ أن كان هناك نحو ولغة.

ونتج عن البحث في الأسباب والعِلل ما يسمّى في المصطلح النحوي "بالعامل" ذلك البناء الضخم الذي يحدث الإعراب في كلمات وعبارات اللغة العربية ويؤثر فيها. عرّفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[١]. وتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشاف اصطلاحات الفنون[٢]. وعرّفه ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في المقدمة المحسبة فقال: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"[٣].

فالعامل، إذاً، مصطلح نحوي أُطلق على كل كلمة تؤثر في تغيير حركات أواخر الكلمات. ولا شك أن هذا البناء الضخم من العوامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الإعراب في اللغة العربية، فهو القالب الذي توضع فيه العلاقات المعنوية واللفظية في التراكيب اللغوية المتشابهة، والنّاجمة عن اختلاف وتغيير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات المعربة.

---

(١) الجرجاني، التعريفات، ص٧٨.

(٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج٤، ص١٠٤٥.

(٣) المقدمة المحسبة، ج٢، ص٣٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ نظرية العامل من الأسس الهامة التي قام عليها النحو العربي. وهي نظرية عربية صرف، لأنها وُلدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية. فقد وُلدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين الأول والثاني للهجرة.

وقد فطن إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف، أن نظرية العامل نظرية انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ أن محوره الذي تدور حوله بحوثه، محور عربي خالص(١). ووافقه في ذلك الدكتور فتحي الدجني(٢). ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات، وذلك بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحيّة(٣).

ولعلّ أوّل من استخدمه في الدرس النحوي هو الخليل بن أحمد، يقول سيبويه: "زعم الخليل أنّ هذه الحروف -حروف إنّ وأخواتها- عملت عملية الرفع والنصب"(٤).

أما سيبويه تلميذ الخليل، فقد اعتمد العوامل في مباحثه النحوية، بل إنّ العوامل تلقاك في كتابه منذ الصفحات الأولى ناشرة ظلالها على أبواب الكتاب كله. يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم: "وهي تجري على ثماني مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضروب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو

---

(١) شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الأول، ص١٢٤.

(٢) النزعة المنطقية في النحو العربي، ص٤٧.

(٣) د. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص١٨٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٨٠، ٤٣٥، ٤٤٩، والمغني ص٢٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه كغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1]. فسيبويه يريد أن يرينا في هذا النص أن حركات الإعراب لا تأتي من عدم، بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب. وقد ظل الكلام في العوامل مبددا في أبواب شتى من كتب النحو حتى جاء نحاة جمعوا شتاتها وتوافروا على العناية بها. وكتاب (العوامل المئة) الذي ألفه عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) هو أول كتاب وصل إلينا متمحضا للعوامل. وهو كتاب صغير الحجم ذائع الصيت، ظفر بعدة شروح وترجم إلى التركية[2].

فالعامل إذا هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما:

٢.الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

٣.العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

فإذا قلنا: ذهب زيد، فإن ذهب هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيد)، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع. وإذا قلنا: رأيت زيدا، فإن (رأيت) هو العامل الذي أوجد حالة النصب في (زيدا)[3]، وعلامة الفتحة الدالة على حالة النصب. وإذا قلنا: سلمت على زيد، فإن (على) هو العامل الذي أوجد حالة الجر في (زيد) وعلامة الكسرة الدالة على حالة الجر وإذا قلنا: لم يحضر زيد فإن (لم) هو العامل الذي أوجد حالة الجزم في (يحضر) وعلامة السكون الدالة على حالة الجزم.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٣.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص١١٧٩، ص١١٨٠.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٧٨-٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويضيف ابن الحاجب أن العامل يُحدث المعاني النحوية من فاعلية و مفعولية وإضافة[١].

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن سيبويه في حديثه عن العامل "كان يستمد تعديلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد فيكون لهما في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل، على نحو ما كان لهما ذلك في شتى الأجيال والعصور"[٢].

ويدل على نضج فكرة العامل عند سيبويه ما يتردد في الكتاب كثيراً من التعبير بالعامل القوي، والعامل الضعيف، والعامل الأصل، والعامل الفرع[٣]، والعامل المختص[٤]، والتعليق والإلغاء[٥]، والعامل المحذوف[٦].

إن نظريتّي العامل وعِلل النحو نابعتان من منبع واحد هو العقل الإنساني الذي طالما بحث وتساءل عن الأسباب الكامنة وراء أيّة ظاهرة مهما كانت طبيعتها. ولا شك أن العلل النحوية، التي يسميّها الزجاجي "العِلل التعليمية"[٧] قد واكبت نظرية العامل منذ العهود الأولى لنشأة النحو، بل إنها امتزجت بها امتزاجاً يصعب معه التمييز بينهما. غير أن العلل النحوية أخذت – فيما بعد – تميل إلى ما هو بعيد كل البعد عن نظرية العامل، فلم تعد الوسيلة المهمة في شرح ما استغلق من ظواهر اللغة، بل أضحت غاية كبرى لدى علماء النحو، حتى ناءت بها كتبهم وتعددت أنواعها، من تعليمية إلى قياسية،

---

(١) شرح الكافية، ج١، ص٢٥.

(٢) علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص١٦٣.

(٣) الكتاب، ج٢، ص١٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ج٣، ص١١٦.

(٥) المرجع نفسه، ج٢، ص١٤٧-١٤٨.

(٦) المرجع نفسه، ج١، ص١٩٥. ج٢، ص٣٠٨.

(٧) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم جدلية نظرية[1]. مما أدى إلى وجود بون شاسع بين النظريتين، وهذا بدوره جعلها تزداد بعداً عن نظرية العامل وتعقيداً عما كانت عليه في عصورها الأولى.

لقد كان ابن جني من أوائل النحاة الذين وقفوا بوجه الإغراق والإيغال فأدرك عقم هذا المنهج ورد عليه بأن "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[2]، فاستفاد ابن مضاء القرطبي من مواقف ابن جني وأقواله فثار على النحاة مطالباً بإلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث[3]، وعدّ إجماع النحويين على هذه الفكرة ليس حجة[4]، لأنها باطلة شرعاً وعقلاً[5].

منذُ. ومذ:

لفظ مشترك، يكون حرف جر، ويكون اسماً، والمشهور أن منذُ ومذ حرفان إذا انجرّ ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، إن كان ما بعدهما حالاً، نحو: منذ الساعة. وإن كان ماضياً والكلمة "مذ" فالرفع وقل الجرّ، أو "منذ" فالجر وقل الرفع[6]. وفي "النهاية" قالوا "منذ" و "مذ" حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل "منذ". والذي يظهر أن مرادهم أن "مُذ" كان أصلها منذ كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على "مذ" الاسمية والأغلب على "منذ" الحرفية. فلو كانت "مذ" فرع "منذ" هذه لساوتْها في الحكم. (وتحقيق هذا أن "منذ" تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً كثر فيها حذف النون، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون إلاَّ قليلاً)[7].

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٦٤.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٠٩.

(٣) ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ص٧٦-٧٨، ص٨٦.

(٤) الرد على النحاة، ص٩٣

(٥) الرد على النحاة، ص٨٧.

(٦) المرادي، الجنى الداني، ص٥٠٠.

(٧) المرجع نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واختلف في منذ، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون: مركّبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها ("من ذو": من الجارة، وذو الطائية. وقال غيره منهم: أصلها "من إذ": من الجارَة وإذ الظرفية. وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها "من ذا": من الجارَة، وذا اسم إشارة) والصحيح مذهب البصريين. وفيها لغتان: ضم الميم، وهي الفصحى. وكسرها، وهي لغة سُليم[1].

و"منذ" و "مذ" لهما ثلاثة أحوال:

الحال الأول:

أن يليها اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يومان. (فيها إذ ذاك اسمان) وفي إعرابهما أربعة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد: فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: أمدُ انقطاع الرؤية يومان وهذا قول المبرد، وابن السراج والفارسي[2]. ونقله ابن مالك عن البصريين. وليس هو قول جميعهم.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية. وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو مذهب الأخفش والزجاج والزجاجي، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: مذ كان يومان. وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيلي، وابن مالك[3].

---

(١) همع الهوامع، ج٣، ص٢٢٠.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٢٢٠.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص٥٠٢، وهمع الهوامع، ج٣، ص٢٢١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف. وهو قول لبعض الكوفيين. وتقديره ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. ونقله ابن يعيش عن الفراء. قال لأن "منذ" مركبة من "من" و "ذو" التي بمعنى الذي[1] "والذي" توصل بالمبتدأ والخبر.

والحال الثاني:

أن يليها اسم مجرور، نحو: ما رأيته مذ يومين. وقول الشاعر[2]:

قِفا نَبْكِ من ذِكرَى حبيبٍ، وعِرفان ورسم، عفت آياتُه منذ أزمان

وفي ذلك مذهبان: أحدهما أن "منذ" و "مذ" حرفا جرّ. وهو الصحيح. وإليه ذهب الجمهور. ولا يجران إلاَّ الزمان. فإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى ("من" لابتداء الغاية. نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة. وإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى) "في" نحو: ما رأيته منذ الليلة. وإن كان نكرة فهما بمعنى "من وإلى"، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام. والمذهب الثاني أنهما ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما. وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع.

الحال الثالث:

أن يليهما جملة. والكثير أن تكون فعلية، كقول الفرزدق[3]:

ما زال مُذ عَقَدتْ يداهُ إزارَهُ فسَما، فأدرك خمسة الأشبار

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٩٥.

(٢) البيت لامرئ القيس، الديوان، ص٨٩، والمغني، ص٣٧٢، وشرح شواهد المغني، ص٧٥٠، وأوضح المسالك، ج٢، ص١٤٣، والهمع، ج١، ص٢١٧.

(٣) ديوان الفرزدق، ص٣٧٨، والمغني، ص٣٧٣، وشرح شواهد المغني، ص٧٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تكون اسميه كقول الشاعر[1]:

وما زلتَ مَحمولاً عليَّ ضغينــة ومُضطلع الأضغان، مُذ أنا يافعُ

وفي ذلك مذهبان: أحدهما أن "منذ" و "مذ" ظرفان مضافان إلى الجملة، وصـرّح به سيبويه والسيرافي والفارسي، وابن مالك[2]. والثاني أنهما مبتـدآن، ويقـدر زمـان مضافٌ إلى الجملة، يكون خبراً عنهما ولا يدخلان عنده إلاَّ على زمان ملفـوظ بـه أو مقدَّر.

والمختار أن "مذ" و "منذ" إن وليهما مرفوع، أو جملة، فهما حرفان وهذا اختيـارُ ابن مالك[3]، في التسهيل، ومن المجالس التي دارت حول مذ ومنذ، مجلس أبي الحسـن سعيد بن مسعدة مع الرياشي عباس بن الفرج[4]. أجد هذا المجلس يتحدّث عن طبيعـة الأدوات.

قال أبو عثمان المازني: قال أبو الحسن الأخفش: إنّ "منذ" إذا رفعت بها كـانت اسماً وما بعده خبر، مثل: ما رأيته منذ يومان.

أما إذا جررت بها، وقلت: منذ يومين كانت حرف جر جاء لمعنى، وقـال أبـو يعلى بن أبي زُرعة لأبي عثمان المازني: حرف جاء لمعنى هل رأيته قطّ يعمل عمليـة جرّ ورفع؟، فقال المازني: وقد رأيته يعمل عملين ينصب ويجرّ، مثل قولك: أتاني القوم خلا زيد وخلا زيداً[5].

ومن المجالس التي جاءت حول العامل:

---

(١) الكتاب، ج١، ص٢٣٩. والمضطلع: الذي يقوى على الحمل، أو يحمل بين أضلاعه، ديـوان الكميـت، ص١٧٣.

(٢) الجنى الداني، ص٥٠٤، وهمع الهوامع، ج٣، ص٢٢٣.

(٣) التسهيل، ص٩٤.

(٤) أمالي الزجاجي، ص٩١، وإنباه الرواة، ج٢، ص٣٧٢.

(٥) الزجاجي، مجالس العلماء، ص٦٦-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجلس أبي عثمان المازني مع الأخفش سعيد بن مسعدة.

فقد قال المازني: قال لي الأخفش في الجزاء: أن جزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان وانجزم الآخر بالفعل الأول، كما تقول: زيد منطلق، فرفع زيد الابتداء ورفع منطلقاً زيدٌ، فقلت: لا أقول ذا، ولكنّي أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه، لأن الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنما حظه السكون، فأعرب الفعل لما حل الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله قال: والأخفش يذهب إلى أنه لما كان القول الأول يحتاج إلى ثواب صار كخبر الابتداء، لأنه لا يبين أحدهما عن صاحبه[1].

قال أبو عثمان المازني: "والنحويون يقولون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه، نحو أيّاً تضرب اضرب. فقلت -والقول للمازني أيضاً-: لم لا يكون الجواب هو العامل في أيّ؟ فقال: لا يكون لمجيء الفعل الأول معنى، لأنه إنما يقع الأول بسبب الآخر، فقلت له: فقول النحويين لا يعمل الجزاء إلاَّ فيما عمل هو فيه لِمَ ذاك؟ قال: لأنه يكون خبراً له، إذا قلنا: أي تضرب اضرب فيعمل فيه كما يعمل زيد في منطلق، قلت: فمنطلق لم يعمل في زيد، ويضرب يعمل في أي؟ فقال إنما عمل لأنه له معنى إذا عمل ولو عمل منطلق في زيد لم يكن له معنى[2].

قال أبو عثمان: أتذكر إذ تقول، إذ لما مضى كيف أضافها إلى مستقبل؟ فقال لأنه حكى ما مضى، قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا إذاً للمستقبل، وقال: الأخفش: يجوز من قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيد منطلق، أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً، كأنه قال: فوقت انطلاق زيد موجود. قال أبو عثمان: فليس ها

---

(١) مجالس العلماء، ص٨٨.

(٢) مجالس العلماء، ص٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هنا شيء، إلاَّ أن يقال له: رأيت إذا تصرف هذا التصرف أسماء؟ أي أنه لا يتصرف هذا التصرف أي لا يضمر لما يجيء، لأن قولك، فإذا زيد منطلق، إذا مضافة إلى زيد منطلق، وليس قبلها شيء يعمل فيها، فتكون ظرفاً له، فليس لها وجه إلاَّ أن تكون مبتدأ، ويضمر لها حرف على قول الأخفش. قال أبو عثمان: تكون ها هنا حرف المفاجأة ولا تكون وقتاً، وقال أبو عثمان: اسم، والدليل على ذلك أنها تبنى على الابتداء في قولك: القتال إذ يأتيك زيد، وكان القتال إذا أتاك أخوك، ولا يقولون يعجبني إذا كان ذاك، ولا يعجبني إذا تكون ذاك لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين(١).

إننا نجد هذين العالمين قد بحثا في أسلوب الجزاء في العربية وقد انتظم بحثهما وغلب عليه القول بنظرية العامل، فالأخفش يرى أن حرف الجزاء -الشرط- عمل في الفعل الأول فجزمه، وإن الفعل الأول كان عامل جزم الفعل الثاني، بينما قال المازني بأن عليه جزم الفعلين في الجزاء امتناع وقوع الأسماء فيه ويذهب في تفسير ذلك مذهباً مفاده: أنْ لا حظَّ للفعل في الإعراب، وإنما حظُّه السكون، لكنه أعرب لحلوله محل الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله، ويستطرد المازني في بسط رأي النحويين في عمل الفعل في الجزاء، ورأيهم لا يبتعد عن رأي الأخفش كثيراً، فمنهم يقولون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه.

والمازني لا يخرج في بحثه ذاك عن إطار نظرية العامل، والأخفش يحاول إيجاد سببه تربط العامل بالمعمول، ثم يكشف عن ارتباط عمل العامل بالمعنى وهذا يستشف من قول المازني قلت: فمنطلق لم يعمل في زيد، ويضرب يعمل في أي؟ قال: إنما عمل لأنه معنى إذا عمل. ولو عمل منطلق في زيد لم يكن له معنى، ثم جرى البحث في زمن الفعل وأداة الجزاء أهي حرف أم اسم؟ فالأخفش

---

(١) مجالس العلماء، ص٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جوّز أن تكون حرف مفاجأة أو وقتاً، وأنكر المازني أنها وقت، ثم ختم قولـــه محـــاولاً التدليل على اسميتها.

ثم نجد المجلس (١١٨) حول العامل أيضاً، حيث جاء هذا المجلس بين الخليـــل ابن أحمد وعبدالملك بن قُريب الأصمعي، في تعليل رفع الفاعل.

قال الخليل، رُفع الفاعل لأن الرفع أول حركة، والفاعل أول متحـــرك، فجعلـــوا أول حركة لأول متحرك[١].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مجالس العلماء، ص٢٥٣.

المبحث الثالث: الحذف والإضمار:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً، ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز جعلها -مثلاً- تضمر فعل الكينونة في الربط بين جزء من الجملة الاسمية، ولا تذكر لفظاً للتعبير عن الكون المطلق أي مجرد الوجود، فهو واجب الحذف إذا كان خبراً للمبتدأ بعد "لولا" أو خبراً لـ"لا" النافية للجنس، أو غير ذلك من المواضع.

الحذف في اللغة قطع الشيء من طرفه، والحجام يحذف الشعر من هذا المعنى، والحذافة ما حذف من شيء فطرح والحذف أيضاً: الرمي، ومنه: (الرعيان يحذفون الأرانب بعصيهم فيصيدونها ويذبحونها)[1] وهو الإسقاط أيضاً[2]، هذا في اللغة وأما في الاصطلاح، فقد ذكر محمد التهانوي أن الأنسب في تحديده أنه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزاً[3] وهذا المصطلح مستعمل منذ فجر الدراسات اللغوية لسهولة لفظه وقرب معناه الاصطلاحي من معناه اللغوي، ولقصر عبارته[4].

وأما الإضمار فهو إسقاط الشيء[5] وهو الإخفاء والاستقصاء ومنه تطليق الرجل لزوجته مضمراً، بقوله: طلّقي نفسك، فقد صح الطلاق[6].

---

(١) لسان العرب (حذف ج٩، ص٣٩-٤٠).

(٢) لسان العرب (حذف ج٣، ص٤٠. وكشاف اصطلاحات الفنون ج٢، ص٥٦).

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ج٢، ص٥٧.

(٤) الكتاب، ج١، ص٢٦٢ و٢٨٠ و٢٩٠، وج٢، ص١١٥، و ج٣، ص٣٧٥، والخصائص، ج٢، ص٣٧٠-٣٧٣، و ج٢، ص٣٨٠، والمفصل، ص٢٥، وص٤٤.

(٥) التعريفات، ص٢٩، والكليات، ج١، ص٢١٢.

(٦) الكليات، ج١، ص٢١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ظهر مصطلحا الحذف والإضمار في وقت واحد، وفي استعمال القدماء لهما شيء من التداخل لقرب معناهما ولاشتراكهما في معنى الإسقاط[١] وربما نجد من يسمي الإضمار ضمراً كالأخفش الأوسط[٢].

إنّ مصطلحي الحذف والإضمار يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعي في استعمالها باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً، وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، ومن الإضمار في الأفعال[٣]. بحيث لا يتبين من استعماله تفرقة بينهما.

وقد نبه سيبويه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة سواء أكان متصلاً بالصيغ أو بالتراكيب، وبين كيفية الاستبدال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية فقال: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك[٤]. وعنوان هذا الموضوع عنده "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"[٥]. يدلّ على أنه يعدّ الحذف عارضاً يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعاً.

ويقرّر ابن جنّي أن الحذف يعتري "الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل يدل عليه"[٦]، وأنّ "المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في

---

(١) الكتاب، ج١، ص٢٥٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش، ج١، ص١٢٠.

(٣) الكتاب، ج١، ص٢٥٧ وما بعدها.

(٤) الكتاب، ج١، ص٢٤، ٢٥.

(٥) الكتاب، ج١، ص٣٦٠.

(٦) الخصائص، ج١، ص٣٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكم الملفوظ به إلاَّ أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[1]. أي أن كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى ولا تعارضه قوانين النحو هو الأصل قبل الحذف.

ويؤكد ابن جني في مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية والفرعية وهي متصلة بالحذف والتقدير والزيادة وإعادة الترتيب، وقد نبه إلى مسألة هامة تتمثل في أن بعض ما يُنعت عند النحاة بالأصالة لا يعني أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول، وإنما هي أصول مفترضة أو متخيلة، وذلك مثل قولهم "الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف ونام وهاب: خوف ونوم وهيب، وفي شد شدد، وفي استقام استقوم[2]، ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها -مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه- قد كان مرّة يقال على هذه الصورة السابقة.

ويرى ابن جني أن سمة الإيجاز التي تتسم بها العربية وتعدّ من خصائصها الأصلية تجعل الحذف وارداً فيها بكثرة فيقول: "واعلم أن العرب، إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها"[3]. وأن "جميع ما معنى وما نحن بسبيله مما أحضرناه أو نبهنا عليه فتركناه شاهد بإيثار القوم وقوّة إيجازهم وحذف فضول كلامهم"[4].

يقول ابن فارس: (من سنن العرب الإضمار. ويكون على ثلاثة اضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف)[5].

---

(١) الخصائص، ج١، ص٢٨٤.

(٢) الخصائص، ج١، ص٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) الخصائص، ج١، ص٨٣.

(٤) الخصائص، ج١، ص٨٢.

(٥) ابن فارس، الصاحبي، ص٣٨٦. والمزهر، ج١، ص٣٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل، ولا يراد فيها إلى ذكر الفعل، ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره، لأنه من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا لا جدوى فيه.

وكثيرا ما يدور الكلام بين المتخاطبين، فيرسلون جملا فعلية لم يظهر فيها فعل، ولم يصرح فيها بلفظه، اكتفاء بما يدل عليه من دلائل وملابسات، ولا يشعرون وهم يتخاطبون أنهم حذفوا أهم أجزاء الكلام، لأنهم اكتفوا بما يدل على الفعل من سياق[١].

ونجد الحذف والإضمار في مجلس أبي يوسف مع الكسائي بحضرة الرشيد[٢] وذلك في الأبيات التي سأل الرشيد أبا يوسف الفتوى فيها:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم[٣]

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق واظلم

فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم

في قوله "فأنت طلاق" وجهان: أحدهما أن يكون مصدرا في موضع اسم الفاعل كما قيل زيد عدل أي عادل، مصوم أي صائم وجور أي جائر، وماء غور أي غائر. قال الله تبارك وتعالى: ﴿**إن أصبح ماؤكم غورا**﴾ فيكون التقدير: أنت طالق.

والوجه الآخر أن يكون حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما يقال صلى المسجد أراد أهل المسجد، ..... -وقد ورد ذكر هذا المجلس في الإعراب والبناء، إلى قوله: ثم فسره بقوله "والطلاق ثلاث" فكأنه قال: والطلاق الذي جرى ذكره ثلاث ويجوز نصب عزيمة إذا رفع الثلاث، فيقول: والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال: والطلاق ثلاث عزيمة، أي عزما، فينصب على المصدر أو على إضمار أعزم ذلك

---

(١) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص١٢٦.

(٢) مجالس العلماء، ص٣٣٨.

(٣) الأشباه والنظائر، ٤٢/٣، ٢٢٠/٤، والخزانة، ٧٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ص٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عزما وعزيمة. وأما قوله (ومن يخرق أعق وأظلم) فمن كلام الشعر خاصة ولا يجوز في منثور الكلام؛ لأنه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء، وحذف المبتدأ أيضا، وذلك أنه جزم يخرق على الشرط بِمَنْ، فأراد أن يأتي بالفاء في الجواب أو بفعل مجزوم، وكان سبيله أن يقول: ومن يخرق يندم، ومن يخرق فهو أعق وأظلم، ولكنه حذف، فهذا الحذف جائز في الشعر وأنشد سيبويه في مثل ذلك:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشر عند الله مثلان[1].

أراد: فالله يشكرها فأضمر الفاء كما ترى فهو جائز.

كما جاء الإضمار في المجلس (١٣٣) بين الكسائي واليزيدي[2].

وقد ورد ذكره في النواسخ –حيث سأل اليزيدي الكسائي: كيف تقول: إنَّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بته زيد. يقول الزجاجي: المسألة مبنية على الفساد للمغالطة.

فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد، حيث أجاب الكسائي بقوله: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتة زيدا. حيث رفع خيرهم قبل أن يأتي باسم إنَّ ونصب زيدا بعد الرفع – ويتابع الزجاجي: وجواب اليزيدي أيضا غير جائز عندنا؛ لأنه أضمر إن وعملها، وليس من قوتها أن تضمر فتعمل. فأما تكريرها فجائز[3]. وقد جاء في القرآن والفصيح من الكلام. قال الله عز وجل: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنَّ الله يفصل بينهم يوم القيامة"[4].

ويقول الزجاجي: والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البته زيد فيضمر اسم إن فيها ويستأنف ما بعدها[5].

---

(١) البيت لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت، العيني، ٤/٤٣٣.

(٢) أمالي الزجاجي، ص٤٠، والأشباه والنظائر، ٣/٨٠، والأغاني، ١٨/٧٦.

(٣) مجالس العلماء، ص٢٩٢.

(٤) سورة الحج، آية ١٧.

(٥) مجالس العلماء، ص٢٩٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المبحث الرابع: الإعراب والبناء والحركات الإعرابية:

الإعراب في اللغة هو البيان، يقال: أعرب الرجل، إذا أبان عن حاجته[١]، ورجل معرب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث: الثَّيِّب تُعرب عن نفسها[٢] وإنما سُمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، وقال الكفوي[٣]: الإعراب لغةً: البيان والتغيير والتحسين... وعربت معدةُ الفصيل، إذا تغيّرت لفساد، وامرأة عروب، أي متحبّبة، وجارية عروب (أي حسناء). وقال ابن منظور[٤]: (وتقول: رجل عربيّ اللسان إذا كان فصيحاً...) وقال الأزهري: الإعراب والتّعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب عنه، تكلّم بحجته.

والإعراب في الاصطلاح: هو تغيّر أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، أو هو تغيير يحصل في أواخر الكلمة يجلبه عامل لفظيّ أو معنويّ، وقد قرر عبدالقاهر الجرجاني أنّ الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وإنما اختص الإعراب بالحرف الأخير لأن العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا يحصل إلاّ بعد تمام الكلمة[٥].

وقد أطلقه بعض النحاة على الحركات الإعرابيّة نفسها، قال الزّجّاجي[٦]: (الإعراب: الحركات المبيّنة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعراباً، كما أنّه ليس

---

(١) الجمل، ص١٩٤، والإيضاح، ص٩١، والخصائص، ج١، ص٣٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٢٥-٢٦، والنهاية، ج٣، ص٢٠٠.

(٢) النهاية، ج٣، ص٢٠٠، وانظر لسان العرب: "عرب"، ج١، ص٥٨٨، والخصائص، ج١، ص٣٦.

(٣) الكليات، ج١، ص١٢٩.

(٤) لسان العرب "عرب"، ج١، ص٥٨٨.

(٥) الكليات، ج١، ص١٢٩، والتعريفات، ص٣١، واللمع، ص١٠، والجمل، ص١٩٤، وشرح الأشموني، ج١، ص٢٥-٢٦.

(٦) الإيضاح، ص٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كل الكلام معرباً). قصد من هذا أن الكلام على ضربين: الأول معرب يتأثر بدخول العوامل، والثاني: مبني وهو الذي لا يتأثر بدخول العوامل البتة، وهو بهذا يتابع ابن السراج[١] وسائر البصريين.

يعرّفه ابن السراج: أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث؛ ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون[٢].

ويقول ابن يعيش: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[٣]. ويرى ابن جنّي أن "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٤]. أما الإعراب عند السيوطي فهو "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب"[٥].

وذهب الأشموني في شرحه إلى مثل هذا، حيث قال في حدّ الإعراب: "الإعراب هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[٦]. والإعراب عند

---

(١) الأصول، ج١، ص٤٦.

(٢) ابن السراج، الموجز في النحو، ص٢٨.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٣، وانظر: الأنباري، أسرار العربية، ص١٩.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٥.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٢.

(٦) الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبي علي الفارسي[١] والرماني[٢] والصيمري[٣] وابن برهان[٤]: "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل". وعرفه ابن جني بقوله[٥]: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ".

وقال أحمد بن فارس[٦]: "الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد".

وعرفه البطليوسي[٧] وابن الدهان[٨] وابن الأنباري[٩] والجزولي[١٠] وابن عصفور[١١] وابن آجروم[١٢] وأبو حيان الأندلسي[١٣] والشريف الجرجاني[١٤] والشيخ الأزهري[١٥] بقولهم: "أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل فإنما زيد لفظا أو تقديرا وإن لم تصرح بذلك".

---

(١) أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، ص١٢٣، وانظر: عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٩٧.

(٢) الرماني، الحدود، ص٦٧.

(٣) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج١، ص٧٦.

(٤) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، ج١، ص٧.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٦.

(٦) أحمد بن فارس، الصاحبي، ص٧٦.

(٧) البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص٧١.

(٨) ابن الدهان، الفصول في العربية، ص٣.

(٩) بن الأنباري، أسرار العربية، ص١٩، ٢١.

(١٠) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص٧.

(١١) ابن عصفور، المقرب، ص٤٧. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص١٠٢.

(١٢) الكفراوي، حاشية العلامة الكفراوي على متن الآجر ومية، ص٢٤.

(١٣) أبو حيان الأندلسي، تقريب المقرب، ص٤٣.

(١٤) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٥٣.

(١٥) الشيخ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٥٩-٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه ابن الخشاب بقوله[1]: تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغيير العوامل في أولها".

وخلاصة ما تقدّم من أقوال العلماء، أن الإعراب في الاصطلاح له اتجاهان:

الأول: الاتجاه المعنوي، ويمثله جل النحاة القدماء، كابن السراج، وابن يعيش والأنباري.

والإعراب في هذا الاتجاه هو التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمة الواحدة من رفع ونصب وجر وجزم تبعاً لاختلاف العوامل الداخلة عليها. وهذا التغيير قد يكون لفظاً أو تقديراً، والحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، ورمز السكون وما ينوب عنها دليل على الإعراب.

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه اللفظي -ويمثله من العلماء السيوطي والأشموني وغيرهم، ويقصد به، الحركات الثلاث والسكون وما ينوب عن هذه الحركات ظاهرة أو مقدّرة، مما يجلبه العامل على آخر الكلمة المعربة. وللإعراب معنى آخر بين علماء العربية وهو: التطبيق العام على القواعد النحويّة المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول به أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منهما في جملته[2].

وذكر عبدالمتعال الصّعيدي أنّ الإعراب هو تصرف أهل العربية في أواخر كلماتها بين رفع ونصب وخفض وجزم، لأن الكلمات بعضها مرفوع الآخر وبعضها منصوب الآخر وبعضها مجرور الآخر وبعضها مجزوم الآخر[3]. لأنّه رغب في نسبة العمل إلى

---

(١) ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٤.

(٢) النحو الوافي، ج١، ص٧٤.

(٣) النحو الجديد، ص٢٤٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الناطقين بالعربية لا إلى العامل ولكنه لم يزد على تعريف القدماء، حيث كانوا يدركون أن العمل إنما هو للمتكلم دون غيره.

قال سيبويه[1]: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النَصْب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والكسر والضَّم والوقف[2]، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف. بيد أن سيبويه استعمل مصطلح الإعراب للدلالة على حرف الإعراب، قال[3]: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والباء والنون". ففي هذه الفقرة يقدم سيبويه أهم قضايا النحو العربي التي ظلت عالقة به منذ زمن بعيد والتي كانت موضع نقد من المحدثين رغم أهميتها في العربية من ناحية ورغم عدم بعدها عن الواقع اللغوي من ناحية أخرى، ونعني بها قضية العامل، وهي تقوم على فكرة إسلامية واضحة تؤكد أنه لا يوجد شيء بدون موجد، ولا يحدث مسبَّب بدون سبب؛ فكل حركة تطرأ على الكلمة لابد أن يكون لها سبب سموه عاملاً، وقد قسم النحاة هذا العامل بعد ذلك إلى عامل لفظي وآخر معنوي، ومن ثم فإن علامة الرفع مثلاً لا تكون إلاَّ بعامل لابد أن نعرفه ونحدده.

---

(١) الكتاب، ج١، ص١٣.

(٢) أي أنه فرق بين المعرب والمبني.

(٣) الكتاب، ج١، ص١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد وجد النحاة ذلك محكما في العربية غاية الإحكام حين رأوا طائفة من الكلمات تتغير أواخرها نتيجة أسباب تركيبية، فأطلقوا على هذه الطائفة الكلمات المعربة، ثم رأوا طائفة أخرى لا تتأثر أواخرها مهما تتغير حالاتها التركيبية فسموها كلمات مبنية لما يدل عليه والبناء" من معنى الثبات والاستقرار وقصد بقوله: حروف الإعراب: الحروف التي يقع عليها إعراب الكلمة، أي: أواخر الكلم المعربة، ثم استعمله المبرد قال[1]: (فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب والنصب بفتحته والجزم بحذف الحركة منه).

ثم استعمله الزجاجي، فقال[2]: (إعراب الأسماء: رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم لا خفض فيها).

يتبين لنا أن الإعراب إنما هو البيان والوضوح حتى يقال للرجل الفصيح: معرب، وإذا ما أبان عن حاجته فإنه يقال له معرب أيضا[3]، ولما كان الإعراب يوضح مجاري الكلم في العربية. لم يجد النحويون مناصا من استعماله فالمعنى الاصطلاحي للإعراب يدفع إلى استعمال لفظه دفعا وقد رأينا في توضيح معنى الإعراب أن الإعراب إنما سمي إعرابا لتبيينه وإيضاحه أي لأنه يبين مجاري الكلم، وقال الزجاجي[4] (الإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللغة).

فلما كان الإعراب يبين المعاني، سمي إعرابا، وقد يكون السبب في التسمية راجعا إلى معناه الاصطلاحي ومعناه اللغوي معا، فعليه يمكن أن يكون سمي إعرابا لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصيل، إذا تغيرت.

---

(١) المقتضب، ج٤، ص٨٢.

(٢) الجمل، ص١.

(٣) الجمل، ص١٩٤، والإيضاح، ص٩١، والخصائص، ج١، ص٣٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٢٥-٢٦.

(٤) الإيضاح، ص٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البناء في اللغة: وهو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت[١].

والبناء في الاصطلاح: فقد عرفه ابن السراج بقوله[٢]: "هو أن يبنى آخر الكلمة على حركة، غير مفارقة أو سكون غير مفارق".

وقال أبو علي الفارسي[٣]: "البناء هو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل".

وعرفه الرماني[٤] وابن الدهان[٥] وابن الأنباري[٦] وابن عصفور[٧] وأبو حيان الأندلسي[٨] بقولهم: "لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة".

وقال ابن جني[٩] والصيمري[١٠] وعبدالقاهر الجرجاني[١١] والدينوري[١٢] وابن الخشاب[١٣] وابن يعيش[١٤]: "البناء هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من: السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل".

---

(١) المعجم الوسيط، ج١، ص٧٢.

(٢) ابن السراج، الموجز في النحو، ص٢٨.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص١٢٥.

(٤) الرماني، الحدود، ص٦٧.

(٥) ابن الدهان، الفصول في العربية، ص٣.

(٦) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١٩.

(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٢٩١.

(٨) أبو حيان الأندلسي، اكتشاف الضرب، ج١، ص٣١٥.

(٩) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٨.

(١٠) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج١، ص٧٦.

(١١) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص١٢٥.

(١٢) الدينوري، ثمار الصناعة، ص٥٧.

(١٣) ابن الخشاب، المرتجل، ص٣٥، ص١٠٠.

(١٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الحريري[1]: "حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون، وألا يتغير حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم أو عطفه على ما قبله".

وقال ابن مالك[2]: "البناء لزوم الآخر دون عامل سكوناً أو حركة حذفاً قائماً مقام السكون أو حرفاً قائماً مقام الحركة كمَنْ وكيف وحيث وهؤلاء واخش، وارم، وادعُ ويا زيدان ويا زيدون.

وقال ابن هشام[3]: "والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً"، وعلى هذا، أقول: إنّ البناء -تسمية- منقول من البناء المعروف للزومه وثبوته لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالاً واحداً حركة أو سكوناً[4].

لقد قرّر النحويون -كما تقدّم- أنّ للإعراب أقساماً هي: الرفع والنصب والجرّ والجزم، وكذلك قرروا أن للبناء أقساماً هي:

١. الضّم: وهو يقابل الرّفع في حالة الإعراب.

٢. الفتح: وهو يقابل النّصب في حالة الإعراب أيضاً.

٣. الكسر: وهو يقابل الجرّ في حالة الإعراب.

٤. الوقف أو السّكون: لقد بدأ استعمال مصطلح السّكون منذ زمان المُبرِّد[5] ثم استعمله ابن السرّاج[6] والزّجاجي[7] وربما استعمل المبرّد مصطلح "الإسكان"

---

(١) الحريري، شرح مُلحة الإعراب، ص٢٥٧.

(٢) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٠٩.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٦٨.

(٤) أسرار العربية، ص١٩، والكواكب الدرية، ج١، ص١٤.

(٥) المقتضب، ج٤، ص٢٤٨، وانظر: ج٢، ص٢-٣.

(٦) الأصول، ج١، ص٥٢.

(٧) الجمل، ص٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدل السكون[1] ولا فرق بينهما، وأما مصطلح "الوقف" فهو أكثر قدما وعراقة؛ إذ استعمل عند سيبويه[2]، حيث فرق بينه وبين الجزم الذي هو نوع من أنواع الإعراب.

الحركات الإعرابية: وهي التي تظهر على آخر حرف من الكلمة المعربة، والذي اصطلح في النحو على تسميته: "حرف الإعراب"[3]. ومن "المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب"[4].

ويعلل علماء النحو مجيء الإعراب في آخر الكلمة دون أوائلها وأواسطها، فيقول المبرد: "لم يجعل الإعراب أولا، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[5].

وأرى أن آخر ما يسمعه السامع ويدركه هو آخر الكلم وليس وسطه أو أوله، لذلك فإن أكثر ما يتعلق بذهنه هو آخر الكلم، فكان لابد من مجيء حركة الإعراب التي تعين

---

(١) المقتضب، ج٢، ص١٦٦.

(٢) الكتاب، ج١، ص١٣، ج٣، ص٣٥.

(٣) محمد خير الحلواني، الواضح في النحو والصرف، ص٢٩.

(٤) الزجاجي، الإيضاح، ص٧٢.

(٥) الزجاجي، الإيضاح، ص٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على فهم المعنى وإبراز جوانبه الخفيّة -على آخر الكلم حتى يتسنّى للسامع أو القارئ فهم المعنى، الذي لا يمكن تحديده إلاّ بتلك الحركة الإعرابية.

وكان أبو الأسود الدُّؤلي أوّل من عُني بهذا الأمر الجليل، وأن الشكل الذي ارتسمه لهذه الحركات ما زال معروفاً لنا، إذ تذكر الروايات أن زياد بن أبيه أو ابنه عبيدالله قد وجّه أمراً إلى أبي الأسود بوضع نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في كتاب الله عزّ وجل، فقام أبو الأسود وتصدى لهذا العمل الجليل؛ فاتخذ كاتباً حاذقاً من بني عبدالقيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنّة (أي: التنوين) فاجعل مكان النقطة نقطتين"[1].

فحركات الإعراب في اللغة العربية هي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ والإضافة، ويلحق بها السكون للجزم.

وعلى هذا فإن حركات الإعراب الأساسية ثلاث حركات، فتحة وكسرة وضمة "والمتحرك إذاً على ثلاثة أضرب: مفتوح، ومكسور، ومضموم. فالمفتوح: هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ألف، نحو ضاد ضراب، لك أن تُشبع الفتحة، فتقول: ضارب، والمكسور: هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ياء نحو ضاد ضيراب، لك أن تُشبع الكسرة فتقول: ضيراب، والمضموم هو الذي إذا أُشْبِعتَ حركته حدثت عنها واو، نحو ضاد ضُربَ، لك أن تشبع الضمة، فتقول: ضُورب"[2].

---

(١) معجم الأدباء، ج٢، ص٣٤-٣٥، والفهرست، ص٦٠.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج١، ص٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويكون الرفع والنصب للأسماء والأفعال معا، بينما يختص الجـــر بالأســماء دون الأفعال، والجزم للأفعال دون الأسماء. إذ "ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنويـــن، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة[1].

ولكن قانون الحركات هذا لا يسري على جميع أبواب النحو العربي، فليـــس كـــل منصوب ينصب بالفتحة، ولا كل مجرور يجر بالكسرة، فهناك فروع تنوب فيها الكسرة عن الفتحة في حال النصب كما في جمع المؤنث السالم؛ وأيضا هناك فروع تنوب فيها الفتحـــة مناب الكسرة في حال الجر، كما هو الحال في الممنوع من الصرف. وهذا ما يسمى فـــي اللغة العربية بإنابة الحركة عن الحركة، أو هجوم الحركة على الحركة كما يعبر عنه ابـــن جني في الخصائص[2].

فحكم جمع المؤنث السالم، أن تكون الكسرة علامة نصبه نيابة عن الفتحة؛ فتقول في جمع المؤنث السالم المنصوب في مثل: إن المخلصات ناجحـــات: المخلصـــات: اســـم إن منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

أما حكم الممنوع من الصرف، فهو أن تكون الفتحة علامة جره نيابة عن الكســـرة، فكلمة "أحمد" من قولك: سلمت على أحمد، اسم مجرور بعلى، وعلامة جره الفتحة الظـــاهرة على آخره نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف. والمانع له من الصرف: العلميـــة ووزن الفعل.

يقول ابن السراج في هذا الباب: "وأما الذي يدخله الحركات الثلاث فنحو قولك: زيد وزيدا وزيد، ويسمى الضم رفعا والفتح نصبا والكسر جرا أو خفضا. والذي يدخله حركتان

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٣٣-١٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقط فما لا ينصرف نحو: أحمد وإبراهيم تقول: هذا إبراهيم، ورأيت إبراهيم، ومررت بإبراهيم -فهنا هجمت الفتحة على الكسرة ونابت منابها- والذي يدخله حركتان وسكون فالفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع؛ التاء، والياء، والنون والألف، نحو: أقوم، ويقوم، وتقوم، ونقوم، فالضم فيها رفع والفتح نصب والسكون جزم، وهو نحو قولك: لم يضرب، ولم يجلس"[1].

ونخلص من هذا إلى تلخيص ما قاله الدكتور نهاد الموسى في هذا الصدد من أنه "يغلب في نظام الإعراب، أن تكون الحركات ثلاثا... ولكن في نظام الإعراب نفسه فروعا... لا تجري على ذلك النظام الثلاثي للحركات. ويشهد لما نحن فيه من هذه الفروع اثنان: أولهما: جمع المؤنث السالم، فإن نظام الإعراب على ما هو معروف يجعل له علامتين: الضمة للرفع، والكسرة للنصب والجر... أما الثاني فهو، الممنوع من الصرف، ومن المعروف أن نظام الإعراب يمنعه التنوين، ويجعل له علامتين كذلك: الضمة للرفع، والفتحة للنصب والجر"[2]، ومن الشواهد في المجالس على الإعراب والبناء فقد جاء في بعض المجالس تفسير إعراب، ومن ذلك ما ورد في المجلس رقم (١٠) بين الكسائي ويونس[3]:

فقد قدم الكسائي البصرة مع الرشيد، فجلس إلى يونس في حلقته، فألقى بعض من حضر بيت الفرزدق:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات، السدائف والخمر[4]

---

(١) ابن السراج، الموجز في النحو، ص٢٨.

(٢) د. نهاد الموسى، في تاريخ العربية، ص١١٣-١١٤.

(٣) مجالس العلماء، ص٢١.

(٤) ديوان الفرزدق، ص٢١٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

برفع "طعنة، والخمر" ونصب "عبيطات"، فقيل للكسائي، علام ترفع "الخمر"؟، فقال الكسائي: أضمرت فعلا، كأنه قال: وصلت لي الخمر، فقال يونس: ما أحسن -والله- ما وجهته، غير أني سمعت الفرزدق ينشده هكذا:

غداة أحلت لابن أصرم ضربة حصين عبيطات، السدائف والخمر[1]

بنصب "ضربة" ورفع "عبيطات" جعل الفاعل مفعولا، كما قال الحطيئة:

فلما خشيت الهون والعير ممسك على رغمه ما أمسك الحبل حافره

بنصب "الحبل" ورفع "الحافر" جعل الفاعل مفعولا، فقال الكسائي: ذلك وجه وهذا وجه[2].

إلى هنا انتهى المجلس، وأريد الآن أن أوضح معنى بيت الفرزدق على الرواية الأولى، كي يتضح الإعراب في الرواية الثانية.

المفردات: ابن أصرم هو حصين نفسه - طعنة: اسم مرة من الطعن - عبيطات: جمع عبيطة، وهي القطعة من اللحم الطري غير النضيج - السدائف: جمع سديف وهو لحم السنام.

معنى البيت: كان حصين بن أصرم قد قتل - له ولي فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا بعد أن يثأر من قاتل وليه، وما زال يتحين الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل وليه طعنة أردته قتيلا، فتحلل من يمينه، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر، وهذه إحدى عادات العرب في جاهليتهم فـ"طعنة" بالرفع فاعل الفعل: أحل، وحصين: بدل من ابن أصرم - وعبيطات: مفعول، منصوب بالكسرة.

---

(١) ديوان الفرزدق، ص٢١٧.

(٢) مجالس العلماء، ص٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الرواية الثانية، فقد نصب الفاعل في المعنى وهو طعنـــة أو ضربـة، ورفـع المفعول وهو العبيطات، على حدّ قولهم: خرق الثوبُ المِسمارَ وكسر الزجـاجُ الحجـر[1]، وهذا ما فعله الحطيئة فنصب الفاعل في المعنى وهو الحبل ورفع المفعول وهـو الحـافر. فجاء المجلس في أصل الإعراب والخلاف بين الرفع والنصب.

وجاء في مجلس الكسائي مع الأصمعي عند الرشيد[2].

حيث أنشد الكسائي يوماً لأفنُون التغلبي:

أنّى جَزَوْا عـــامِراً سُـوءَى بِفعلـهم أم كيف يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ
أم كيف ينفع ما تُعطي العلُـوق بـه رئمانُ أنْـفٍ إذا مـا ضـنَّ بـاللَّبنَ

فقال الأصمعي: رِئمانُ، بالرفع، فأقبل عليه الكسائي وقال له: اسكت، ما أنت وهذا! يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانٍ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربية. فقد كان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب[3].

قال ثعلب: الرفع على أنه فاعل: "ينفع" والنصب: على أنه مفعول للفعـل "تعطـى" والجر: على أنه بدل من الضمير في "به".

---

(١) عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبدالحميد، ج٢، ص٨٤، ٩٦، ٩٧.

(٢) أمالي الزجاجي، ص٣٤، ومعجم الأدبـاء، ج١٣، ص٨٣، والأشـباه والنظـائر، ج٣، ص٢٢٥. ومجـالس العلماء، ص٤٢. وخزانة الأدب، ج٤، ص٤٥٦، وأمالي القالي، ج٢، ص٥١، والبيان والتبيين، ج١، ص٩.

(٣) إرشاد الأريب، ج١٣، ص١٨٣، وأمالي الزجاجي، ص٣٤. والبيتان لأفنون التغلبي. انظـر: (المفضليـات للضبي، ج٢، ص٦٣).

العلوق: الناقة تفقد ولدها بنحر أو موت، فيسلخ جلده ويحشى تبناً ويقدم إليها (لترأمه أي تعطف عليه) ويـدر لبنها فينتفعون به، فهي تشمه وينكره قلبها فتعطف عليه ولا ترسل اللبن، فشبّه ذلك بهذا، والبيت مثل يضرب لمن يعدك بلسانه كل جميل ولم يفعل منه شيئاً لأن قلبه منطوٍ على ضده، كأنه قيل له: كيف ينفعنـي قولـك الجميل إذا كنت لا تفي به (إرشاد الأريب، ج١٣، ص١٨٣)، وأمالي ابن الشجري، ج١، ص٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعنى البيت الثاني: وما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثم لا يصدّقه فعلك، كهذه الناقة التي تعلّق قلبها بابنها الذي نُحِر، فحشوا جلده وقدّموه لها، فهي تشمه بأنفها ولا تُدرُّ له اللبن. فجاء هذا المجلس في الإعراب والحركات الإعرابية ومعانيها.

وإنّ في المجالس عبارات وأبيات من الشعر تعددت فيها أوجه الإعراب، وتعدد فيها التوجيه الإعرابي، ومن شأن هذه الأوجه وهذه التوجيهات توسيع مدارك دارس النحو، واطلاعه على أوجه لم يكن يعلمها، وتفسير معان كانت مشكلة عليه.

فكان من أسباب هذا التعدّد، تعدّد الروايات، وذلك ما جاء في المجلس (٢٥) بين ثعلب والرياشي[١].

قال ثعلب للرياشي كيف تروي هذا البيت (وهو لأبي جهل بن هشام)[٢]:

ما تَنقِم الحرب العوانُ منى بازلُ عامين حديثٌ سِنّي

فقال الرياشي: يروى "بازلُ عامين" و "بازلَ عامين" و "بازلِ عامين"، الرفع على الاستئناف، أي على أنه مبتدأ، والنصب على الحال، والخفض على الإتباع، أي أنه بدل من الضمير المجرور في "منّي".

وحول البناء جاء هذا المجلس ما بين أبي العباس ثعلب وأبي عثمان المازني في تعليل بناء "الذي" حيث سأل ثعلب المازني قائلاً: جاءني الذي في الدار، فجعله كالجر والنَصب، وقال في الاثنين: جاء اللذان سافرا، ورأيت اللذين سافرا، فقال المازني: لأن

---

(١) إنباه الرواة، ٣٧١/٢، ومعجم الأدباء، ١١٠/٥. وبغية الوعاة، ١٧٣.

(٢) مجالس العلماء، ص٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التثنية لا تختلف طريقتها أي لا يختلف بناؤها، أما المفرد فتختلف أبنيته، وكذلك الجمع تختلف أبنيته، لذلك بنيتهما، فتقول: الذي، والذين في كل حال[1].

كما جاء المجلس (٦٨) حول طبيعة التراكيب والأدوات. وتعدد الوجوه الإعرابية في الخلاف بين الرفع والنصب وذلك حول قوله تعالى: ﴿**هذا بعلي شيخ**﴾[2] على قراءة رفع الشيخ[3]، ومثلها قولك: هذا زيد منطلق، فيجوز في هذا التركيب أربعة أوجه:

الأول: هذا: مبتدأ، وزيد: بدل، ومنطلق: خبر المبتدأ.

الوجه الثاني: هذا: مبتدأ، وزيد: خبر. ومنطلق: بدل من الخبر، كأنك قلت: هذا منطلق.

الثالث: هذا: مبتدأ، وزيد: خبر. ومنطلق: خبر مبتدأ محذوف.

الرابع: هذا: مبتدأ، وزيد: مبتدأ ثان، ومنطلق: خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول[4] وقد تعددت القراءات في الآية الكريمة السابقة: ﴿**هذا بعلي شيخا**﴾، فقد قرأ السبعة بنصب "شيخا"، وقرئ في الشواذ برفعها، وقد تقدمت أوجه الرفع، أما النصب فعلى الحال من اسم الإشارة.

وحول الإعراب والمعنى الشرعي جاء مجلس أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مع الكسائي بحضرة الرشيد[5].

قال الفراء: كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف:

---

(١) مجالس العلماء، ص١٤٥.

(٢) سورة هود، آية ٧٢.

(٣) هي قراءة المطوعي (انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد البنا، ص٢٥٩.

(٤) مجالس العلماء، ص١٥٠، وهناك أوجه أخرى في التبيان للعكبري، ج٢، ص٧٠٧.

(٥) الأشباه والنظائر، ج٣، ٤٢-٤٣، ج٤، ص٢٢٠. والخزانة، ج٢، ص٧٠، ومجالس العلماء، ص٣٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمـــن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمـــــة ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلـــــم
فبيني بها إن كنت غير رفيقـــة وما لامرئ بعد الثلاث مقـدم[1]

فقد أنشد البيت "عزيمة ثلاث" برفع ثلاث و"عزيمة ثلاثا" بـــالنصب، فبكـم تطلـق بالرفع، وبكم تطلق بالنصب؟ قال الفراء: قال أبو يوسف: هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، سأذهب إلى الكسائي يفتيني في هذه المسألة، فدخلت إليه وأقرأتـه الأبيات، فقال لي: خذ الدواة واكتب "أما من أنشد البيت بالرفع فإنما طلقها واحدا وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة، ولا شيء عليه، وأما من أنشد بالنصب فقد طلقها وأبانها، لأنـه كأنه قال: أنت طالق ثلاثا.

فكتبت بذلك إلى الرشيد، فحملت إلى آخر الليل جوائز وصلات، فوجهت بـــالجميع إلى الكسائي.

شرح هذه الأبيات على الحقيقة:

في قوله "فأنت طلاق" وجهان: أحدهما أن يكون مصدرا في موضع اسـم الفـاعل، كما قيل زيد عدل أي عادل[2]، وصوم أي صائم، وجور أي جائر، وماء غور أي غـائر. قال الله تبارك وتعالى: ﴿**إن أصبح ماؤكم غورا**﴾[3]، فيكون التقدير: أنت طالق.

والوجه الآخر: أن يكون حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما يقال صلـى المسجد أراد أهل المسجد، وبنو فلان يطؤهم الطريق، وكقوله عز وجل: ﴿**وأسأل القرية**

---

(١) الأبيات بلا نسبة في خزانة الأدب، ٤٥٩/٣، ٤٦١، وشرح شواهد المغني، ١٦٨/١، وشرح المفصل، ١٢/١.
(٢) مجالس العلماء، ص٣٤٠.
(٣) سورة الملك، آية ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي كنّا فيها والعير التي أقْبَلْنا فيها»[1]. فيكون التقدير على هذا: أنت ذاتُ طلاق. كما قالت الخنساء:

تَرتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ[2]

تريد: فإنّها ذات إقبال وذات إدبار. وقوله: "ثلاثاً" تروى بالنصب والرفع، فمن نصب أراد فأنت طالق ثلاثاً هذه تطلق لا محالة، ويكون قوله والطلاق عزيمة ابتداءً وخبراً، ويكون التقدير: والطلاق عزيمة من أمري لا بهزل ولا لَعِب. ويدلُّ على هذا التأويل قوله في البيت الآخر:

فبيني بها إن كنتِ غيرَ رفيقة

ومن رفع فقال: "والطلاق عزيمة ثلاثٌ" الطلاق رفع بالابتداء وعزيمة خبره، وثلاث خبر ثانٍ. وإن شئت جعل الثلاث موضحاً عن العزيمة ومترجماً عنها، فيكون المعنى: والطلاق الذي يكون عزيمة من المطلِّق هو ثلاث، فيحتمل أن يكون قال أنت طالقٌ ولم يقصد الثلاث فتكون واحدة، ويكون قوله والطلاق عزيمة ثلاث منقطعاً عن الأول[3]. وجائز أن يكون أراد بقوله أنت طالق الثلاث، لأنّ له أن ينوي ما أراد من ذلك، ثم فسَّره بقوله "والطلاق ثلاث" فكأنه قال: والطلاق الذي جرى ذكره ثلاث. ويجوز نصب عزيمةً إذا رفع الثلاث، فيقول: والطلاق عزيمةَ ثلاث، كأنه قال: والطلاق ثلاثٌ عزيمةً، أي عزماً، فينصب على المصدر أو على إضمار أعزم ذلك عزماً وعزيمة.

وقال ابن هشام[4] وأقول: إنّ الصواب أنّ كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث، ولوقوع الواحدة، أمّا الرفع فلأن "أل" في "الطلاق" إمّا لمجاز الجنس كما تقول "زيد

---

(١) سورة يوسف، آية ٨٢.

(٢) مجالس العلماء، ص٣٤، والخزانة، ج١، ص٢٠٧، وديوان الخنساء، ص٣٨٣.

(٣) مجالس العلماء، ص٣٤١.

(٤) المغني، ج١، ص٥٤-٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرجل" أي هو الرجل المعتد به، وإمـــا للعـــهد الذكـــري، مثلـــها فـــي ﴿**فعصى فرعون الرسول**﴾[1].

أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: "الحيوان إنسان" وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنســـان، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاث، فعلى العهدية يقع الثلاث وعلى الجنسية يقع واحدة كمـــا قـــال الكسائي، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقـــوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمـــــة، ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطـــع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراد هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم[2].

---

(١) سورة المزمل، الآية ١٦.

(٢) المغني، ج١، ص٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

في الصّرف

المبحث الأول: بنية الكلمة.

المبحث الثاني: المفرد والمثنى والجمع.

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث.

المبحث الرابع: النسب.

المبحث الخامس: الاشتقاق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
في الصّرف

المبحث الأول: بنية الكلمة:

يقول سيبويه: "الكلِمُ اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجل وفرس وحائط[1] وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسَمِعَ ومكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتُل واضرب، ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ويُقتَل ويُضرَب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة[2].

إن العنوان عند سيبويه كان طويلاً وكان يفصّل فيه جزئيات موضوعه في كثير من الأحيان. ولعلنا نلاحظ أنه لم يقل: (علم ما الكلام) وإنما قال (علم ما الكلم) لأن (الكلام) اسم مصدر، واسم المصدر يشبه المصدر، والمصدر يدل على الكثير والقليل والمفرد والجمع، أما (الكلم) فهو جمع (كلمة). وهو هنا يتحدث عن الاسم والفعل والحرف، ومن ثم كان تعبيره أقرب إلى الدقة.

لقد قسّم سيبويه الكلمة ثلاثة أقسام؛ اسم وفعل وحرف، وقد جعل بعض المتأخرين هذا التقسيم عقلياً ينطبق على كل اللغات؛ فالمبرّد يؤكد أن (الكلام): اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام -عربياً كان أو أعجمياً- من هذه الثلاثة[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة، ص٨٣.

(٣) المقتضب، ج١، ص٣، والصاحبي في فقه اللغة، ص٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات[1].

بدأ سيبويه يقدّم كل قسم من الأقسام الثلاثة، أي أنه يعرّف كل واحد منها، وترى سيبويه يقدم الاسم هنا بأنه (رجل وفرس وحائط)؛ فهو في الحقيقة لم يعرّف به وإنما مثّل له بأمثلة تشير إلى الإنسان والحيوان والجماد[2].

يعرّف سيبويه الفعل بأنه (أمثلة) أي (أبنية وصيغ وأوزان) أخذت من لفظ أحداث الأسماء[3].

أي أن الفعل مشتق من المصدر، وهذا أحد أوجه الخلاف بين البصرة والكوفة.

ثم قسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر. وهذا التقسيم الثلاثي لزمن الفعل في العربية ظل مستقراً منذ سيبويه كذلك وهو موضع نقد من الدارسين المحدثين لأنه يشير إلى الزمان الفلسفي وليس إلى (الزمن اللغوي، والحق أن الدرس اللغوي العلمي يرى في اللغة أزمنة أخرى غير هذه الثلاثة التي قررها سيبويه).

وذكر الزجاجي أن الفعل عند النحويين "ما دلَّ على حدث، وزمان ماض أو مستقبل، نحو قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[4].

وأما الحرف فقد عرفه سيبويه بأنه "ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل نحو ثمَّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا"[5]. وهذا تعريف سلبي لا يقوم على الخصائص المميزة.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص١٤.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٤٩-٥١.

(٣) الكتاب، ج١، ص٢.

(٤) الإيضاح، ص٥٢.

(٥) الكتاب، ج١، ص٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه الزمخشري بأنه "ما دلّ على معنى في غيره"[1] وعلّق على هذا ابن يعيش بأنه "أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره، لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره"[2].

ويمثّل حد الزمخشري حدّ الجرجاني[3] والفاكهي[4] وجمهور متأخري النحاة. ويبدو أن هؤلاء قد أضلهم تفسير السيرافي الخاطئ لمقالة سيبويه حين قال[5]: "وإن سأل سائل فقال: لِمَ قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل"[6]. وعلى ذلك جرّدوا الحروف من طبيعتها المعنوية الذاتية وجعلوا منها مجرد أدوات للدلالة على معانٍ كامنة في غيرها وإننا نجد تفسيراً آخر لمقالة سيبويه هذه عند ابن فارس الذي يفهم من هذه المقالة بأن الحرف "يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: زيد منطلق، ثم نقول: هل زيد منطلق؟ فأفدنا بهل ما لم يكن في زيد ولا في منطلق"[7]. ونرى أن تفسير ابن فارس أقرب إلى الصواب من تفسير زملائه، إذ الواقع أن لكل حرف معنى في الذهن يتجسد فيه حالما يذكر الحرف، فالصورة التي نتصورها في أذهاننا حين نذكر الحرف (في) مثلاً، هي غير تلك التي نتصورها حين نذكر الحرف (على). هذا على الرغم من أن صورة كل من الحرفين تبرز بشكل أوضح حين يستعمل في جملة، شأنه في ذلك شأن

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل، ج٨، ص٢.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل، ج٨، ص٢.

(٣) التعريفات، ص٣٨.

(٤) حدود النحو، ص٣.

(٥) أي السيرافي.

(٦) شرح الكتاب، ج١، ص٧.

(٧) الصاحبي في فقه اللغة، ص٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كثير من الأفعال والأسماء غير المتمكنة[1] فربَّ، مثلاً، لا تحمل من المعنى ما هو أقل وضوحاً من ذاك الذي تؤديه (عسى) من الأفعال، و (ما التعجبية) من الأسماء.

ويبدو من كل ما تقدم أن نحاة العرب لم يتفقوا على تحديد كل من أقسام الكلم عندهم ولعل السبب في ذلك صعوبة التوفيق بين أي من هذه الأقسام وبين ما شاؤوا أن يضمونه من ألفاظ. فليس من السهل، مثلاً، أن يوفق إلى تعريف يجمع بين الأسماء العامة كشجرة وعصفور، وبين ما شاؤوا أن يدخلوه حظيرة الأسماء مما دعوه اسم شرط كإذا وما، أو اسم موصول كالذي والتي. ومن ثم فكثيراً ما لجأ بعضهم إلى الاستعاضة عن تعريف الاسم بذكر علاماته الفارقة، وهي قبوله الجر، والتنوين، والنداء، وال، والإسناد:

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تمييز حصل[2]

وكذلك عن تعريف الفعل بذكر علاماته الفارقة أيضاً، وهي قبوله لتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد:

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجلي[3]

وأما الحرف فاكتفى بعضهم بأن قال بأنه ما سوى ذلك، ومثّل له، وذلك كما فعل ابن مالك حين قال[4]: "وسواهما الحرف كهل وفي ولم".

وفي بنية الكلمة عرّف ابن عقيل الكلمة بأنها "اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[5] وهذا اللفظ يتكون من عنصرين أساسيين الحروف والحركات.

---

(١) يقصد بالأسماء غير المتمكنة الأسماء المبنية.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية، ج١، ص١٦.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية، ج١، ص٢١.

(٤) المرجع نفسه، ج١، ص٢٣.

(٥) شرح ابن عقيل، ج١، ص١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي بنية الكلمة جاء هذا المجلس بين عيسى بن عمر والكسائي[1] فقد حكى الأصمعي عن عيسى بن عمر والكسائي، أنه جمعهما الحسن بن قحطبة[2]، وكان ذلك أول ما دخل بغداد، قال الكسائي: فسألته عن همَّك ما أهمَّك قال: فذهب يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، قال: فقلت له عافاك الله، وإنما أريد كلام العرب ولم تجيء بكلام العرب، قال الأصمعي: تقول همَّني أذابني وأهمَّني: أقلقني فكيف شئت فقل[3].

وتختلف رواية الزبيدي في طبقاته عن رواية الزجاجي في مجالسه، التي أثبتناها لتقدم زمانه على الزبيدي، فالعبارة موضوع المجلس تتكون من فعلين: الأول ثلاثي والثاني رباعي، وقد اختلف معنى الفعل بزيادة الهمزة، وهذا هو موضوع السؤال، في حين أنها على رواية الزبيدي: همك ما أهمَّك ففي العبارة من الوضوح مالا يستدعي المناظرة، ولا يحتاج المجيب فيها إلى سعة إطلاع على كلام العرب الذي يطلبه أحد طرفيها بقوله: إنما أريد كلام العرب وليس فيها أيضا ما يستوجب تعدد الوجوه يجوز كذا، ويجوز كذا.

ويدخل في بنية الكلمة الموضوعات التالية:

أولاً: الميزان الصرفي:

اتفق الصرفيون على أنّ الميزان يتكون من ثلاثة أحرف، واختاروا له مادة (ف ع ل)[4] واصطلحوا على تسمية الحرف المقابل للفاء، فاء الكلمة "وتسمية الحرف المقابل للعين "عين الكلمة" وتسمية الحرف المقابل للام "لام الكلمة". فقد اختار الصرفيون مادة (ف ع ل) لأنها مشتركة بين جميع الأسماء والأفعال المتصلة بها.

---

(١) طبقات النحويين، ص٣٧، ومعجم الأدباء، ١١/١٥٠، ومجالس العلماء، ص١٤٨.

(٢) هو الحسن بن قحطبة بن شبيب الطائي، كان من قادة المنصور توفي سنة ١٨١هـ، هامش طبقات النحويين واللغويين، ص٤٢.

(٣) طبقات النحويين، ص٤٢، ومجالس العلماء، ص١٤٨.

(٤) شرح الشافية، ج١، ص١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذن يقوم الميزان الصرفي على مبدأ الثلاثية في الكلمة، ولذلك اختار الميزان عياراً من ثلاثة حروف: الفاء والعين واللام، لتساوي الفعل الماضي فَعَلَ بالفتح، واختار هذه الحروف لأنها تمثل مخارج نطق الحروف في الحلق واللسان واللثّة، فالعين مخرجها الحلق، واللام مخرجه اللسان، والفاء مخرجه اللثة[1].

وقد علّل الصرفيون سبب اختيار مادة (ف ع ل) دون غيرها بثلاثة أمور[2]:

الأمر الأول: أن تركيب (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال، والأسماء المتصلة بها، إذ الضرب فعل، والقتل فعل، والنوم فعل، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه.

الأمر الثاني: أن مخارج الحروف الأصلية ثلاثة: الحلق، واللسان، والشفتان، فأخذوا من كل مخرج حرفاً يمثلها، فأخذوا الفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان -كما تقدم-.

والأمر الثالث: أن الغرض الأهم من وزن الكلمة، إنما هو معرفة الأصول وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات.

وذلك إنما يطرد في الفعل، وما أشبهه من اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة ونحوهما. فأما الاسم الجامد الصريح الذي لا اتصال له بالفعل، فكثير منه خال من هذا المعنى، كرجل وفرس فشأنه الثبات لا التصريف[3]. إنّ الميزان الصرفي يفيد في ضبط الحركات والسكنات التي جاءت عليها أحرف الكلمة الموزونة، ويفيد في بيان ما قد يطرأ عليها من أحوال عارضة مثل: التقديم والتأخير أو الحذف والزيادة، أو

---

(١) الممتع في التصريف، ج١، ص٣٠٨.

(٢) شرح الشافية، ج١، ص١٣.

(٣) شرح الشافية، ج١، ص١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصحة والإعلال. ويفيد في معرفة الحروف الأصول من الزوائد في الصيغ المجردة والصيغ المزيدة بزيادة مطردة، شريطة أن ترتد كل هذه الصيغ إلى أصل مكون من ثلاثة حروف ثابتة. فأما الصيغ التي تقل عن ثلاثة حروف أصول، فإن الميزان الصرفي لها يفيد في كشف أصولها. فالثنائيات نحو: يد ودم وأب لا توزن على "فع" والميزان الصرفي قامت فكرته بعدما لاحظه اللغويون من أن أكثر الألفاظ من أصل ثلاثي ولذا فهو يصلح لما وضع له.

فإذا وزنا الثلاثي المجرد، وازناه بـ"فعل" فالحرف الأول فاء الكلمة والحرف الثاني عين الكلمة والحرف الأخير لام الكلمة. والميزان الصرفي ميزان يراعي صوت الحرف وترتيبه وحركته. وكذلك الحال في الأسماء الثلاثية المجردة، فعُمر على وزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين والاسم حَمَد على وزن فَعَل بفتح العين[1]. وإذا وزنت الرباعي المجرد فإنك تقابل الحروف الثلاثة الأولى بحرف الميزان فَعَلَ ثم تكرر اللام للدلالة على الحرف الرابع في الكلمة فإذا وزنت دحرج أخذت دَحْرَ على وزن فَعْلَ، ثم زدت عليه لاماً لتقابل حرف الجيم في الميزان فيصبح وزن الكلمة فَعْلَلَ[2].

وأما في الكلمات المزيدة، فإننا نردها إلى أصلها المجرد، ثم نزيد عليها وفق ترتيب الحروف فيها، فنعبّر عن الزائد بلفظه.

وإذا تعرّضت الكلمة لنقص في حروفها لأسباب لغوية نقص هذا الحرف في الميزان، فإذا حذف شيء من الموزون حذفنا ما يقابله في الميزان. فأفعال الأمر: قف، صف. أصلها وقف، وصف. ووزنها قبل الحذف "فعل" ووزنها بعد الحذف، عِلْ[3].

---

(١) الممتع في التصريف، ج١، ص٣٠٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الممتع في التصريف، ج١، ص٣٠٨. د. مصطفى الحلوة، الدرس الواضح في الصرف، ص٧١-٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المجالس العلمية التي جاءت تبحث في الميزان الصرفي مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن يزيد المبرد[1]:

فقد جمع بينهما عبدالله بن أبي طاهر، وكان رجلاً لا يقبل من العلوم إلاَّ حقائقها، وأنه رام نحو هؤلاء الكوفيين[2].

على حد قول المبرد، وهذا دفعه أن يجمع بين رأسي المذهبين فبحثا بحضوره ومشاركته، في موضوعات عدّة، فبعد أن سألهما عن اللغة وبعض مباحثها انتقل إلى الصرف والأصوات، فقال: "فخبراني عن توراة ما وزنها؟ قال ثعلب: تَفْعَلة. قال: ما تقول يا محمد (المبرد)؟ قلت: ليس في كلام العرب تَفْعلة إلاَّ قليل نحو تَتْفَلَة، قال: فما هي عندك؟ قلت فَوْعَلَة، وأصله وَوْرَية، ثم قلبت الواو الأولى تاءً كما قالوا تُراث وأصلها وُراث، وتُخمَة أصلها وخُمَه، والتوراة مأخوذة من وَرِيَ الزنادُ، وتقديرها أنها تُوري الحكمة، أي تضيء. قال: فخبراني عن سماء ما أصل ألفها؟ قلت أصلها سماء. قال: وما دليلك؟ قلت: سماوة وسماوات. قال: فأنشدني في هذا بيتاً. فأنشدته:

وأهْتَمّ سيّار مع القوم لم يَدَعْ تعرُّض آفاق السَّماوِ له ثغرا[3]

ثم يسألهما فيقول: فخبراني عن ضُحى ما وزنها؟ فقال أحمد بن يحيى ثعلب: على مثال بُشرى. فقلت -والقول للمبرد- بُشرى فُعْلى وضحىً فُعَل على مثال هدى.

والمتأمل لهذا النص من المجلس يجد أن السائل سأل عن كلمة: توراة، قال: ما وزنها، وهذا يوحي باتّضاح مصطلح الميزان الصرفي، وفي الإجابة تمَّ تجريد الكلمة من اللواحق والعَوْد بها إلى أصلها، ثم الكشف عما لحق بها من تغيرات صوتية وتبيان علّة ذلك، فالقلب لحق الياء من وَوْرية لتحريكها وانفتاح ما قبلها، ونتج عن ذلك اجتماع

---

(١) مجالس ثعلب، القسم الأول، ص١٠، ومجالس العلماء، ص١١٩.

(٢) مجالس العلماء، ص١١٩.

(٣) مجالس العلماء، ص١٢٢ والبيت لذي الرّمة في ديوانه، ص١٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واوين في: ووراة، فقلبت الواو الأولى تاء، ثم يعتمد المبرد القياس الصرفي بالنظير فيقول: كما قالوا: تُراث وأصلها وراث وتُخَمَة وأصلها وَخَمة. ثم يعود إلى أصل اشتقاق كلمة توراة، فهي من الحكمة، أي تضيء. ويعتمد على القياس الصرفي بالنظير في الإجابة حينما يسألهما عن: ضحى ما وزنها؟

وجاء في الميزان الصرفي أيضاً مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت[1].

قال المازني: "جمعني وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر: سَلْه عن مسألة. وكان بيني وبين ابن السكيت ودّ، فكرهت أن أتهجّمَهُ بالسؤال، لعلمي بضعفه في النحو، فلمّا ألحَّ عليّ قلت له: ما تقول في قول الله جل وعز: ﴿**فأرسل معنا أخانا نكتل**﴾[2]، ما وزن نكتل من الفعل ولمَ جزمه؟ فقال: وزنه نفعل، وجزمه لأنه جواب الأمر، قلت له فما ماضيه؟ ففكر وتشوَّر، فاستحييت له[3] "فقال المازني" ينبغي أن يكون ماضيه (كتل)، فقال له ليس هذا وزنه، وإنما هو (نفتعل) فقلت له: فنفتعل كم حرفاً هو؟ قال: خمسة أحرف، فقلت له: فنكتل كم حرفاً هو؟ قال: أربعة أحرف بوزن خمسة، أي تقدير الرباعي بالخماسي – فانقطع وخجل وسكت"[4] فقال المتوكل: فما تقول أنت يا مازني؟ قلت: وزنها في الأصل نفتعل لأنها (نكتال) فلما تحرك حرف العلّة وهو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت (نكتال)، ولما دخل الجازم صارت (نكتل) فقال المتوكل: هذا هو الحق وخجل ابن السكيت ووجم، وظهر ذلك عليه[5].

---

(١) طبقات النحويين، ص٢٢٢، وإنباه الرواة، ج١، ٢٥٠، والأشباه والنظائر، ج٣، ص٣٤، ٢٣١.

(٢) سورة يوسف، آية ٦٣.

(٣) مجالس العلماء، ص٣٠٠، وتشوّر تشوّرا: خجل.

(٤) طبقات النحويين، ٢٠٣، وذكر الزبيدي أنه مجلس محمد بن عبدالملك الزيات، في حين ذكر القفطي في إنباه الرواة، ج١، ص٢٥٠ أنه مجلس المتوكل.

(٥) إنباه الرواة، ج١، ص٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد غلب على هذا المجلس البحث الصوتي، ويستفاد منه طريقة الوصول إلى الميزان الصرفي بالعوْد بالفعل إلى الثلاثي بعد تجريده من اللواحق، فقد التبس على ابن السكيت ذلك ونبّهه المازني عليه بأن سأله عن ماضي نكتل، و"وزن نكتل نفتعل من اكتال يكتال، وأصله نكتيل، فقُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل"[1] وهذا يكشف عللاً صرفية لما يعتور الكلمة من تغيير صوتي.

ثانياً: همزة بين بين:

ثم ننتقل إلى همزة بين بين حيث يسأل عبدالله بن أبي طاهر عنها في المجلس (٥٥) أيضاً: معنى همزة (بين بين) في عرف اللغويين القدماء أنها همزة بين الهمزة وبين حرف اللين، وهو الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الهمزة مفتوحة فهي بين الهمزة والألف مثل (سَأَلَ)، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء مثل (سَئِمَ)، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، مثل (لَؤُمَ)، إلاَّ أنها ليس لها تمكين الهمزة المحققة، ولا تقع في بداية الكلمة أبداً، ولا تسهّل الهمزة (بين بين) إذا كانت في أول الكلام، لقربها من الساكن من حيث ضعفُها، إلاَّ أنها وإن كانت قربت من الساكن ليس لها تمكين الهمزة المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها، وسميت (بين بين) لضعفها[2].

وهمزة (بين بين) يُقصد بها الهمزة المسهّلة، إذ إنّ الأوتار الصوتية لا تُقفل إقفالاً تامّاً عند نطق الهمزة المسهّلة (بخلاف حال نطق الهمزة المحقّقة)، بل يكون

---

(١) مجالس العلماء، ص٣٠٠، والأشباه والنظائر، ج٣، ص٣٤-٣٥.

(٢) لسان العرب، بين، ج١٣، ص٦٦-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول سيبويه: "وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، ويقول المحقق نقلا عن السيرافي في الشرح: ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة.

فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف، لأن الفتحة من الألف، وذلك قولك: سال إذا خففنا سأل، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ. وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا: لوم تخفيف لؤم. وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة"(١).

وإلى هذا يذهب د. محيي الدين رمضان يقول: "وكذا ظاهرة "بين بين" أي أن تجعل الهمزة بين صوتها والحرف الذي منه حركتها، فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء"(٢).

يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء، فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه فإنما جعلت هذه الحروف بين بين، ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوها بين بين ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضا، وذلك قولك: من عند إبلك ومرتع إبلك، وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمك. وهو قول العرب وقول الخليل..."(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤١.

(٢) رمضان، د. محيي الدين، في صوتيات العربية، ص٨٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسأل عبدالله بن أبي طاهر: قال: فخبراني عن همزة بين بين ساكنة أم متحركة؟ قال أحمد بن يحيى ثعلب: لا ساكنة ولا متحركة. قال: ما تقول يا محمد (للمبرد)؟ قلت قوله لا ساكنة قد أقر أنها متحركة، وقوله لا متحركة قد أقر أنها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة، متحركة ولا متحركة: قال: فلم سميت بين بين؟ فقلت: لأنها إذا خففت قد جعلت بين الهمز وبين ما منه حركتها. قال: فكيف قرنتم إلى هؤلاء؟ قلت كما قرن معاوية إلى علي. قال: نعم العلم علمكم، إلا أنك لا تجعل لأحد فضيلة، قلت لا أتقلد مقالة متى لزمتني حجة. قلت: ما ذنبي هكذا قال فلان. أنا كما قال الشاعر:

أظل من حبها في بيت جارتها من فاته العين يستبعد الأثرا[1]

لربما روأت[2] في الحرف سنة لتصح لي حقيقته. ويظهر أثر المنطق عند المبرد وهو ينهل من المناخ العقلي للبصرة، حينما يعترض على جواب ثعلب الكوفي عن همزة بين بين، بأنها لا ساكنة ولا متحركة: قوله لا ساكنة قد أقر بأنها متحركة، وقوله لا متحركة قد أقر أنها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة، متحركة لا متحركة: حسب تعبير المبرد. ويستشف من هذا أن البصريين أمضى في علم التصريف، وتتبع التطور الصوتي للألفاظ، وتقعيد قواعده من الكوفيين.

فعبدالله بن أبي إسحاق وهو من متقدمي البصريين: "تكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه"[3].

يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما ناظرني أحد قط إلا غلبته وقطعته إلا ابن أبي إسحاق، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه"[4].

---

(١) قال المحقق: أنشد عجزه في نوادر المخطوطات، ج١، ص١٧١، في كتاب أعجاز أبيات للمبرد.

(٢) روأ في الأمر تروئه وترويئا: نظر فيه وتعقبه. مجالس العلماء، ص١٢٣.

(٣) مراتب النحويين، ص٣١، والمزهر للسيوطي، ج٢، ص٣٩٨.

(٤) مجالس العلماء، ص٢٤٣، وأخبار النحويين للسيرافي، ص٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: أفعل التفضيل:

يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها -للدلالة على التفضيل- وصف على وزن "أفعل" فنقول: "زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد" وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه(١)، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبئس، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة، كمات وفني، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي، نحو "ما ضرب" ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل، نحو "حمر، وعور" ولا من فعل مبني للمجهول، نحو "ضرب، وجن" وشذ منه قولهم: "هو أخصر من كذا، فبنوا أفعل التفضيل من "اختصر" وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمجهول(٢).

وكما يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ"أشد" ونحوها، فيتوصل أيضا إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب؛ فكما تقول: "ما أشد استخراجه" تقول: "هو أشد استخراجا من زيد" وكما تقول: "ما أشد حمرته" تقول: "هو أشد حمرة من زيد" لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد "أشد" مفعولا، وههنا ينتصب تمييزا"(٣).

ولا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال؛ الأول: أن يكون مجردا، الثاني: أن يكون مضافا، الثالث: أن يكون بالألف واللام(٤).

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٤. وانظر شرح شذور الذهب، ص٤١٤، وهمع الهوامع، ج٦، ص٤١، ج٥، ص١٠٧، وأوضح المسالك، ص٤٤٣.

(٢) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٥.

(٣) همع الهوامع، ج٥، ص١١٠، وشرح شذور الذهب، ص٤١٥.

(٤) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٦، وشرح شذور الذهب، ص٤١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن كان مجرداً فلابد أن يتصل به "مِنْ": لفظاً، أو تقديراً، جارَة للمفضّل[1]، نحو "زيدٌ أفضل من عمرو، ومررت برجلٍ أفضل من عمرو" وقد تحذف "مِن" ومجرورُها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿**أنا أكثر منك مالاً وأعزّ نفراً**﴾[2] أي: وأعزُّ منك (نفراً).

ويلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير[3]، وكذلك المضاف إلى نكرة: فتقول: "زيد أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين... والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء" فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنّى، ولا يجمع.

وإذا كان أفعلُ التفضيل بـ"أل" لزمت مطابقته لما قبله[4]: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفُضليان، والهندات الفُضَلُ أو الفضليات، ولا يجوز أن تقترن به "مِنْ" فلا تقول: "زيد الأفضل من عمرو".

ومن المجالس على أفعل التفضيل: مجلس الأخفش سعيد بن مسعدة والمازني[5].

وقد جاء هذا المجلس حول سبب إفراد أفعل التفضيل وتذكيره إذا جاءت بعده "مِنْ".

---

(١) شرح شذور الذهب، ص٤١٦، شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٦.

(٢) سورة الكهف، الآية ٣٤.

(٣) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٦، وهمع الهوامع، ج٥، ص١١٧.

(٤) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٩، وشرح شذور الذهب، ص٤١٦-٤١٧.

(٥) مجالس العلماء، ص٣٢٢، والأشباه والنظائر، ج٣، ص٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال الأخفش: إنّ أفعل في قولك: زيدُ أفضل من عمرو "مضاف إلى ما هو بعضه، فلم يثن ولم يجمع كما أن بعض كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كقولك، بعض أخوانك خرجن وخرجتا وخرج.

وقال المازني: إنما معناه: فضلُه يزيد على فضلِه، فكان بمعنى المصدر فلم يثنى ولم يجمع كما أن المصدر كذلك. وقال الفراء: إن أفضل في هذا التركيب يُضاف إلى شيء يجمع بين الفاضل والمفضول، فاستغنى بتثنية ما أضُيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل المقدم إذا أسند إليه مثنى أو جَمع[1].

رابعاً: المقصور والممدود:

من المعروف أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف. والاسم ينقسم إلى: متمكن، وغير متمكن.

أما المقصور والممدود فهما نوعان من أنواع الأسماء المتمكنة، إذ لا يقال عن الأفعال والحروف مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة -أي المبنية- نحو ما وذا فإنه لا يقال فيها مقصور لعدم تمكنها في باب الاسمية وشبهها بالحرف.

فالاسم المقصور هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف ساكنة قبلها فتحة[2]، ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض، لأنّ الألف لا تتحرك، ولكن يلحقها التنوين، وتسقط ألفه في اللفظ، وذلك قولك: "هذه عصاً، ورحىً، وفتىً، و"رأيتُ عصاً وفتىً ورحىً"، و"مررتُ بعصاً وفتىً ورحىً"، يكون في الرفع والنصب والخفض منصوباً على حال واحدة[3].

---

(١) أمالي الزجاجي، ص١٦، ومجالس العلماء، ص٣٢٢.

(٢) الجمل في النحو، ص٢٨٣.

(٣) اللمع في العربية، ص١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسمّي الاسم المقصور مقصوراً قيل لأحد أمرين: إما أن يكون من القصر وهو الحبس، أو من القصر أي النقص ومنه قصر الصلاة. وذلك أن الاسم المقصور كأنه حبس عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظاً، وعلّل سيبويه سبب تسميته، وهو يسمّى المقصور منقوصاً فيقول: "وإنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر"[1].

والاسم الممدود: هو كلّ اسم معرب وقعت في آخره همزة قبلها ألف، نحو: كساءٍ ورداءٍ. والإعراب جارٍ عليه، تقول: هذا كساءٌ ورداءٌ، ورأيت كساءً ورداءً، ومررت بكساءٍ ورداءٍ[2].

وليس جاء وشاء من الممدود لأنها أفعال، ولا هؤلاء واللاء لأنها مبنيات.

والألف التي تكون قبل الهمزة في الممدود نوعان[3]:

أحدهما: أن تكون منقلبة عن واو أو ياء.

والثاني: أن تكون زائدة غير منقلبة.

فالأول وهو قليل نحو قولهم: ماء وشاء وداء، فالألف في ماء وشاء أصلها واو، والهمزة أصلها هاء، أي: موه وشوه، فلما تحركت الواو، وفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت: ماه وشاه، ثم قلبت الهاء همزة فصارت ماء وشاء.

والثاني: أن تكون الألف زائدة وهو الأكثر، وذلك على ثلاثة أنواع[4]:

١.ما تكون همزته أصلية نحو: قثّاء، وحنّاء، وقرّاء، وإنشاء، فالهمزة في هذه الكلمات ونحوها أصلية والألف قبلها زائدة لقول العرب: أقثأت الأرض وأرض مقثأة، إذا كثر القثّاء فيها، وقولهم: حنأت يدي وقرأت القرآن وأنشأت البناء.

---

(١) الكتاب، ج٣، ص٥٣٦.

(٢) اللمع في العربية، ص١٧.

(٣) الجمل في النحو، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٤) الجمل في النحو، ص٢٨٧-٢٨٨، واللمع، ص١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١.ما تكون همزته أصلية نحو: قثاء، وحناء، وقراء، وإنشاء، فالهمزة في هذه الكلمات ونحوها أصلية والألف قبلها زائدة لقول العرب: أقثأت الأرض وأرض مقثأة، إذا كثر القثاء فيها، وقولهم: حنأت يدي وقرأت القرآن وأنشأت البناء.

٢.ما تكون همزته منقلبة عن حرف أصلي نحو همزة كساء، فهي منقلبة عن الواو، فنقول: كسوت فلانا كسوة، وهمزة بناء منقلبة عن الياء فتقول بنيت بناء، وأصلهما: كساو وبناي حيث وقعت الواو والياء متطرفة أثر ألف زائدة فقلبتا همزة.

٣.ما تكون همزته منقلبة عن حرف زائد، فتكون للإلحاق، فالهمزة زائدة منقلبة عن الياء نحو حرباء وزيزاء أو تكون الهمزة زائدة بدل من ألف التأنيث نحو: حمراء وصفراء.

وقد جاء المقصور والممدود في مجلس أبي محمد مع أبي عبيدالله والكسائي قال أبو محمد[١]: وسألني أبو عبيدالله[٢] ما تقول يا أبا محمد في الشراء، مقصور أو ممدود؟ قلت له: ممدود قال: والكسائي حاضر. قال: فسأل الكسائي فقال مقصور. قلت: أخطأ الكسائي. قال: وكيف ذاك؟ قلت له: كيف تجمع شرى. قال: أشرية، قلت: فإن هذا دليل على أن شراء ممدود لأن كل ممدود جماعه بالهاء، مثل قولك كساء وأكسية، وبناء وأبنية، وسماء واسمية وفناء وأفنية. فقال الكسائي: ما سمعت أعرابيا إلا وهو يقصره. فقلت: برح الخفاء، ادع بالأعراب فهم ها هنا حولك -وقد كانت أصابتهم مجاعة فدعا منهم بعدة فدخلوا عليه. قال أبو محمد فكلمت الأعراب الفصحاء وناشدتهم الشعر حتى عرفنا مذاهبهم في العلم، ثم قلت للكسائي: ترضى أن يكون بيننا وبينك؟ قال: نعم. فقلت

---

(١) أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

(٢) أبو عبيدالله وزير المهدي واسمه معاوية بن عبيدالله الأشعري الطبراني. التنبيه والإشراف، ص٢٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: المفرد والمثنى والجمع:

من المعروف أن الاسم من حيث العدد يقسم إلى ثلاثة أقسام: مفـــرد، ومثنـــى، وجمع.

والمفرد: ما دلّ على واحد، أو واحدة، تلميذ، كتاب، رجل، مخلـــص، تلميـــذة، مجلة.

والمثنى: هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنـــها، وعطـــف مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجرّ بالياء[1] نحو: ﴿قال رجلان﴾[2].

والتثنية تكون للأسماء دون الأفعال والحروف. فإذا ثنيت الاسم المرفـــوع زدت في آخره ألفاً ونوناً. تقول في الرفع: قام الزيدان والعمران، فالألف حـــرف الإعـــراب، وهي علامة التثنية وعلامة الرفع، ودخلت النون عوضاً مما مع الاســـم الواحـــد مـــن الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وكُسرت لسكونها وسكون الألف قبلها[3]. فـــإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء مفتوحاً ما قبلها، تقـــول: مـــررتُ بـــالزيدين وضربت الزيدين، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة الجرّ والنصـــب، والنون مكسورة بحالها في الرفع. والمؤنث كالمذكر في التثنية، تقول: قامت الـــهندان، مررت بالهندين، ورأيت الهندين.

فإن أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة، تقول: قام غلاما زيدٍ، مررت بغلامـــي زيد، ورأيت غلامي زيد، وكان الأصل فيـــه: غلامـــان وغلاميـــن، فســـقطت النـــون للإضافة[4].

والجمع للأسماء دون الأفعال والحروف، وهو على ضربين: جمـــع تصحيـــح وجمع تكسير.

---

(١) همع الهوامع، ج١، ص١٣٣، وشرح شذور الذهب، ص٤٤، وشرح قطر الندى، ص٥٠.

(٢) سورة المائدة، آية ٢٣.

(٣) اللمع في العربية، ص١٩.

(٤) شرح شذور الذهب، ص٤٤، واللمع، ص١٩، والهمع، ج١، ص١٣٣-١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فجمع التصحيح (السالم) ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه، وهو على ضربين: جمع تذكير وجمع تأنيث[1].

أمّا جمع التذكير: وهو الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجرّ والنصب بالياء والنون. وإنّما يكون هذا الجمع للمذكرَيْنِ ممَّن يعقل، نحو: زيدٍ وعمرو. تقول في الرفع: قام الزّيدون والعمرُون، فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الرفع[2]، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها. فإن جررت أو نصبت، جعلت مكان الواو ياء مكسوراً ما قبلها، تقول: مررتُ بالزّيدين، وضربت الزيدين، فالياء حرف الإعراب وهي علامة الجمع وعلامة الجرّ والنصب. فإن أضفت هذا الجمع أسقطت نونه للإضافة، تقول: هؤلاء مسلمو زيدٍ، ومررت بمسلمي زيد، ورأيت مسلمي زيد[3]. والأصل فيه مسلمون ومسلمين، فسقطت النون للإضافة.

وإذا جمعت الاسم المؤنث زدت في آخره ألفاً وتاء، وتكون التاء مضمومة في الرفع، مكسورة في النصب والجرّ. تقول في الرفع: هؤلاء الهنداتُ، وفي الجرّ: مررتُ بالهندات، وفي النصب: رأيت الهندات. فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث، والتاء حرف الإعراب، وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجرّ والنصب[4].

فإن كان في الاسم المؤنث هاء التأنيث، حذفتها في الجمع، تقول في جمع "مسلمة": مُسلمات، وفي جمع "قائمة": قائمات، وكان الأصل: مُسلمتاتٌ وقائمتاتٌ، فحذفت التاء الأولى لئلا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث[5].

---

(١) اللمع، ص٢٠، شرح شذور الذهب، ص٥٤.

(٢) شرح قطر الندى، ص٥١-٥٢.

(٣) اللمع، ص٢٠-٢١.

(٤) شرح قطر الندى، ص٥٢، واللمع، ص٢١، وشرح شذور الذهب، ص٥٥.

(٥) اللمع في العربية، ص٢١، والهمع، ج١، ص١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن كانت فيه ألف التأنيث المقصورة، قُلبت في الجمع ياء، تقول في جمع "سُعدى". سُعديات، وفي جمع "حُبَارَى": حُباريات.

فإن كانت فيه ألف التأنيث الممدودة، قُلبت الهمزة في الجمع واواً، تقول في جمع "صحراء": صحراوات[1].

ثم جمع التكسير: وهو كل جمع تغيَّر فيه نظم المفرد وبناؤه، وإعرابه جار، على آخره كما يجري على المفرد، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيت دوراً وقصوراً، ومررت بدورٍ وقصورٍ[2].

ومن المجالس التي جاءت على المثنى والجمع المجلس (١٣١) حيث سأل ابن كيسان أحمد بن يحيى ثعلب[3].

عن قوله تعالى: ﴿**أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما**﴾[4] لماذا أعاد الضمير في "كانتا، وفتقناهما" بصيغة المثنى، السموات والأرض جمع؟ فقال ثعلب: لأن العرب إذا بدأت باثنين أو بجمع وعطفت على أي منهما واحدا أو بدأت بواحد وعطفت عليه مثنى أو جمعا فإنها تعد الجميع اثنين وردت الضمير إليهما بصيغة المثنى، ولا تلتفت إلى لفظ المثنى أو الجمع، وإنما تكتفي بالواحد عن الاثنين أو الجمع مثل هذه الآية، فبدأوا بجمع وهو السموات وأشركوا معه واحد وهو الأرض فعدّوا السموات شيئاً واحداً وأعادوا الضمير بصيغة المثنى.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص٥٨، وشرح قطر الندى، ص٥٢.

(٢) اللمع في العربية، ص٢٢.

(٣) الأشباه والنظائر، ٢٨/٣، ومجالس العلماء، ص٢٧٦.

(٤) سورة الأنبياء، آية ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما جاء المثنى والجمع أيضا في المجلس (٦٦) بين ثعلب والمـــازني[1] حيـــث سأل ثعلب المازني قائلاً جاءني الذي في الدار فجعلة كالجر والنصب وقال في الاثنيـن: جاء اللذان سافرا، ورأيت اللذين سافرا، فقال المازني: لأن التثنية لا تختلف طريقتها أي لا يختلف بناؤها، أما المفرد فتختلف أبنيته، وكذلك الجمع تختلف أبنيته، لذلك بنَيْتَـــهُما، فتقول: الذي والذين في كل حال فناقش هذا المجلس بناء الاسم الموصول الذي وتثنيتـــه وجمعه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) مجالس العلماء، ص١٤٧.

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث:

التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، وقد أجمع العلماء على أن التذكير أصل في الأسماء. قال سيبويه: (الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً)[1]. ولأن التذكير أصل لم يحتج إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق.

والتأنيث فرع عن التذكير، ومن أجل ذلك احتاج إلى علامة كاحتياج التعريف إلى علامة لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إلى علامة لأنها فروع الإيجاب[2].

والتأنيث الحقيقي هو: كل ما يلد ويبيض نحو: امرأة، وبقرة، ودجاجة، والمجازي هو غير ذلك نحو: حجرة، وعين، ونار.

والاسم المؤنث: هو ما فيه علامة التأنيث ظاهرة ومقدرة سواء كان حقيقياً أو مجازياً.

وعلامات التأنيث هي: تاء التأنيث، وألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، فالمؤنث الحقيقي الظاهر العلامة نحو فاطمة، وحبلى، ونفساء، والحقيقي المقدر العلامة نحو زينب وسعاد والمؤنث المجازي نحو: نار ودار وشمس.

وقد جاء التذكير والتأنيث في مجلس أبي حاتم مع التوّزيّ عند الأخفش[3].

قال حدثني أبو جعفر أحمد بن عبدالله[4]، عن أبي حاتم سهل بن محمد قال كنت عند أبي الحسن سعيد بن مسعده الأخفش وعنده التوّزيّ، فقال لي: يا أبا حاتم، ما صنعت في كتاب

---

(١) الكتاب، ج٢، ص٢٤١. والزجاجي، الجمل في النحو، ص٢٩١.

(٢) همع الهوامع، ٢٦٩/٢.

(٣) أمالي الزجاجي، ص٧٦، والأشباه والنظائر، ٢٢/٣.

(٤) هو أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، ورد ذكره في ترجمة أليه من بغية الوعاة، ص٢٩١. وكان قاضياً. وانظر أمالي الزجاجي، ص٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث:

التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، وقد أجمع العلماء على أن التذكير أصل في الأسماء. قال سيبويه: (الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً)[1]. ولأن التذكير أصل لم يحتج إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق.

والتأنيث فرع عن التذكير، ومن أجل ذلك احتاج إلى علامة كاحتياج التعريف إلى علامة لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إلى علامة لأنها فروع الإيجاب[2].

والتأنيث الحقيقي هو: كل ما يلد ويبيض نحو: امرأة، وبقرة، ودجاجة، والمجازي هو غير ذلك نحو: حجرة، وعين، ونار.

والاسم المؤنث: هو ما فيه علامة التأنيث ظاهرة ومقدرة سواء كان حقيقياً أو مجازياً.

وعلامات التأنيث هي: تاء التأنيث، وألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، فللمؤنث الحقيقي الظاهر العلامة نحو فاطمة، وحبلى، ونفساء، والحقيقي المقدر العلامة نحو زينب وسعاد والمؤنث المجازي نحو: نار ودار وشمس.

وقد جاء التذكير والتأنيث في مجلس أبي حاتم مع التوّزيّ عند الأخفش[3].

قال حدثني أبو جعفر أحمد بن عبدالله[4]، عن أبي حاتم سهل بن محمد قال كنت عند أبي الحسن سعيد بن مسعده الأخفش وعنده التوّزيّ، فقال لي: يا أبا حاتم، ما صنعت في كتاب

---

(١) الكتاب، ج٢، ص٢٤١. والزجاجي، الجمل في النحو، ص٢٩١.

(٢) همع الهوامع، ٢٦٩/٢.

(٣) أمالي الزجاجي، ص٧٦، والأشباه والنظائر، ٢٢/٣.

(٤) هو أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، ورد ذكره في ترجمة أبيه من بغية الوعاة، ص٢٩١. وكان قاضياً. وانظر أمالي الزجاجي، ص٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال وحضر ابن السجستاني فقال له: أوَجدْكَ التأنيث في شعر من لا ينكر صاحبه؟ فقال: هات، فأنشده:

تبرأ مـــن دم القتيـــل وبـــزّه وقد علقت دمَّ القتيل إزارها[1]

فانقطع وسكت الأصمعي ساعة، ثم قال: سلوا هذا الرجل عـــن هـــذا -يعنـــي الأخفش- فإن فيه شيئاً لم أقف عليه، أو لا أقف عليه، فسألنا الأخفش عن ذلك فقال: هذا قال لكم؟ يعني الأصمعي، فقلنا: نعم، فقال له: في علقت ضمير المرأة، فأبدل الإزار من ذلك الضمير فلذلك قال: علقت، فقال: الأصمعي قد وقع لي ما قال(٢): والمناظرة حول التأنيث والتذكير ولم يأخذ الأصمعي والأخفش بقول الأعشـــى جريـــاً علـــى مذهـــب البصريين الذي لا يقيس على القليل أو الشاذ، فذلك شأن الكوفيين، وقد فســـر الأخفـــش البيت بما يعيد الهاء في إزارها على الضمير المستتر في علقت وبذلك أبعد أن تكـــون التاء لتأنيث الإزار وادَّعى الأصمعي أنّ ذلك في علمه، ووافقه.

---

(١) مجالس العلماء، ص١٣٠، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر ديوان الهذليين، ج١، ص٢٦.

(٢) مجالس العلماء، ص١٣٠-١٣١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المبحث الرابع: النسب:

النسب إلى كل اسم بزيادة ياء مشدّدة مكسور ما قبلها تقول في النسب[1] إلى "زيد": زيدِيٌّ، وإلى "مُحمَّد": "مُحمَّدِيٌّ"[2].

والنسب في كلام العرب على ضربين:

- ضرب منه مسموع يُحفظ حفظاً، ولا يقاس عليه.

- ضرب منه يُدرك بالقياس.

فمن المسموع الذي لا يُقاسُ عليه، قولُهُم في النَّسب إلى "العالية": عُلْوِيّ"، وإلى "الشِّتاء: شَتَويْ"، وإلى "الرُّوح: رُوحَانيّ"، وإلى (الرَّيِّ: رازِيّ)، وإلى "مَرْو: مَـوْوَزِيّ"، وإلى "البصرة: بَصريّ". وهو كثير. وفي هذا دليلٌ على ما يَرِدُ منه خارجاً على القياس[3].

فأمّا المقيس منه: فإذا نسبت إلى اسمٍ على "فَعِيلَةٍ"، أو "فُعَيْلَةٍ"، حَذَفْتَ منه "الياءَ" و "هاءً" التأنيث، فقلت في "حَنِيفَة: حنفيّ"، وفي "جُذَيمَة: جُذَمِيّ" و "رُبيعَة: رَبَعِيّ". ورُبّما، جاءَ بعضه بالياء، كما قالوا في "عَمِيرَة: عَميريّ"[4].

وينسب إلى المقصور والمنقوص والممدود، وما كان آخره ياء أو تاء تأنيث، إلى غيرها من القواعد الخاصة بالنسب، وليس هذا مجال تفصيلها.

ونذكر المجلس التالي على النسب وهو مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي[5]:

---

(١) قال سيبويه: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة"، الكتاب، ج٢، ص٦٩.

(٢) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص٢٠٣.

(٣) الزجاجي، الجمل، ص٢٥٢.

(٤) الجمل، ص٢٥٣. وأوضح المسالك، ج٢، ص١٦٢.

(٥) أمالي الزجاجي، ص٤٠، والأشباه والنظائر، ج٣، ص١٨، والأغاني، ج٢٠، ص٢٢٣، ومجالس العلماء، ص٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جرت بين الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأبي محمد، يحيى بن المبارك اليزيدي (ت٢٠٢هـ) مناظرة في حضرة المهدي قبل أن يُستخلف بأربعة أشهر، وبدأت بسؤال من المهدي، فقال: كيف نسبوا إلى البحرين، فقالوا: بحراني، ونسبوا إلى الحصنين - وهي موضع وقلعة من نواحي الطائف- فقالوا: حصني ولم يقولوا حصناني، كما قالوا بحراني؟ فقلت -والقول لليزيديّ- أيها الأمير لو أنهم نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحري لالتبس فلم يُدْرَ: النسبة إلى البحرين وقعت أم إلى البحر[١]، فزادوا ألفاً ونوناً للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح روحاني ولم يكن للحصنين شيء يلتبس به، فقالوا حصني على القياس. فقال الكسائي: لمن بقربه لو سألني الأمير عنها لأجبت بأحسن من هذه العلّة، فسمعه اليزيدي فقال للمهدي: "أصلح الله الأمير إنّ هذا يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي، فقال: قد سألته، فقال الكسائي: أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا حصناني فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدة، فقالوا بحراني لذلك، فقلت -اليزيدي- فكيف تنسب إلى رجل من بني جنّان؟ إنْ لزمتْ قياسك قلت: جنّي، فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن[٢]، وإن قلت: جنّاني رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاث نونات"[٣]. "فقال لي المهدي وله تناظراً في غير هذا حتى نسمع، فتناظرا في مسائل..."[٤].

إنّ هذا المجلس بدأ بسؤال من المهدي إلى اليزيدي، وقد غلب عليهما البحث في الأصوات وما يترتب على تكرير الحروف مجتمعة من عدمه في موضوع النسب، وكذلك ذُكر فيها القياس منسوباً إلى الكسائي، حيث قال له اليزيدي: إنْ لزمت قياسك قلت كذا وإن قلت كذا رجعت عن قياسك غير أن الكسائي والكوفيين عامة معروف عنهم الركون إلى السماع.

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٨٨.

(٢) اليغموري، نور القبس، ص٨١.

(٣) مجالس العلماء، ص٢٨٩.

(٤) الأغاني، ج٢٠، ص٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الخامس: الاشتقاق:

إن الاشتقاق في اللغة يطلق على معان: هو "أخذ شق الشـــي، وهــو نصفــه، والاشتقاق في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد. واشتقاق الحرف مـن الحرف أخذه منه"[١].

وفي اللسان: "اشتقاق الشيء بنيانه"[٢]. إن النظرة في المعاجم العربية تدلنا علـى هذا المعنى اللغوي دون تغيير وتبديل. وقد جاء هذا اللفظ في المعنى نفسه، وهو أخــذ الكلمة من الكلمة، وفي الحديث القدسيّ: (أنا الرّحمن، خلقتُ الرحم وشـققت لـها مـن اسمي)[٣].

عرفنا في الحد اللغوي بأنّ اشتقاق الحرف من الحــرف أخــذه منــه، ووجّــه الصرفيون هذا الأصل اللغوي وعنوا به في كل عملية لغوية تتم لتوليد بعض الألفاظ من بعض، وذلك بأن ترجع جميع الألفاظ المشتقة إلى أصل واحد يحــدد مادتــها ويؤمــي بمعناها المشترك الأول، ويشير إلى المعنى الخاص الجديد. وقد عرفه القدمــاء: بأنــه "نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"[٤] بحــرف أو حركة وأن يزيد المشتق على المشتق منه.

وهذا التعريف يشمل الاشتقاق عنــد النحويــين والصرفيــين وعلمــاء اللغــة، فالنحويّون يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة، وهذا ينحصر في أربعة من المشتقات هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل والصرفيون

---

(١) القاموس المحيط، تاج العروس، الصحاح، الكليات. مادة (شق).

(٢) لسان العرب، مادة شقق.

(٣) البخاري في الأدب المفرد، ٣٤، الحديث ٥٣.

(٤) رسالة الاشتقاق، ١٧، وانظر المزهر، ج١، ص٣٤٦، والتعريفات، ص١٦، والعلم الخفّــاق مــن علــم الاشتقاق، ص٦٦، والمفتاح في الصرف، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي الحمد، ص٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجعلونه شاملاً لهذه الأنواع مضافاً إليها: اسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسما المرة، والهيئة، والمصدر الميمي[1].

وقد اختلف العلماء في تقسيم الاشتقاق كما اختلفوا في تعريفه، فذهب فريق منهم -على رأسهم السيوطي- إلى إنكار أي نوع من أنواع الاشتقاق ما عدا الصغير، وقد قسّم ابن جني الاشتقاق إلى نوعين: الصغير والكبير وأيدته طائفة من العلماء، ويضيف فريق من العلماء إلى هذين القسمين قسماً ثالثاً سمّاه الاشتقاق الأكبر، ومن ضمنهم عبدالله أمين ثم جاء قسم من المحدثين، كالأستاذ صبحي الصالح مضيفاً إليها نوعاً رابعاً وهو الاشتقاق الكبّار، أخيراً أتى محمد المبارك بقسم آخر جديد يسمّى بالاشتقاق المركب[2].

ومن المجالس العلمية على الاشتقاق مجلس أبي أبو مسلم مع معاذ الهرّاء:

وعُرف عن معاذ الهرّاء (ت ١٨٧هـ)[3] وهو أستاذ الكسائي والفرّاء عنايته بالصرف فقد سأل رجلاً يناظره: كيف تقول من (تؤزهم أزاً): "يا فاعل افعل" وصلها بـ"يا فاعل افعل" من: (وإذا المؤودة سئلت)[4]، فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه، فقام عنهم[5]، وأبو مسلم هذا مؤدب عبدالملك بن مروان، وحينما سمع كلامهم قال أبياتاً يهجو فيها النحاة، لأنه كان "قد نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه

---

(١) في علم الصرف، ص٢٣، والنحو والصرف، تصريف الأفعال والأسماء، ص٢٨-٢٩.

(٢) فقه اللغة، محمد المبارك، ص١٤٩.

(٣) توفي معاذ الهراء سنة ١٧٨ على الأصح "طبقات النحويين واللغويين، ١٢٥ هامش ٥. وينظر نزهة الألباء، ٥، في حين ذكر القفطي أن وفاته سنة ١٨٧هـ ثم عاد وذكر أنه توفي سنة ١٩٠هـ. وينظر إنباه الرواة، ج٣، ٢٨٩، ٢٩٥.

(٤) سورة التكوير، آية ٨.

(٥) إنباه الرواة، ج٣، ٢٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجعلونه شاملاً لهذه الأنواع مضافاً إليها: اسما الزمان والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسما المرة، والهيئة، والمصدر الميمي[1].

وقد اختلف العلماء في تقسيم الاشتقاق كما اختلفوا في تعريفه، فذهب فريق منهم -على رأسهم السيوطي- إلى إنكار أي نوع من أنواع الاشتقاق ما عدا الصغير، وقد قسّم ابن جني الاشتقاق إلى نوعين: الصغير والكبير وأيدته طائفة من العلماء، ويضيف فريق من العلماء إلى هذين القسمين قسماً ثالثاً سمّاه الاشتقاق الأكبر، ومن ضمنهم عبدالله أمين ثم جاء قسم من المحدثين، كالأستاذ صبحي الصالح مضيفاً إليها نوعاً رابعاً وهو الاشتقاق الكبّار، أخيراً أتى محمد المبارك بقسم آخر جديد يسمّى بالاشتقاق المركب[2].

ومن المجالس العلمية على الاشتقاق مجلس أبي مسلم مع معاذ الهرّاء:

وعُرف عن معاذ الهرّاء (ت ١٨٧هـ)[3] وهو أستاذ الكسائي والفرّاء عنايته بالصرف فقد سأل رجلاً يناظره: كيف تقول من (تؤزهم أزاً): "يا فاعل افعل" وصلها بـ"يا فاعل افعل" من: ﴿**وإذا المؤودة سئلت**﴾[4]، فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه، فقام عنهم[5]، وأبو مسلم هذا مؤدب عبدالملك بن مروان، وحينما سمع كلامهم قال أبياتاً يهجو فيها النحاة، لأنه كان "قد نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه

---

(١) في علم الصرف، ص٢٣، والنحو والصرف، تصريف الأفعال والأسماء، ص٢٨-٢٩.

(٢) فقه اللغة، محمد المبارك، ص١٤٩.

(٣) توفي معاذ الهراء سنة ١٧٨ على الأصح "طبقات النحويين واللغويين، ١٢٥ هامش ٥. وينظر نزهة الألباء، ٥، في حين ذكر القفطي أن وفاته سنة ١٨٧هـ ثم عاد وذكر أنه توفي سنة ١٩٠هـ. وينظر إنباه الرواة، ج٣، ٢٨٩، ٢٩٥.

(٤) سورة التكوير، آية ٨.

(٥) إنباه الرواة، ج٣، ٢٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

في النحو

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: حروف الجر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث
في النحو

المبحث الأول: المرفوعات:

أولاً: النواسخ:

تدخل على المبدأ والخبر أدوات خاصة قد تكون أفعالاً، وقد تكون حروفاً وتسمّى النواسخ لأنها تُحدث تغييراً في الجملة الاسمية التي تدخل عليها وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: نوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: كان وأخواتها، وما يشبهها من أفعال المقاربة، والحروف العاملة عمل (ليس). كان وأخواتها، أفعال ناقصة، ولم يستعمل سيبويه مصطلح الناقصة، غير أنه شرح معناه شرحاً وصفياً، فهو عنده: "الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"(١).

ونجد المُبرِّد يقول: "الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن، اعلم أن هذا الباب إنما مبناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت كان لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك"(٢).

ويُعدّ ابن السراج أول من استعمل مصطلح كان وأخواتها ليدلّ به على هذا النوع من الأفعال(٣). والظاهرة التي تجلب الانتباه أن الزجاجي عدّها حروفاً، قال:

---

(١) الكتاب، ج١، ص٤٥.

(٢) المقتضب، ج٣، ص٩٧.

(٣) الأصول، ج١، ص٩٢ وج٢، ص١٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى وأصبح، وصار وأضحى، وظل وبات، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما تصرف منها"[١]. ثم استعمل تعبير "كان وأخواتها"، عند ابن جني"[٢].

إن هذه الأفعال سميت بالأفعال الناقصة لأنها زمانية، ولا يجوز أن يقتصر على اسمها لعدم تمام المعنى، وذلك لعدم جواز إسنادها إلى فاعل، قال ابن السراج: "وكان وأخواتها إنما الفائدة في أخبارها. وقال الرضي: "إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل المرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء"[٣].

وتأتي كان زائدة للتوكيد، نحو قولك: زيد -كان- منطلق، وعلى هذا تكون كان غير عاملة، فهي لغو، دخولها في الكلام كخروجها منه، ويجوز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر[٤].

وكان التامة "الحدثية": وهي فعل تام كأي فعل آخر، تكتفي بالفاعل، وتحتوي الحدث مع الزمان، كقوله تعالى: ﴿**إلا أن تكون تجارة حاضرة**﴾[٥].

وقد أطلق عليها النحويون عدة تسميات كلها تؤدي إلى أنها تامة فهي ما جاء على وقع عند سيبويه[٦]. قال الشاعر:

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء[٧]

---

(١) الجمل، ص٣٢.

(٢) اللمع، ص٣٦.

(٣) شرح الكافية، ج٢، ص٢٩٠.

(٤) الأصول، ج١، ص١٠٦، وانظر: الجمل، ص٣٩، واللمع، ص٣٨.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٦) الكتاب، ج١، ص٤٦، ج١، ص١٠٥.

(٧) البيت للربيع بن ضبع في الأزهية، ص١٨٤، وحماسة البحتري، ص٢٠٢، وخزانة الأدب، ٣٨١/٧، وهمع الهوامع، ١١٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا الأخفش فقد تابع التّسمية السّابقة مرّة، فهي عنده: (كان التي هي "بقع" في المعنى)[1]، وفي موضع آخر نجده يختار تسمية أخرى، فهي عنده: (كان التي لا تحتاج إلى الخبر)[2]. وسمّاها الزّجاجي: "كان التّامة التي تكتفي باسم واحد لا خبر فيه، وتكون بمعنى الوقوع والحدوث"[3].

أمّا النوع الثاني الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو: إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، فمن النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتؤثر فيهما: (إنّ وأخواتها)، وهي حروف تعمل عكس ما تعمله (كان وأخواتها) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويسمّى الأول اسمها، كما يسمّى الثاني خبرها، وهذه هي اللغة المشهورة فيها[4]. وتسمّى بالحروف المشبهة بالفعل.

يقول سيبويه[5]: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تُصرّف تصرّف الأفعال وكما أن عشرين لا تُصرّف تصرّف الحروف التي أخذت من الأفعال، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ". ولم يذكر "أنّ" في هذه الحروف وربما عدها مع "إنّ" حرفاً واحداً لتشابه رسمها، وتابعه المبرّد في هذه التسمية الأخيرة، قال:

---

(١) معاني القرآن للأخفش، ص٢٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٣٤.

(٣) الجمل، ص٣٨.

(٤) وقد حكي عن بعض العرب أنهم ينصبون كلاً من المبتدأ والخبر إذا سبقته (إنّ وأخواتها) وذلك كقول الشاعر:

إذا اسودَّ جُنحُ الليل فلتأت ولتكن خُطاك خِفافاً إنّ حُرّاسَنا أُسداً

فقد نصب كُلاً من المبتدأ والخبر بعد (إنّ) وهما (حراسنا أسداً) وهي لغة غير مشهور، همع الهوامع، ج٢، ص١٤٨-١٤٩، وأوضح مسالك، ج١، ص١٧٢.

(٥) الكتاب، ج٢، ص١٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكـــأنّ، وليـــت، ولعلّ"[1].

وسمّاها الزّجاجي بتسمية أخرى تختلف لفظياً عن سابقتها، قال: "الحروف التـــي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إنّ وأنّ..."[2]. وقد استعمل مصطلح "إنّ وأخواتها بعـــد سيبويه، الرُّماني[3] ثم استعمله ابن جنّي[4]، وأمّا الزمخشري فقـــد اســـتعمل مصطلـــح (الحروف المشبَّهة بالفعل)[5] وهذه الحروف هي:

أ. **إنّ وأنّ:** وهما حرفا توكيد عند جميع النحويين[6]، وأضاف المبرّد لـــــ"إنّ" معنى الابتداء، قال[7]: (... و"إنّ" معناها الابتداء، لأنّك إذا قلـــت: إنّ زيـــداً منطلق، كانت بمنزلة قولك زيد منطلق في المعنى، وإن غيّرت اللفظ).

ب. **لكنّ:** وتفيد الاستدراك غالباً، والتوكيد على قلة، فمثال الأول قولنا: عليّ غنيٌّ لكنّه بخيلٌ، ومثال الثاني قولنا: لو جاءني عليٌّ لأكرمتُهُ ولكنّه لـــم يجـــيء، حيث إن عدم المجيء معلوم من قولنا (لو) فجاءت (لكـــنّ) مؤكـــدة لذلـــك. و(لكنّ) غير مركبة على الأصح.

ج. **ليت:** وتفيد التمني فيما يمكن حصوله أو يستحيل، وذلك مثل قولنـــا: ليـــت الشباب يعودُ يوماً، وليت النجاح سهل أما فيما يجب حصوله فلا تســـتعمل، فلا نقول، ليت غداً يجيء، لأن الغد واجب الحصول في وقته.

---

(١) المقتضب، ج٤، ص١٠٧، وانظر، ج٢، ص٣٤٠.

(٢) الجمل، ص٤٠.

(٣) معاني الحروف، ص١٠٩.

(٤) اللمع في العربية، ص٤١.

(٥) المفصل، ص٢٩٢. وأوضح المسالك، ج١، ص١٧٥.

(٦) الكتاب، ج٤، ص٢٣٣، وانظر: الأصول في النحو، ج١، ص٢٧٧، وج١، ص٣٢٣، والجمـــل، ص٤٠، ٤٢، واللمع في العربية، ص٤١.

(٧) المقتضب، ج٤، ص١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. **لعل**: وتفيد الترجي في كل أمر محبوب، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا**﴾[1] ومثل قولنا: "لعل الغائب يعود". كما تفيد الإشفاق في الأمر المكروه (وهو توقع الأمر المخوف) وذلك مثل قوله تعالى لنبيه: ﴿**فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك**﴾ ومثل قولنا: لعل المصيبة تقع، كما تفيد التعليل أحيانا، وذلك مثل قولنا للمخطئ: عفونا عنك لعلك تتوب. ومما تقدم نرى أن (لعل) تختص بالأمر الممكن أحيانا -كما في المثال السابق-، وهي ليست مركبة.

هـ. **كأن**: وتفيد التشبيه، وهي مركبة على الأصح من (كاف التشبيه، وأن) فمعنى كأن زيدا كأسد، ثم قدم حرف التشبيه للاهتمام به، ففتحت همزة (إن) لدخول حرف الجر عليها وهو (الكاف)[2].

لا النافية للجنس:

لقد تحدث عنها سيبويه في سياق حديثه عن النفي بـ(لا) فقال: (و"لا" تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها)[3] وقد سماها المبرد "لا التي للنفي، قال: "اعلم أن "لا" إذا وقعت على نكره نصبتها بغير تنوين، وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام، إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره)[4].

---

(١) سورة الطلاق، الآية ١.

(٢) وإلى عمل هذه الحروف في المبتدأ والخبر عكس عمل (كان) أشار ابن مالك بقوله: انظر: شرح ألفية ابن مالك للأندلسي، ج٢، ٢٥.

لأن، أن، ليت، لكن، لعل ... كأن عكس ما لكان عمل
كإن زيدا عالم بأني ... كفء ولكن ابنه ذو ضغن

(٣) الكتاب، ج٢، ص٢٧٤.

(٤) المقتضب، ج٤، ص٣٥٧-٣٦، وأوضح المسالك، ج١، ص١٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونجد هذه التسمية عند ابن السرّاج أيضاً مع شيء من الاختلاف. قال: (باب النفي بـ"لا"، الفتح الذي يشبه النَصب هو ما جاء مطّرداً في الأسماء النكرات المفردة، ولا تخصُّ اسماً بعينه من النكرات إذ نفيتَها بـ"لا")[1].

وتأتي (لا) لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها، ففي قولنا: لا رَجلَ في الدار، ففي هذا المثال حدث نفي (الوجود في الدار) عن جنس الرجل، وهذا يستلزم نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس، وتسمّى (لا) هذه (لا) التبرئة، أي أن المتكلم يبرئ الجنس، وينزهه عن الخبر[2].

وتعمل (لا) عمل (إنّ)، لأنها تشبهها في التوكيد، فكما تكون إنّ لتوكيد الإثبات، تكون (لا) لتوكيد النفي، فحملت عليها في العمل. غير أن (لا) يكون اسمها نكرة دائماً. ويشترط في (لا) لكي تعمل عمل (إن) الشروط الآتية[3]:

١. أن تكون نافية، فإن لم تكن نافية لم تعمل، وذلك كأن تكون زائدة كما تقول: تجنبت القوم فلم أكلم أحداً لا رجلاً ولا امرأة فالمعنى يستقيم بدون (لا) وهذا دليل على زيادتها.

٢. أن يكون منفيها الجنس.

٣. أن يكون نفي الجنس نصاً. فإن جاءت لنفي الوحدة، أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص، عملت عمل ليس.

٤. ألا يدخل عليها جار، فإن دخل عليها جار تسلط على النكرة بعدها ومنعها من العمل، كما في قولنا: سافرت بلا زاد.

---

(١) الأصول في النحو، ج١، ص٤٦١.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص١٩٤، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي، ج٢، ص٢٥-٢٦.

(٣) همع الهوامع، ج٢، ص١٩٤-١٩٩، وأوضح المسالك، ج١، ص١٩٣-١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥.أن يكون اسمها نكرة، فإن جاء بعدها معرفة أهملت وكررت مثل قولنا: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو.

٦.أن يكون اسمها متصلاً بها، فإن فصلت أهملت ووجب تكرارها أيضاً وذلك مثل قولنا: لا في الدّار رَجُلٌ ولا امرأة[١].

٧.أن يكون خبرها نكرة، وذلك مثل: لا طالب خير محروم.

واسم (لا) النافية للجنس نوعان[٢]:

أ- **معرب**: وذلك في حالتين:

الأولى: إذا وقع مضافاً إلى ما بعده، وذلك مثل قولنا لا بائع فاكهة في الطريق، ولا ناقضي عهد ممدوحون، فاسم لا في هذه الحالة معرب. منصوب بالفتحة في حالة الإفراد وبالياء في حالتي التثنية وجمع المذكر السالم.

الثانية: إذا وقع شبيهاً بالمضاف، ويقصد بالشبيه بالمضاف ما ذكر بعده شيء من تمام معناه. مثل قولنا: لا مقصراً في عمله ممدوح. فاسم (لا) في هذه الحالة معرب منصوب أيضاً بحسب نوعه.

ب- **مبني**: وذلك إذا وقع مفرداً، ويقصد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ويكون بناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً، فإن كان مفرداً بني على الفتح دون تنوين، مثل قولنا: لا رجل في الدّار، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بني على الياء[٣]. مثل: لا بخيلين ممدوحان.

وفي المجالس قراءات قرآنية جاءت مخالفة للقواعد وتدخل تحت باب النواسخ:

---

(١) همع الهوامع، ج٢، ص١٩٨.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص١٩٩-٢٠١، وشرح الألفية للأندلسية، ج٢، ص٥٩.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للأندلسي، ج٢، ص٦٣، وأوضح المسالك، ج١، ص١٩٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القراءة الأولى:

هي ﴿**إنّ الله وملائكتُه يُصلُّون عَلى النبي**﴾[1]، برفع "الملائكة"[2]، وقد وردت في المجلس رقم (٢٣) بين محمد بن سليمان الهاشمي والأخفش الكبير[3]: وقد دارت حول هذه القراءة قصتان:

القصة الأولى: قال المازني: غلط محمد بن سليمان يوماً فقرأ على المنبر (إنّ الله وملائكتُه يصلّون على النبي)، ثم استحيا أن يرجع ثم أرسل إلى النحويين، فقال: احتالوا لي، فقالوا: عطفت "وملائكته" على موضع "إنّ الله" وموضعه رفع، فأجازهم، ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أن يرجع عنها فيقال إنّ الأمير لحن[4].

القصة الثانية: قال الأخفش الكبير: كان أمير البصرة يقرأ: إنّ الله وملائكتَه، بالرفع فيلحن، فمضيت إليه ناصحاً، فتوعّدني، وقال: تلحّنون أمراءكم؟ ثم عُزل وَوليَ محمد بن سليمان، فقرأ مثله، فكأنه تلقّاها من المعزول فقلت في نفسي: هذا هاشميّ ونصيحته واجبة، فجَبُنتُ أنْ يلقاني بما لَقِي به مَنْ قبله، ثم حملت نفسي على نصيحته، فصرت إليه وقلت له: أيها الأمير، أنتم بيت الشرف، وأصل الفصاحة، وتقرأ "إنّ الله وملائكتَه" بالرفع، وهذا غير جائز، فقال الأمير: قد نصحتَ ونبّهتَ فجُزيتَ خيراً وأمر له ببغلة وغلام وبَدْرة وتَخْت ثياب"[5].

وجاء في هذا المجلس تفسير معانٍ نحوية:

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٥٦.

(٢) هي قراءة ابن عبّاس (البحر المحيط، ج٧، ص٢٤٨).

(٣) إنباه الرواة، ج٢، ص٤٣.

(٤) مجالس العلماء، ص٥٤.

(٥) البدرة، كيس فيه مال يتعامل به (المعجم الوسيط: بدر)، ج١، ص٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سأل مروان الأخفش عن قوله تعالى: ﴿**فإن كانتا اثنتين**﴾[1]، قائلا: أليس خبر كان يفيد معنى ليس في اسمها؟ قال: بلى، قال: فأخبرني عن (كانتا اثنتين) أليس قد أفاد بألف الاثنين معنى ما أراد فلم يحتج إلى الخبر؟ قال الأخفش: إنما أراد: فإن كان من ترك اثنتين ثم أضمر "من" وهو يريد معناها، فإضماره، "من" وهو يريد معناها أفاد معنى ما أراد.

قال المازني: لقد أفاد في الخبر ما لم يفد في الاسم، وذلك لما قال: "كانتا" كان يجوز أن يكون الخبر صغيرتين، فلما قال اثنتين اشتمل على الصغير والكبير، فأفاد معنى[2]. فجاء هذا المجلس في النواسخ واسم كان، والمقرر: أن الخبر هو الثاني في المعنى.

كما جاء هذا المجلس بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي[3] حول قول الفرزدق:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[4]

قال الأصمعي: فمن قال فعولان جعله نعتا للعينين، وجعل كانتا مكتفيا، لا يحتاج إلى خبر. فيكون مثل قولك للشيء تمدحه: قال الله كن فكان، وقال ابن الأعرابي: من قال: فعولين جعله خبر كان، أي فكانتا فعولين، وقال غيره: يجوز أن يكون منصوبا على القطع، أي أعني فعولين وتم الكلام عند فكانتا[5]. فنجد تعدد الأوجه الإعرابية في النواسخ، وفي ذلك نجد الاختلاف بين السماع والقياس. فابن اللغة يقول شيئا والنحوي يحتكم إلى القاعدة.

---

(١) سورة النساء، آية ١٧٦.

(٢) مجالس العلماء، ص٧٦، المجلس: ٣٥.

(٣) الأشباه والنظائر، ٨٤/٣، والأغاني، ١١٧/١٦.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص٢١٣، والأغاني، ١١٧/١٦.

(٥) مجالس العلماء، ٨٥-٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي النواسخ جاء هذا المجلس بين ثعلب والمازني حول خبر لا النافية للجنس أيكون نكرة أو معرفة.

قال المازني لا يجوز أن تقول: لا رجل زيد، مطلقا، سواء أكررت "لا" أم لم تكررها، لأن اسم "لا" إذا لم يكن شيئا بعينه لم يكن خبرها شيئا بعينه، قال ثعلب: في قولك: لا رجل أفضل منك، خبر لا أليس شيئا معروفا بعينه، قال المازني: لا لأن أفضل منك صفة للخلق، قال ثعلب: إن خبر لا في قولك: لا موضع صدقة أنت، معرفة، قال المازني: إن كلمة "موضع" ظرف، كأنه قال: لا أنت في موضع صدقة، ولم يحتج إلى تكرير لا، لأنه كالمثل، لأن لا إذا وقعت على معرفة فلابد من تكرير الكلام، فأنت معرفة ولكنه كالمثل، والمثل يجيء على خلاف الباب، مثل قولهم: "أساء سمعا فأساء جابة" والقياس فأساء جوابا أو إجابة، لكن لا يجوز في المثل إلا ما حكي. قال ثعلب: قال الشاعر:

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي

أليس ذو الفقار معرفة وعلي معرفة، فقال المازني: معناه: لا سيف موجود إلا ذو الفقار، ولا فتى موجود إلا علي، والعرب توسعت في حذف خبر لا، ألا ترى أنك تقول: لا بأس ولا ضير، تحذف الخبر، وقولهم: لا عليك، أشد من هذا، ومعناه لا بأس عليك.

وفي النواسخ جاء هذا المجلس بين سيبويه وحماد بن سلمة[1] في تصحيح الخطأ: أملى حماد بن سلمة على سيبويه شيئا من الحديث، فكان مما أملاه: "صعد رسول الله ﷺ الصفا" فقال سيبويه: الصفاء، بالمد، فقال له حماد: يا فارسي: لا تقل الصفاء، لأن الصفا مقصور، فكسر سيبويه القلم، وقال لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية:.

---

(١) نزهة الألباء، ص٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأملى حماد على سيبويه قول رسول الله ﷺ: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال له حماد لحنت يا سيبويه فيما قلت، إنما هو استثناء، فقال له سيبويه: لأطلبن علما لا تلحنني معه، فمضى ولزم مجلس الأخفش والخليل وسائر النحويين[1]. فجاء هذا المجلس في النواسخ وفي سبب انصراف سيبويه إلى النحو.

وفي النواسخ جاء مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي بحضرة الرشيد[2]:

سأل الكسائي قائلا: انظروا في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خربا نقر عنه البيض صقر[3]

لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي: قد أقوى[4] الشاعر، فقال اليزيدي للكسائي: انظر جيدا، فقال: أقوى؟ لابد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد، الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهر مهر، فقال: له يحيى بن خالد، ائتكنى بحضرة أمير المؤمنين، وتكشف رأسك! والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع فعلك، فقال: لذة الغلب أنستني من هذا ما أحسن[5]. وهنا قضية لغز، ويمكن القول إنها ليست قضية لغوية.

وكان بعد مناظرة الكسائي واليزيدي بحضور المهدي في النسب. ويقول اليزيدي: ثم تفاوضنا الكلام إلى أن قلت له: كيف تقول: إن من خير القوم وأفضلهم أو

---

(١) مجالس العلماء، ص١٥٤-١٥٥.

(٢) مجالس العلماء، ص٢٥٥، ومعجم الأدباء، ج١٣، ص١٧٨، وابن خلكان، ج٢، ٢٣١.

(٣) إرشاد الأريب، ١٣، ١٧٨. والخرب: ذكر الحبارى (طائر) جمعه خراب وأخراب وخربان. (المعجم الوسيط، مادة خرب. والمعنى لا يحاول الصقر استخراج صقر من بيضة الحبارى.

(٤) أقوى: من الإقواء وهو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعا وآخر مجرورا (الوافي في العروض والقوافي، ص٢١٥).

(٥) مجالس العلماء، ص٢٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خيرهم بتة زيد، فأطرق مفكرا وأطال الفكر، فقلت أصلح الله الأمير، لأن يجيب فيخطئ فيتعلم أحسن من هذه الإطالة"[1].

فقال: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتة زيدا، فقلت له: أخطأت. قال: كيف؟ لرفعك خيرهم قبل أن تأتي باسم إن ونصبك زيدا بعد الرفع وهذا لا يجيزه أحد. فقال شيبه بن الوليد عم ذفافة، متعصبا له: لعله أراد بأو – بل، فقلت: هذا المعنى لعمري معنى فلقنه الكسائي فقال: ما أردت غيره، فقلت: أخطأتما جميعا لأنه غير جائز إن من خير القوم وأفضلهم بل خيرهم زيدا، فقال المهدي للكسائي: ما مر بك مثل اليوم، قال: فكيف الصواب عندك؟ قلت: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتة زيد، على معنى تكرير إن، فقال المهدي: قد اختلفتما وأنتما عالمان، فمن يفصل بينكما؟ قلت: فصحاء الأعراب المطبوعون، فبعث إلى أبي المطوق فوافقني[2] ويلاحظ في هذا المجلس أنه تناول مسائل إعرابية في الحروف المشبهة بالفعل، وقد ظهر فيها مصطلح اسم أن حيث ذكره اليزيدي، وهو بصري تتلمذ لابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد كما هو معروف، كما أن الاحتكام إلى فصحاء الأعراب قد كان الفيصل في المجلس، ويبدو أن ذلك سنة من سنن المناظرة اللغوية وللزجاجي رأي في هذا المجلس مفاده أن "المسألة" مبنية على الفساد والمغالطة، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد، وجواب اليزيدي أيضا غير جائز عندنا لأنه أضمر إن وأعملها وليس من قوتها أن تضمر فتعمل، فأما تكريرها فجائز، قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام. قال الله عز وجل: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾ فجعل إن الثانية واسمها وخبرها خبر عن الأولى. قال الشاعر:

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٩٠.

(٢) أمالي الزجاجي، ص٤٠. والأغاني، ج١٨، ص٧٦. والأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٠.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إن الخليفـــة إنّ الله ســـــربله سربال ملك به تزجي الخواتيم

ثم يقول الزجاجي والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إن مـــن خـــير القـــوم وأفضلهم أو خيرهم البتة زيد.

فيضمر اسم إن فيها، ويُستأنف ما بعدها، وذكر سيبويه أن البتـــة مصـــدر لـــم يستعمله العرب إلا بالألف واللام، وإن حذفهما منهما خطأ[١].

ثانياً: الفاعل:

الفاعل عند ابن السراج[٢]: "هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ويجعـــل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن.

وهو عند ابن جني[٣] وابن الأنباري[٤]: "كل اسم ذكرته بعـــد فعـــل، وأســـندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه".

وقال ابن برهان العكبري[٥]: "الفاعل هو الاسم الذي يجب تقدم خبر عليه بمجرد كونه خبراً، ومن حكمه أن يرتفع بالفعل، ويستقلا بالفائدة ويصح السكوت عليهما".

وقال الزمخشري[٦]: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً".

الفاعل عند الجزولي[٧] والشلوبين[٨]: "كل اسم أُسند إليه فعل أو اسم في معنـــى الفعل وقدما عليه أبداً".

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٩٢-٢٩٣، وأمالي الزجاجي، ٤١-٤٢، والأشباه والنظائر، ج٣، ص٢١.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٧٢-٧٣.

(٣) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص٣١.

(٤) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٧٧، وانظر: منثور الفوائد، لابن الأنباري، ص٣٠.

(٥) ابن برهان العكبري، شرح اللمع في العربية، ج١، ص٤١.

(٦) الزمخشري، المفصّل، ص١٨.

(٧) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص٥.

(٨) الشلوبين، التوطئة، ص١٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر ابن يعيش تعريفات للفاعل عند النحويين منها قولهم[١] "إنه كل اسم تقدمه فعل غير معبر عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم".

وقال أبو حيّان الأندلسي[٢] "الفاعل اسم سبقه رافعه لفظاً ونسبة على طريقة فعل أو فاعل ورتبته التقديم على المفعول".

وقال أيضاً[٣]: "هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه، أو تركه فالمفرغ له العامل يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً أو مقدراً" وقال المرادي[٤]: "الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جارٍ مجراه".

وقال ابن هشام[٥]: "الفاعل اسم صريح، أو مؤول به أسند إليه فعلٌ، أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة، واقعاً منه، أو قائماً به".

فالفاعل كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه، وهو اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر، أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد -لا تدخل كان وأخواتها في هذا- مقدم هذا الفعل عليه أبداً ويكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم لا للمجهول[٦] وقد درس سيبويه الفاعل وقسّمه تقسيماً دقيقاً كما يلي:

١. الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول[٧] وهذا هو فاعل الفعل اللازم.

٢. الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً[٨].

وهذا القسم هو: فاعل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد بتعبير المتأخرين.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي، تقريب المقرب، ص٤٤.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٧٩.

(٤) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٣.

(٥) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص١٨٠.

(٦) المقرب، ص٥٣، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٠٠.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٣.

(٨) الكتاب، ج١، ص٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ولكن لنا أن نقتصر على واحد منهما ولنا أن نعدّيه إلى المفعولين معاً وذلك نحو: أعطى عبدالله زيداً درهماً[١].

٤. الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لنا أن نقتصر على واحد منهما دون الآخر، وذلك نحو: حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباه، وخال عبدالله زيداً أخاك[٢].

٥. الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لنا أن نقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله زيداً بشراً أباك[٣].

لقد رأينا من تعريف النحويين للفاعل أنه ما أسند إليه فعل مبني للمعلوم فعلى هذا نقول: أن الفعل الذي أسند إلى هذا الفاعل هو فعل دون الالتفات إلى المفعول ولذلك أرى أن سيبويه قصد إلى تقسيم الفعل من خلال الفاعل لا إلى تقسيم الفاعل، فالفاعل هو الفاعل سواء أكان فعله الذي أسند إليه لازماً أم متعدياً إلى مفعول أم إلى مفعولين أم إلى ثلاثة مفاعيل، ولذا فقد تجاوز المتأخرون عن سيبويه هذا التقسيم فلم يتبعوه.

ومما له علاقة بالفاعل في المجالس العلمية موضوع الدراسة دراسة تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل.

إن الفعل يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً، وكان من حق التأنيث ألا يلحق الفعل لأنه من خصائص الفاعل ولكن لما كان الفاعل كجزء من الفعل فقد جاز أن يدل ما اتصل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة (يكتبون – تكتبان – تكتبين) إذ النون المتصلة بالفاعل الضمير هي علامة رفع الفعل.

---

(١) الكتاب، ج١، ص٣٧.

(٢) الكتاب، ج١، ص٣٩.

(٣) الكتاب، ج١، ص٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثال تأنيث الفعل للفاعل المؤنث: قامت فاطمة وطلعت الشمس... وهكذا ولا فرق في التأنيث بين الفعل الماضي الذي يدل على تأنيثه بالتاء الساكنة في آخره وبين الفعل المضارع الذي يدل على تأنيثه بالتاء في أوله كما نقول: تقوم فاطمة، وتطلع الشمس.

حكم تاء التأنيث مع الفعل الماضي:

وتلحق تاء التأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثا. إما وجوبا وإما جوازا[1].

١- تلحقه وجوبا في موضعين:

الأول: إذا كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل عائدا على مؤنث سابق على الفعل سواء أكان هذا السابق مؤنثا حقيقا أم مجازيا، وذلك مثل قولنا: هند قامت (أي هي) والشمس طلعت (أي هي) والفاطمتان قامتا والعينان نظرتا، ولو انفصل الضمير لم تلتزم التاء مثل فاطمة ما قام إلا هي ولكن التأنيث جائز.

الثاني: إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث لم يفصل بينه وبين الفعل فاصل مثل: قامت فاطمة وقامت الهندان ولو فصل بين الفعل والفاعل فاصل ففي هذه الحالة لم تلزم التاء، وذلك مثل: ما قام إلا هند، وما حضر إلا الهندان وما قام إلا الهندات، ولكن التأنيث هنا جائز وليس بواجب[2].

٢- وتلحقه التاء جوازا في المواضع التالية:

الأول: إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مجازي التأنيث متصلا أو منفصلا عن الفعل، كما تقول: طلعت الشمس وسقطت لبنة. أو طلعت اليوم الشمس أو سقطت الآن لبنة، أو طلع الشمس وسقط لبنة.

---

(١) همع الهوامع، ج٢، ص٢٦٩، وأوضح المسالك، ج١، ص٢٤١.

(٢) د. عبدالحميد طلب، تهذيب النحو، ج٢، ص١٦-١٧، وأوضح المسالك، ج١، ص٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث وقد فصل بينه وبين الفعل فاصل غير (إلاَّ) كما تقول: قامت اليوم فاطمة، وقام اليوم فاطمة، وحضر الآن الهندات وحضرت الآن الهندات وهكذا.

الثالث: إذا كان الفاعل ضميراً غير متصل بالفعل سواء أعاد على مؤنث حقيقي أم عاد على مؤنث مجازي كما تقول: فاطمة ما قامت إلاَّ هي والشمس ما طلعت إلاَّ هي أو فاطمة ما قام إلاَّ هي، والشمس ما طلع إلاَّ هي... وترك التاء في هذا الموضع أرجح من إثباتها[1].

الرابع: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث وقد فصل بين الفعل والفاعل (بإلا) والحذف أحسن من الإثبات في هذه الحالة وذلك كقولنا ما جاء إلاَّ فاطمة، وما جاءت إلاَّ فاطمة. حيث أنث الفعل (برئت) بالتاء للفاعل المؤنث الحقيقي المفصول (بإلا) وكان الأحسن حذف التاء كما قدمنا.

الخامس: إذا كان الفاعل جمع تكسير وذلك مثل قولنا: حضر الأولاد وحضرت الأولاد، وسافر الرجال وسافرت الرجال فينزل في هذه الحالة منزلة الفاعل الظاهر المؤنث المجازي مثل: سقطت لبنة وسقط لبنة ويلحق بذلك ما يجيء في صورة جمع المؤنث السالم ودلالته على المذكر السالم مثل: طلحة وطلحات فتقول: جاء الطلحات، وجاءت الطلحات.

كذلك يلحق بهذا النوع في جواز التأنيث اسم الجمع كنسوة ورهط وركب (اسم الجمع ما لا واحد له قياساً من لفظه) ومثاله قول الله تعالى: ﴿**وقال نسوة في المدينة**﴾ حيث ترك التاء في (قال) لأن الفاعل اسم جمع (نسوة) ويمكن أن يقال في غير القرآن "قالت نسوة" كذلك يلحق به في جواز التأنيث اسم الجنس وهو ما يفرق بينه

---

(١) الكتاب، ج٢، ص٢٤١، والجمل في النحو، ص٢٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبين واحدِه بالتاء مثل: شجر وشجرة، وبقر وبقرة، وثمر وثمـــرة، أو بالياء كـروم ورومي، وهند وهندي.

السادس: فاعل نعم وبئس المؤنث الحقيقي المتصل بالفعل وذلك مثل قولنا: نعم الفتاة، ونعمت الفتاةُ وبئس الجارة وبئست الجارة، وإثبات التاء (أي تأنيث الفعل لهذا الفاعل) أحسن من تركها[1].

ومن المجالس التي كانت حول الفاعل هذا المجلس: وكان بين الأصمعي وابـن الأعرابي عند سعيد بن سلم[2]. وكان ابن الأعرابي يؤدب ولد سعيد، فأنشد الغلام (ولـد سعيد) أبياتاً روّاه إياها ابن الأعرابي حتى وصل إلى هذا البيت:

سمينُ الضَّواحي لم تؤرِّقهُ ليلةٌ وأنعَمَ أبكارُ الهموم وعُونُـها[3]

ورفع "ليلة" فقال الأصمعي للولد: من روّاك هذا؟ فقال مؤدبي، وأحضـر ابـن الأعرابي لينشد البيت، فرفع "ليلة" فأخذ الأصمعي ذلك على ابن الأعرابي، وفسر البيت قائلاً: إنما أراد: لم تؤرقه ليلةٌ أبكارُ الهموم، بنصب ليلة ورفع أبكـار وعـون: جمـع عوان، وأنعم: أي زاد على هذه الصفة وقوله: "سمين الضواحي" يريد ما ظهر فيه وبـدا سمين، ثم قال لسعيد بن سلم: من لم يحسن هذا فليس موضعاً لتأديب ولدك، فنحاه[4] فقد جاء هذا المجلس عن الفاعل، ونجد فيه نقد السماع: فكان الاختلاف في المجلـس بيـن الرفع على الفاعلية والنصب على الظرفية.

كما روى المازني (ت ٢٤٩هـ) في مجلس آخر مناظرة جرت بين الأصمعـي وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) قال: "كان الأصمعي وأبو الحسـن يقولان: الإزار مذكر، ويرددان قول الأعشى:

---

(١) تهذيب النحو، ج٢، ص١٨-١٩. وأوضح المسالك، ج١، ص٢٤٤.

(٢) إنباه الرواة، ج٣، ص١٣٣. والمزهر، ج٢، ص٣٧٩.

(٣) الحيوان، ج٣، ص٥٣.

(٤) مجالس العلماء، ص١٦، المجلس: ٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كتميُّـل النشـــــوان يَـــرْ فلُ في البَقيرِ وفي الإزارة[1]

قال وحضر ابن السجستاني فقال له: أوجدُكَ التأنيث في شـــعر مـــن لا يُنكـــر صاحبه؟ فقال هات، فأنشده:

تبرأُ من دمِّ القتيـــلِ وبَـــزِّه وقد عَلِقَتْ دمَ القتيل إزارُهـــا

فانقطع وسكت الأصمعي ساعةً، ثم قال: سلوا هذا الرجل عـــن هـــذا -يعنـــي الأخفش- فإن فيه شيئاً لم أقف عليه، أولاً أقف عليه، فسألنا الأخفش عن ذلك فقال: هـذا قال لكم؟ يعني الأصمعي، فقلنا: نعم، فقال له: في علقت ضمير المرأة، فأبدل الإزار من ذلك الضمير فلذلك قال: علقت، فقال الأصمعي قد وقع لي ما قال"[2].

والمجلس حول التأنيث والتذكير، ولم يأخذ الأصمعي والأخفش بقول الأعشـــى جرياً على مذهب البصريين الذي لا يقيس على القليل أو الشاذ، فذلك شأن الكوفيين، وقد فسَّر الأخفش البيت بما يعيد الهاء في (إزارها) على الضمير المستتر فـــي (علقـــت)، وبذلك أبعد أن تكون التاء لتأنيث الإزار، وادّعى الأصمعي أن ذلك في علمه، ووافقـــه. فجاء هذا المجلس حول تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل.

ثم في المجلس ١٣١: حيث يتحدّث هذا المجلس عن ظاهرة نحوية ليست في كل كتب النحو، وخاصة في كتب النحو التي بين أيدينا. وهذا المجلس الذي جاء فيـــه هـــو التطابق بين الضمير ومرجعه. (في المطابقة بين الفعل والفاعل).

سأل ابن كيسان أحمد بن يحيى ثعلب[3]، عن قولـــه تعـــالى: ﴿**أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما**﴾[4]، لماذا أعاد الضمـــير، فـــي

---

(١) مجالس العلماء، ص١٣٠، وديوان الأعشى، ص١١١.

(٢) مجالس العلماء، ص١٣٠-١٣١. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر ديوان الهذليين، ج١، ص٢٦.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٨. والزجاجي، مجالس العلماء، ص٢٧٦.

(٤) سورة الأنبياء، آية ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"كانتا، وفتقناهما" بصيغة المثنى، السموات، والأرض جمع؟ فقال ثعلب: لأن العرب إذا بدأت باثنين أو بجمع، وعطفت على أي منهما واحدا أو بدأت بواحد وعطفت عليه مثنى أو جمعا فإنها تعد الجميع اثنين، وردت الضمير إليهما بصيغة المثنى، ولا تلتفت إلى لفظ المثنى أو الجمع، وإنما تكتفي بالواحد عن الاثنين أو الجمع، مثل هذه الآية، فبدأوا بجمع وهو السموات وأشركوا معه واحد وهو الأرض، فعدوا السموات شيئا واحدا، وأعادوا الضمير بصيغة المثنى.

وهناك وجه آخر وهو أن تحمل السموات على المعنى، فردوا السموات إلى سماء[1].

ومثل ذلك قول الشاعر (الفرزدق):

تذكرت بشرا والسماكين أيهما على من الغيث استهلت مواطره

عد السماكين شيئا واحدا بالرغم من تثنيته وأشركه مع "بشرا" وأعاد عليهما ضمير المثنى في "أيهما" ويمكن أن تحمل كلمة "السماكين" على معنى "نجم" فيكون واحدا.

وقال ثعلب: قال رؤبة:

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق[2]

فقال ابن كيسان: ألا تقول "كأنه" فتحمله، على الخطوط أو "كأنهما" فتحمله على السواد والبلق؟، فغضب وقال: كأن ذلك بها توليع البهق فذهب إلى المعنى والموضع (يريد ثعلب بهذا التفسير: أنه استعمل الضمير في "كأنه" استعمال

---

(١) قال أبو حيان في تفسير ذلك: "قال الزجاج: السموات جمع أريد به الواحد، ولهذا قال: كانتا رتقا، لأنه أراد السماء والأرض، ومنه (أن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) جعل السموات نوعا والأرضين نوعا فأخبر عن النوعين كما أخبر عن اثنين". وقال الحوفي: كانتا رتقا، والسموات جمع، لأنه أراد الصنفين. (أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، (٣٠٨).

(٢) ديوان رؤبة، ص١٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسم الإشـــارة، كمـا فـي قولـه تعـالى: ﴿**ذلك بأنهم لا يُصيبُهم ظَمَأٌ ولا نَصَبٌ ولا مخمَصَةٌ في سبيل الله ولا يطئُون مَوْطئاً يغيظُ الكفَّار ولا ينالون من عَدوٍّ نيلاً إلاَّ كُتِبَ لهم به عَمَلٌ صالح**﴾[1]. فأفرد الضمير فـي "بـه" إجـراء لـه مجـرى اسم الإشارة، كأنه قيل: إلاَّ كتب لهم بذلك[2].

وقال ثعلب: "وقال (الله) في القرآن ﴿**وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه**﴾[3]، فردَّ إلى النَّعم لأنَّه يكفي من الأنعام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) سورة التوبة، آية ١٢٠.

(٢) عظيمة، عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسـلامية، ج١، ص٤٧.

(٣) سورة النحل، الآية ٦٦.

المبحث الثاني: المنصوبات:

أولاً: الحال:

الحال في اللغة هو نهاية الماضي وبداية المستقبل[١] وأما في الاصطلاح فقد عرّفه ابن السراج بقوله[٢]: "هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلاَّ صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة".

وقال الزجاجي[٣]: "كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرف، وقد تم الكلام دونه". وقال ابن جني[٤] والدينوري[٥] والصقلي[٦] وابن يعيش[٧]: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به".

وقال ابن برهان العكبري[٨]: "الحال زيادة في الخبر، وذلك أن قولهم جاء زيد، جملة خبرية قد انعقدت بها الفائدة فاستغنت وصح السكوت عليها، فإن قلت: "راكباً" فقد زدت في الفائدة، والزيادة فضلة، والفضلة منصوبة، واعلم أن الزيادة والمزيد عليه يقعان معاً في الزمان".

وقال السيوطي[٩]: "الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه".

---

(١) لسان العرب، (حول)، ج١١، ص١٩٠، وانظر: التعريفات، ص٨٥.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٢١٣-٢١٤.

(٣) الزجاجي، الجمل في النحو، ص٣٥.

(٤) ابن جني، اللمع في العربية، ص٦٢.

(٥) الدينوري، ثمار الصناعة، ص١٤١.

(٦) الصقلي، مقدمة في النحو، ص٦٦.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٥٥.

(٨) العكبري، شرح اللمع، ج١، ص١٣٢.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالحال هو اسم نكرة فضلة منصوب يبين الهيئة التي كان عليها الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل[1].

والأكثر في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة[2].

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتَصف بها، نحو "جاء زيدٌ راكباً" و " راكباً": وصف منتقل؛ لجواز انفكاكه عن "زيد" بأن "يجيء ماشياً. وقد تجيء الحال غير منتقلة[3]، أي وصفاً لازماً، نحو "دعوت الله سميعاً" و"خلق الله الزَّرافَة يديها أطول من رجليها". فـ"سميعاً، وأطولَ"، أحوال، وهي أوصاف لازمة. وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثر ذلك في مواضع: فيكثر مجيء الحال جامدةً إن دلت على سعر، نحو" بعه مُدّاً بدرهم" فمداً: حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى بعهُ مُسعِّراً كل مد بدرهم". ويكثر جمودها -أيضاً- فيما دلَّ على تفاعُل، نحو "بعتُهُ يداً بيد" أي: مُناجزةً، أو على تشبيه، نحو "كرَّ زيدٌ أسَداً": أي مشبهاً الأسد، و:يداً و"أسداً" جامدان، وصحّ وقوعُهُما حالاً لظهور تأوُّلهما بمشتق -كما تقدّم- وقولُ النحويين "إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة" معناه أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم[4].

---

(١) انظر: التعريفات، ٨٥، والكليات، ج٢، ص١٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون، ج٢، ص١٢٠، وأسرار العربية، ص١٩٠، وشرح قطر الندى، ص٢٣٤.

(٢) شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٢٦.

(٣) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى:﴿**وخلق الإنسان ضعيفاً**﴾.

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها نحو قوله تعالى:﴿فتبسم ضاحكاً﴾ وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿**لآمن مَن في الأرض كلهم جميعاً**﴾. وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى:﴿**أنزل إليكم الكتاب مفصلاً**﴾.

(٤) شرح شذور الذهب، ص٢٤٤، شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد بقيت خمسة مواضع أخرى:

الأول: أن تدلّ الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجـــلاً رجـــلاً. تريـــد مرتبين.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعـــالى: ﴿**قرآناً عربياً**﴾ وقوله تعالى: ﴿**فتمثّل لها بشراً سوياً**﴾[1] وتسمّى هذه الحـــال: الحـــال الموطئة"[2].

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿**فتم ميقات ربه أربعين ليلة**﴾[3].

الموضع الرابع: أن تدل الحال على طور فيه تفضيل، نحو قولهم: هذا بســـراً[4] أطيب منه رطباً.

الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها[5]، كقولك: هذا مالك ذهباً، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتماً وكقوله تعـــالى: ﴿**وتنحتون الجبال بيوتاً**﴾ أو تكون الحال أصلاً لصاحبها كقولك: هـــذا خاتمك حديداً، وكقوله تعـــالى: ﴿**أأسجد لمن خلقت طيناً**﴾[6]. ومذهـــب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة، وأن ما ورد منـــها مُعرَّفـــاً لفظاً فهو منكّرٌ معنىً، كقولهم: اجتهد وحدَك، وكلمتُه فاهُ إلى فيَّ، فوحدك،

---

(١) سورة مريم، الآية ١٧.

(٢) شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٢٩.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) البُسْر: ثمر النخل قبل أن يُرطِب، المعجم الوسيط، ج١، ص٥٥.

(٥) شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٢٩. وأوضح المسالك، ص٣١٢.

(٦) سورة الإسراء، الآية ٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفاهُ: أحوال، وهي معرفة، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: اجتهد منفـــرداً، وكلمته مشافهة[١].

وجاء بحث الحال في المجلس (٦٨)، حيث تعددت الوجوه الإعرابية في الخلاف بين الرفع والنصب[٢] وذلك حول قوله تعالى: ﴿هذا بعلـــي شـــيخا﴾[٣] حيـــث تعـــددت القراءات في الآية الكريمة السابقة، فقد قرأ السبعة بنصب "شيخا".

وقرئ في الشواذ برفعها -وقد تقدمت أوجه الرفع كما قلت- أما النصب فعلـــى الحال من اسم الإشارة[٤].

ثانياً: التمييز:

التمييز لغة من الميز، الذي هو التمييز بين الأشياء، تقول: مزت بعضـــه عـــن بعض، فأنا أميزهُ مَيْزاً، أي أعزله وأفرزه، وكذلك ميّزتُهُ تمييزاً[٥].

أمّا التمييز في الاصطلاح فقد عرّفه الزجاجي بقوله[٦]: "كل اسم نكرة جاء بعـــد عدد منون، أو فيه نون أو نيّة تنوين".

أمّا الرّماني[٧] وابن الأنباري[٨] فقد عرّفا التمييز بقولهما: "التمييز تبيين النكـــرة المفسِّرة للمبهم".

---

(١) شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٣٠-٦٣١. وشرح شذور الذهب، ص٢٥٠-٢٥١.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا المجلس في موضوع الإعراب والبناء من هذا البحث.

(٣) سورة هود، آية ٧٢.

(٤) مجالس العلماء، ص١٥٠، والتبيان للعكبري، ج٢، ص٧٠٧.

(٥) لسان العرب، ميز، ج٥، ص٤١٢.

(٦) الزجاجي، الجمل، ص٢٤٢.

(٧) الرّماني، الحدود، ص٦٩.

(٨) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّف ابن جنّي[١] والدينوري[٢] التمييز بقولهما: "تخليص الأجناس بعضها من بعض".

وقال الزمخشري[٣]: "التمييز رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته".

وعرفه ابن يعيش بقوله[٤]: "رفع الإبهام وإزالة اللبس والتنبيه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا".

وعرفه ابن الحاجب[٥] والأسفراييني[٦] والشريف الجرجاني[٧] بقولهم: "التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة".

فالتمييز: هو كل اسم نكرة تضمن معنى "من" لبيان ما قبله من إبهام، سواء كان إبهام ذات أو إبهام نسبة.

فمثال ما يبين إبهام الذات قولك: معي خمسة عشرَ قرشاً، وعندي شبرٌ أرضاً، واشتريت قدحاً أرزاً.

ومثال الثاني: عليٌّ أكثر منك مالاً، وطاب محمد نفساً.

ومن المجالس على التمييز هذا المجلس: حيث جاء هذا المجلس بين الخليل بن أحمد والليث بن المُظفَّر حول تعليل ظاهرة نحوية، وهي تمييز العددين: ثلاثمائة، وثلاثة آلاف: فما بالهم قالوا ثلاثمائة وما أشبه ذلك فميزوه بالواحد، وقالوا ثلاثة آلاف

---

(١) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص٦٤.

(٢) الدينوري، ثمار الصناعة، ص١٤٢.

(٣) الزمخشري، المفصل، ص٦٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٠.

(٥) الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص٢١٥.

(٦) الاسفراييني، لباب الإعراب، ص٣٣٢.

(٧) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونحوها فميزوه بالجمع؟ قيل لأن ثلاثمائة وما أشبهها مشابهة لعشرين وثلاثين ونحوهما عَقْدُها يختلف عما قبلها، فتقول مثلاً سبعة عشر رجلاً، وثمانية عشر، وتسعة عشر، ثم تقول عشرين، فنجد أنّ لفظ عشرين يختلف عن لفظ ما قبلها، كما في ثمانمائة وتسعمائة، ثم تقول: ألف فنجد أنّ لفظ ألف يختلف عما قبله، فلما اشتبها جعل تمييزهما بالواحد، بعكس الألف، عقده لا يختلف عما قبله تقول: ثمانية آلاف، تسعة آلاف، ثم تقول في العقد: عشرة آلاف، ليس هنا اختلاف بين عشرة آلاف وما قبلها، فتقول: عشرة آلاف كما تقول عشرة أثواب[١].

ثالثاً: الاشتغال:

عرّفه ابن الحاجب[٢] والشريف الجرجاني[٣] بقولهما: "ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه".

وعرّفه ابن عصفور[٤] فقال: "هو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه".

وقال ابن هشام[٥] وابن عقيل[٦] والشيخ الأزهري[٧]: "أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه".

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٥٠.

(٢) الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص١٦٢.

(٣) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٢٤٨.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٦١، والمقرب لابن عصفور، ج١، ص٨٧.

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٤٢٦، ٢١٤، وقطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص١٩٢.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٥١٧.

(٧) الشيخ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الأشموني[1]: "أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أو ملابسه لو تفرّغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسَّر به.

فالاشتغال: أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير ذلك الاسم أو فيما لابس ضميره ويكون ذلك بحيث لو فرغ الفعل من الضمير أو ملابسه وسُلّط على الاسم المتقدّم لنصبه، مثل: محمد أكرمته، فمحمد اسم متقدّم، وأكرم فعل متأخر عنه وهو ناصب للضمير العائد على محمد، ولو حذف الضمير وفرغ الفعل لكان (محمد) مفعولاً مقدماً لأكرم في قولك (محمداً أكرمت).

ويقوم الاشتغال على ثلاثة أركان هي: مشغول عنه، ومشغول، ومشغول به[2]، ونجد الاشتغال عند عبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، فهما يقرآن قول الله عز وجل ﴿**الزانية والزّاني فاجلدوا**﴾[3] بالنصب[4] أو يقرآن بالنصب[5] أيضاً قوله سبحانه ﴿**والسارق والسارقة فاقطعُوا أيديَهُما**﴾[6] عندما يقرآن بالنصب، فإن ذلك يكف الأنظار إلى البناء على الفعل المشغول بالضمير فالوجه في القياس قوي، حتى أن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة الرفع التي أبت العامة إلاّ القراءة بها[7] والرفع عند سيبويه على أنهما مبتدآن.

---

(١) الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص١٨٧.

(٢) شرح الكافية، ج١، ص١٧٨، وأوضح المسالك، ج٢، ص٤، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٥١٦.

(٣) سورة النور، آية ٢.

(٤) البحر المحيط، ج٦، ص٤٢٧.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، ص٣٣، والبحر المحيط، ج٣، ص٤٧٦.

(٦) سورة المائدة، آية ٣٨.

(٧) الكتاب، ج١، ص٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال ابن مضاء: "جعلهما (أي سيبويه) مبتدأين، ولم يجعل فعلي الأمر خبرين عنهما: لكنه جعل الخبرين محذوفين تقديرهما: في الفرائض، أو فيما فرض عليكم الزانية والزاني"[1] لأجل الأمر.

ومن المجالس في باب الاشتغال باب الحذف للعامل في المفعول به في أسلوب الاشتغال، وجاء هذا المجلس بين مروان بن المهلب النحوي والأخفش[2] سأل مروان الأخفش عن قوله: زيداً ضربته أم عمرا، ألستَ إنما تختار نصب "زيداً" بفعل محذوف يفسّره المذكور؟ قال الأخفش: بلى، قال مروان: فأنت إذا قلت: أزيد ضربته أم عمرو فالفعل قد استقر عندك أنه قد حدث، وإنما تستفهم عن غيره عمن وقع به الضرب، فالاختيار الرفع، قال الأخفش: والقياس عندي هو.

قال أبو عثمان المازني: وهو القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على نصب هذا، لما كان معه الحرف (همزة الاستفهام) الذي هو في الأصل بالفعل أولى[3].ونلاحظ في المجلس ربط النحو بالمعنى. فقد كان بعض النحاة يتمسكون بالقياس والقواعد، وإن كان ذلك لا يتفق مع المعنى ولا يناسبه.

وجاء هذا المجلس في الاشتغال أيضاً، حيث جاء بين الأصمعي وأبي عثمان المازني[4] ونلاحظ ربط النحو بالمعنى في هذا المجلس.

قال المازني للأصمعي: ما تقول في قول الله عزّ وجل: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[5]؟ فقلت: سيبويه يذهب إلى أنّ الرفع أقوى من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالضمير، ولأنه ليس في التركيب ما يوجب النصب أو ما يرجحه، ولكن أبَتْ

---

(١) كتاب الردّ على النحاة، ص١٢٠.

(٢) بغية الوعاة، ص٣٩٠.

(٣) مجالس العلماء، ص٧٧.

(٤) معجم الأدباء، ج٧، ص١٢٥.

(٥) الآية ٤٩ من سورة القمر. والنصب قراءة الجمهور. وقرأ أبو السمال وقوم من أهل السنة بالرفع، تفسير أبي حيّان، ج٨، ص١٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عامة القراء إلاَّ النصب، ونحن نقرأها كذلك اتّباعاً، لأنّ القراءة سنة، فقال الأصمعي للمازني: ما الفرق بين رفع (كل) ونصبها في المعنى؟ فعلمت مراده وخشيت أن يُغْوِيَ بي العامة فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل وتعاميتَ[1]، انتهى.

ويذكر ابن الأنباري[2] الفرق بين النصب والرفع بقوله: "وإنما ذهبوا إلى النصب بتقدير (خلقنا)، لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع ألا ترى أنك إذا قلت: إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر، بالنصب على تقدير: (خلقنا كل شيء بقدر)، كان مُتَمَحِّضاً للعموم، ولا يجوز أن يكون "خلقنا" صفة "شيء" لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يكون تفسيراً لما يعمل فيما قبلها، وإذا لم يكن خلقناه صفة لـ(شيء)، لم يبق إلاَّ أنه تفسير للناصب لـ(كل)، وذلك يدل على العموم، واشتمال الخلق على جميع الأشياء، وإذا قلت: إنا كلُّ شيء خلقناه بقدر، بالرفع، جاز أنْ يُظن أنّ (خلقنا) صفة (شيء) و(بقدر) يتعلق بتقدير كائن، لا بـ(خلقنا)، فلا يكون متمحضاً[3] للعموم، لأنه يصير المعنى: أن كل شيء مخلوق لنا بقدر فيحتمل أن يكون ههنا ما ليس بمخلوق من الأشياء. بخلاف النصب، فإنه لا يحتمل إلاَّ العموم فلهذه الفائدة من العموم اختارت الجماعة النصب على الرفع".

رابعاً: المفعول فيه (الظرف):

عرّف المبرد الظروف بقوله[4]: "أسماء الزمان والأمكنة".

وعرّفه ابن جنّي[5] وابن الأنباري[6]، وابن الشجري[7] بقولهم: "كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى "في" وليست في لفظه".

---

(١) مجالس العلماء، ص١٩٤.

(٢) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص٤٠٦-٤٠٧.

(٣) المحضْ: كلُّ شيء خَلَص حتى لا يشوبه شيء يخالطه، المعجم الوسيط، ج٢، ص٨٦٢.

(٤) المبرّد، المقتضب، ج٣، ص١٠٢.

(٥) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص٥٥.

(٦) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١٧٧.

(٧) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج٢، ص٢٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرّفه ابن الحاجب بقوله[1]: "ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان".

أمّا ابن عصفور فقد عرّفه بقوله[2]: "كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجاز أو عددهما أو أضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدّرين في محلين للفعل وفاعله ومفعوله إذا كان له مفعول".

وقال الأسفراييني[3]: "المفعول فيه: ما وقع الفعل فيه زمان أو مكان مما يصح فيه تقدير "في".

وقال الاستراباذي[4]: "المفعول فيه: هو المقدّر بـ"في" في زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور".

فالظّرف[5]: ما ضمن معنى "في" باطّراد[6]؛ من اسم وقت، أو اسم مكانٍ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُه على أحدهما -أو جار مجراه- أي مجرى الظرف زماناً كان أو مكاناً - فالمكان والزمان- كامكُثْ هُنا أزْمُناً.

والناصب للمفعول فيه: "هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقع في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدّراً نحو: زيد أمامك. والقتالُ يوم الجمعة، فالعامل فيهما "كائن" أو "مستقر" وهو مقدّر لا ملفوظٌ به"[7].

---

(١) الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص١٨٣.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٤٤٩.

(٣) الاسفراييني، لباب الإعراب، ص٢٨٥.

(٤) الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص١٨٤.

(٥) الظرف: تسمية البصريين. أما المفعول فيه فتسمية الكوفيين.

(٦) أي باستمرار في جميع الأحوال مع سائر الأفعال.

(٧) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين:

قال أبو حيان: "أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى "إذ" ومنه الحديث: "ساعةُ يومِ الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة"[1].

وذكر الزنجاني: أنها بحسب ما تضاف إليه وتصرفها متوسط قال تعالى: ﴿**هذا فراق بيني وبينك**﴾[2]، ﴿**لقد تقطع بينكم**﴾[3] بالرفع، ﴿**مودة بينكم**﴾[4] بالجر. ولا تضاف إلاَّ إلى متعدد ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالآية الأولى وإذا لحقتها الألفُ، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجمل سواء كانت اسمية كقوله فبينما نحنُ نرقبه أتانا[5]. ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعلية، وقال: لا تضاف إلاَّ إلى الاسمية وأول البيت ونحوه على إضمار "نحن".

وزعم ابن الأنباري أن "بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن الجملة بعد "بينا" و "بينما" مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر، مذهب الجمهور.

وذهب الفارسي وابن جني إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ولأن "بين" تقع على أكثر من واحد لأنها وسط، ولابد من اثنين فما فوقهما.

---

(١) همع الهوامع، ج٣، ص٢٠١.

(٢) سورة الكهف، آية ٧٨.

(٣) سورة الأنعام، آية ٩٤.

(٤) سورة العنكبوت، آية ٢٥.

(٥) الهمع، ج٣، ص٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تضاف بينا إلى مصدر قال: بينا تعنُّقه الكماة وروغه[1] وألحق بعضهم "بينما" بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو بينما قام زيد قام عمرو.

وقال أبو حيان: والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا.

ولا تضاف "بينا" إلى مفرد غير مصدر وفاقاً. قال أبو حيان: "وسببه أنها تستدعي جواباً فلم يقع بعدها إلاَّ ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات[2]. وقد يحذف خبر المبتدأ بعد "بينا" و "بينما" لدلالة المعنى عليه كقوله: "فبينما العسر"[3].

قال أبو حيان: "وبإضافة "بينا" إلى المصدر احتج أبو علي أن "بينا" ليست محذوفة من بينما، كما قال بعضهم، لأن "بينما" لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ"ما" داخلة على الجملتين"[4].

وتركب "بين" كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله:

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يَسقُط بين بينا[5]

الأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركّب الاسمان تركيب خمسة عشر.

فإن أضيف صدر بين و بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمزة: التسهيل بين بين، وزوالها كقولك: بينُ بينٍ أقيس من الإبدال وإن أضيف إليها تعيّن زوال الظرفية، ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بينَ بينَ بالفتح، وقال: الصواب: همزة بينِ بينٍ بالإضافة[6].

---

(١) ديوان الهذليين، ج١، ص١٨، وابن يعيش، ج٤، ص٩٩، والهمع، ج٣، ص٢٠٣.

(٢) همع الهوامع، ج٣، ص٢٠٤.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) ديوان عبيد بن الأبرص، ص١٣٦.

(٦) الهمع، ج٣، ص٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المجالس على الظرف "بين" المجلس التالي: وجاء هذا المجلس بين المازني وأبي يعلى بن أبي زرعة في تفسير الإعراب[1].

قال أبو يعلى: قرأ المازني (لقد تقطّع بينكم)[2]، برفع "بيـــن" وقـــال المـــازني: أنشدني الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء:

كأن رماحنا أشـــطان بـــئر بعيد بيـــن جاليـــها جـــرور

برفع "بين"، وهو ظرف في الأصل، فصيره اسما ورفعه، وقال: أنشـــدني الأصمعـــي (لأبي ذؤيب الهذلي):

إذا هي قـــامت تقشـــعر شـــواتها ويُشرِق بَيْنُ اللَّيت منا إلى الصُقلِ[3]

قلت: فمن قرأ بينكم؟ قال: يريد ما بينكم، قلت: فتحذف الموصول وتترك الصلة؟ قال: نعم، أقول: الذي قام وقعد زيدٌ، ومعناه: الذي قام والذي قعد زيـــد، وقـــد حـــذف الموصول في كتاب الله جلَ وعز مثـــل قولـــه تعـــالى: ﴿**إنّ المُصَّدِّقين والمصَّدِّقاتِ وأقرضُوا الله قرْضاً حَسَناً**﴾[4] معناه: والذين أقرضوا الله.

إذ:

من الظروف المبنيّة "إذ" والدليل على اسميتها قبولها: التنوين والإخبار بها نحو: مجيئك إذ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: "بعد إذ هَدَيتنا[5] وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكـــون ظرفـــاً للوقـــت الماضي.

---

(١) مجالس العلماء، ص١٤٣.

(٢) الآية ٩٤ من سورة الأنعام. وقرأ بالنصب "بينكم" نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر. وقرأ الباقون بالرفع على الاتساع في الظرف إذا أسند إليه الفعل، نظير قوله تعالى: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ بالجر. اتحـــاف فضلاء البشر، ص٢١٣.

(٣) شواتها: أطراف جسمها – الليت: صفحة العنق – الصقل: الخاصرة (المعجم الوســـيط: مـــادة: شـــواى، وليت، وصقل)، وشرح ديوان الهذليين، ص٩٠، ولسان العرب، ١٤/٤٤٧، وجمهرة اللغة، ص٢٤٠.

(٤) سورة الحديد، آية ١٨.

(٥) سورة آل عمران، آية ٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا وقال جماعةٌ منهم ابن مالك: نعم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**يومئذ تحدّث أخبارها**﴾[1] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب "ونفخ في الصور"[2] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام: ويحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿**فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم**﴾[3] فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في "إذ"، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا[4].

وتلزم إذ الظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حينئذ، ويومئذ، و"بعد إذْ هَدَيتنا"[5] ورأيتك أمس إذ جئت.

وجوّز الأخفش والزجاج وابن مالك: وقوعها مفعولاً به نحو ﴿**واذكروا إذ كنتم قليلاً**﴾[6]: وبدلاً منه نحو: ﴿**واذكرْ في الكتاب مَريمَ إذا انتبذت**﴾[7].

والجمهور لا يثبتون ذلك. ووافقهم أبو حيان: قال: لأنه لا يوجد في كلامهم: أحببت إذ قدم زيد، ولا كرهت إذْ قدم.

وتخريجه سهل، وهو أن تكون "إذْ معمولةً لمحذوف يدلّ عليه المعنى، أي: اذكروا حالتكم، أو قضيتكم[8] أو أمركم، وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى:

---

(١) سورة الزلزلة، آية ٤.

(٢) سورة الكهف، آية ٩٩.

(٣) سورة غافر، الآيتان ٧٠، ٧١.

(٤) المغني، ج١، ص٧٥. وهمع الهوامع، ج٣، ص١٧٢.

(٥) سورة آل عمران، آية ٨.

(٦) سورة الأعراف، آية ٨٦.

(٧) سورة مريم، آية ١٦.

(٨) همع الهوامع، ج٣، ص١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿**واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً**﴾[1] فإذ ظرف معمول لقوله: "نعمة الله". وهذا أولى من إثبات حكم كليّ بمحتمل بل بمرجوح.

وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ، فقال في قراءة بعضهم: ﴿**لمن منَّ الله على المؤمنين**﴾[2] إنه يجوز أن التقدير: منّة[3] إذ بعث. وأن تكون "إذ" في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً"[4].

وتلزم إذ الإضافة إلى جملة، إما اسمية نحو: ﴿**واذكروا إذ أنتم قليل**﴾[5] ﴿**إذ هما في الغار**﴾[6] أو فعلية.

ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتك إذ زيد قام. ووجه قبحه أنّ "إذ" لما كانت لما مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن.

ويشترط في الجملة ألاَّ تكون شرطية، فلا يقال: أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكرمك، ولا إذ من يأتك تكرمه إلاَّ في ضرورة.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها "إذ" فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله.

والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً[7] والتقدير إذ ذاك كذلك.

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٦٤.

(٣) المغني، ج١، ص٧٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) سورة الأنفال، آية ٢٦.

(٦) سورة التوبة، آية ٤٠.

(٧) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لابن المعتز، شرح شواهد المغني للسيوطي، ص٢٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض منها التنوين. قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿**وأنتم حينئذ تنظرون**﴾[1]، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم. وهي حينئذ عند الأخفش معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءً، وقد جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بأنه قد سبق لـ(إذ) حكم البناء.

والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف[2].

وتزاد (إذ) للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿**ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنّكم في العذاب مشتركون**﴾[3]، أي لأجل حكمكم في الدنيا، ﴿**وإذ لم يهتدوا به فسيقولون**﴾[4]، ﴿**وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلاّ الله فأووا**﴾[5] وهي حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ.

وترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد: "بينا" و "بينما" كقوله "فبينما العُسر إذ دارت مياسير"[6]. وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيان إقراراً لها على ما استقر لها، وابن مالك والشّلوبين: الثالث.

---

(١) سورة الواقعة، آية ٨٤.

(٢) همع الهوامع، ج٣، ص١٧٥.

(٣) سورة الزخرف، آية ٣٩.

(٤) سورة الأحقاف، آية ١١.

(٥) سورة الكهف، آية ١٦.

(٦) قيل: لحريث بن جبلة، وقيل: لعشير بن لبيد العذري وصدره: فاستقدر الله خيراً وارضينّ بـه. أسرار العربية، ص٢٥٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ص٢٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل "بينا" و"بينما" محذوف يفسره الفعل المذكور.

وقال الشلوبين: "إذ" مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في "بينا"، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و"إذ" بدل منهما(١).

وذكر لـ"إذ" معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة.

قال أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة، وحملاً عليه آيات، منها قوله تعالى: ﴿**وإذ قال ربك للملائكة**﴾(٢).

والثاني: التحقيق كقد، وحملت عليه الآية، قال في "المغني": وليس القولان بشيء(٣).

واختار ابن الشجري: أنها تقع زائدة بعد "بينا"، و"بينما" خاصة. قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد. وهذا الفعل هو الناصب لـ"بين" فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف(٤).

وحول الظرف إذ: وفي تفسير المعنى النحوي ما جاء في المجلس رقم (٥٥) بين أبي العباس ثعلب ومحمد بن يزيد المبرد(٥).

---

(١) همع الهوامع، ج٣، ص١٧٦.

(٢) سورة الحجر، آية ٢٨.

(٣) المغني، ج١، ص٧٧.

(٤) الهمع، ج٣، ص١٧٧.

(٥) مجالس العلماء، ص١١٩ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد سألهما محمد بن طاهر قائلاً: خَبِّراني عن قول الله عز وجل: ﴿**إذ الأغلالُ في أعناقهم**﴾[1]، أليس "إذْ" تكون لما مضى؟ قال ثعلب: بلى قال ابن طاهر: الأمر لم يقع، فقال ثعلب: قال الفراء: إنّ الأفعال الماضية تحل محل المستقبلة، لأن الله تعالى قد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، وليس لما عَلِم خَلْف، فقال ابن طاهر: ما رأيك يا مبرد: فقال: أما قوله: إنّ الله قد أحاط بكل شيء علماً، وجميع ما ذكر حق، غير أن الله تعالى خاطبنا بلسان عربي مبين، فمن كلام العرب: إذا جاء عمرو أُكْرِمَ خالداً، فتلخيص الآية: قول الله تعالى: ﴿**الذين كذّبوا بالكتاب وبما أرْسَلنا به رُسُلَنا فسوف يعلمون**﴾[2]، لما لم يقع، فتقديره إذا كان إثم وقعت الأغلال في أعناقهم، انتهى المجلس.

ولقد تعرّض العكبري لهذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿**ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أنّ القوة لله جميعاً**﴾[3]، قال: "وأما "إذ" فظرف، وقعت هنا بمعنى المستقبل، ووضعها أن تدل على الماضي إلاّ أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال بإذ كما يحكى بالفعل، وقيل: إنه وضع "إذ" موضع "إذا" كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما، وقيل: إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا، فجعل المستقبل منه كالماضي، إذ كان المجاور للشيء، يقوم مقامه"[4].

---

(١) سورة غافر، آية ٧١.

(٢) سورة غافر، آية ٧٠.

(٣) سورة البقرة، آية ١٦٥.

(٤) إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص٧٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قبل وبعد:

لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها، وتُعرب في بقيتها. فتعـــرب إذا أضيفـــت لفظاً، نحو: جئت من قَبْلِ زيدٍ"[١]. أو حُذف المضاف إليه ونُويَ اللفظ، كقوله:

ومِنْ قبلِ نادى كلُّ مولـــى قرابـــةٍ فما عَطَفَتْ مَوْلىً عليه العواطف[٢]

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تنوّن إلاَّ إذا حذف ما تضاف إليه. ولم يُنوَ لفظهُ ولا معناه، فتكون -حينئذ- نكرة، ومنه قراءة من قرأ: "لله الأمر مِنْ قبلٍ ومَـن بعدٍ" بجر "قبل، وبعد" وتنوينهما[٣].

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعرَب فيها.

أمّا الحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي إذا حُذف ما تضاف إليه ونُوِيَ معنـاه دون لفظه؛ فإنها تبنى حينئذ على الضم، نحو "لله الأمرُ من قبلُ ومن بَعْدُ"[٤].

ومن المجالس العلمية جاء هذا المجلس بين أبي الحسن بن كيســـان مـــع أبـــي العباس المبرد. حيث جاء هذا المجلس في تعليل بناء "قبل وبعد" قال ابن كيسان للمبرد. لم بنيت "قبل وبعد" على الضم إذا قطعا عن الإضافة؟ فقال المبرد: لأن قولك: جئتك قبل وبعد، وجئتك من قبل ومن بعد، إنما هو في موضع نصـــب أو خفـــض، فكرهـــوا أن يبنوهما على الفتح فيشبه حركة ما عدلوهما عنه، لأن الفتح بغير تنوين يكـــون جامعـــاً للنصب والخفض، فبنوهما على الضم لعدلهما عن هذين الوجهين ليخرجوهما عن حـــد إعرابهما البتة[٥].

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٢.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك، ١٥٤/٣، وشرح التصريح، ٥٠/٢، وشرح قطـــر النـــدى، ص٢٠، وهمع الهوامع، ٢١٠/١.

(٣) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٢. وشرح شذور الذهب، ص٢٣٤.

(٤) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٤.

(٥) مجالس العلماء، ص٢١٨-٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: المجرورات:

أولاً: الممنوع من الصرف:

الصّرف في اللغة: هو ردّ الشيء عن وجهه. والصرف: أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرّف الشيء: أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر[١].

وفي الاصطلاح: هو التنوين الدّال على أمكنية الاسم في باب الاسمية[٢]، وعليه، فإنّ الاسم المنصرف هو ما دخله التنوين والكسر للضرورة أو الخفّة أو التناسب[٣]. وأما ما لا يُجرّ بالكسرة ولا يقبل التنوين، فقد اشتهر عنه مصطلح الممنوع من الصرف، قال محمد التهانوي[٤]: (غير المنصرف يسمّى بالممتنع والمنعي أيضاً، لمنعه الكسرة والتنوين، ويسمّى المنصرف: المُجرى، وغير المنصرف بغير المُجرى) والمُجرى وغير المُجرى من مصطلحات الكوفيين[٥].

ولقد استعمل البصريون عدة مصطلحات في تعبيرهم عن الممنوع من الصرف وهي:

١. **المتروك صرفه:** وهو من استعمال سيبويه[٦].

٢. **ما لا ينصرف:** وقد استعمله سيبويه[٧] والمبرّد[٨] وابن السراج[٩] وابن جنّي[١٠].

---

(١) لسان العرب (صرف)، ج٩، ص١٨٩-١٩١.

(٢) معجم النحو، ص٣٦٧.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ج٤، ص٢٤٢.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، ج٤، ص٢٤١.

(٥) معاني القرآن للفراء، ج١، ص٤٢.

(٦) الكتاب، ج٣، ص١٩٦.

(٧) الكتاب، ج٣، ص١٩٧، ١٩٨، ٢١٥، ٢٢٧.

(٨) المقتضب، ج٣، ص٣٠٩، ٣٣٨.

(٩) الأصول، ج٢، ص٩٤.

(١٠) اللمع، ص١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. **غير المنصرف:** واستعمل هذا اللفظ عند كل من المُبرِّد[١] والزَجّاجي[٢]... إلى غير ذلك من مسميات أخرى. وجميع هذه المصطلحات متقاربة من حيث اللفظ كما يظهر، ومعناها واحد.

والممنوع من الصرف: يجرّ بالفتحة: إن لم يضف أو لم تدخل عليه "أل" نحو: مررتُ بأحمد. فإن أضيف، أو دخلت عليه "أل" جرّ بالكسرة نحو: مررت بأحمدكم، وبالأحمد[٣].

والعلل المانعة من الصرف تسعة يجمعها قول الشاعر:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيبُ
والنُونُ زائدة من قبلها ألفُ ووزن فعلٍ وهذا القول تقريبُ

المعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي.

فيمنع مع الصرف ثلاثة أشياء: العدل كمثنى وثلاث، ووزن الفعل كأحمر، وزيادة الألف والنون كسكران.

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان. وأربعة أخرى وهي: العجمة كإبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب، والتركيب كمعديكرب وألف الإلحاق كأرطى.

وما استقل بالمنع شيئان: ألف التأنيث مطلقاً، وصيغة منتهى الجموع.

ومما لا ينصرف لعلة واحدة: الاسم يمنع من الصرف معرفة ونكرة، وهو نوعان:

الأول: ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، وهو يمنع من الصرف، سواء كان نكرة نحو: ذكرى وصحراء، أم معرفة نحو: ليلى وزكريا.

---

(١) المقتضب، ج٣، ص٣١١.

(٢) الجمل، ص١٦٥.

(٣) همع الهوامع، ج١، ص٧٦، ٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسواء كان مفرداً أم جمعاً نحو: مرضى وجرحى، وأصدقاء وعلماء، وسواء أكان من الأسماء كما مر أم من الصفات نحو: حبلى وصغرى وكبرى، ونحو: حمراء وعذراء وحسناء[1].

وقد استقلت ألف التأنيث بالمنع من الصرف لأنها قائمة مقام شيئين: **الشيء الأول**: معنوي وهو التأنيث، لأنه فرع عن التذكير، **والشيء الثاني**: لزوم ألف التأنيث بخلاف التاء فإنها في تقدير الانفصال غالباً. ولزوم علامة التأنيث هنا بمنزلة العلّة الثانية[2].

الثاني: الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل نحو: منابر ومساجد ومدارس، ومصابيح وعصافير وتماثيل.

وضابطه أنه الجمع الذي فتح أوله وكان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، سواء أكان مبدوءاً بميم زائدة أم لا. فيدخل فيه نحو: ضوارب، وقناديل، وسلاطين، ويسمّى هذا الجمع صيغة منتهى الجموع.

ومن المجالس العلمية على الممنوع من الصرف جاء هذا المجلس بين الكسائي وابن أبي عيينة[3] في تصحيح الخطأ:

سأل ابن أبي عيينة الكسائي عن "أوْلق" ينصرف أو لا ينصرف فقال الكسائي: أوْلق على وزن أفعل لا ينصرف قال ابن أبي عيينه: خطأ والله! فذهبا إلى يونس وسألاه عن أولق، فقال: هو فوعل، وليس بأفعل، لأن الهمزة فاء الفعل، لأنك تقول: رجل

---

(١) همع الهوامع، ج١، ص٨٠-٨٢.

(٢) قال ابن مالك:

فألفُ التأنيث مطلقاً مَنَعْ صَرْفَ الذي حَوَاهُ كيفما وقع

انظر: همع الهوامع، ج٢، ص٧٧-٧٨.

(٣) الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٢٧.

والتصحيف والتحريف للعسكري، ص٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مألوق فتثبت الهمزة، وكذلك أرنب ينصرف لأنه فعلل، لأنك تقـــول: أرض مؤرنبـــة، فتثبت الهمزة، والمألوق هو المجنون[١].

ثانياً:العطف على الضمير المجرور:

العطف في اللغة: عرّفه ابن منظور[٢]: "عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفاً: انصرف ورحـــل، ورجل عطوف وعطّاف: يحمي المنهمزين وعطف عليه يعطف عطفا: رجع عليه بمـــا يكره أو له بما يريد".

وقال الشريف الجرجاني[٣]: "العطف في اللغة الرد، من قولهم عطفـــت عنـــان فرسي، أي: صرفته ورددته".

والعطف في الاصطلاح: هو تابع من التوابع، يتوسط بينه وبين متبوعه حـــرف من حروف العطف[٤] ويسمّى الإشراك[٥] ومعناه في اللغة تعميم الحكم بين شريكين[٦].

في قوله تعالى: ﴿**واتّقوا الله الذي تساءلُون بـه والأرحام**﴾[٧] قـــرأ الجمـــهور: والأرحام بالنصب. وقرأ حمزة وحده: والأرحامِ بجرها. وهي قراءة النخعـــي وقتـــادة والأعمش[٨]. وقرأ ابن مسعود: وبالأرحامِ، بالباء[٩] وهي قراءة أُبَي أيضاً[١٠].

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٥٤.

(٢) لسان العرب (عطف)، ج٩، ص٢٤٩، وانظر: حاشية الصبان، ج٣، ص٨٥.

(٣) التعريفات، ص١٥٦.

(٤) الكليات، ج٣، ص١٩٥، وانظر: التعريفات، ص١٥٦.

(٥) الكتاب، ج١، ص٤٣٧، و ج٢، ص٣٧٧، ٣٨٢. والمقتضب، ج٣، ٣٠١، ج٤، ٢٦٤، ٢٩٨، والأصـول في النحو، ج٢، ص٤١، و ج٢، ص٢٥٩. وإعراب القرآن للنحاس، ج١، ص١٢٦. والحجة في علـــل القراءات للفارسي، ج٢، ص٣٩.

(٦) لسان العرب (شرك)، ج١٠، ص٤٤٩.

(٧) سورة النساء، آية ١.

(٨) البحر المحيط، ج٣، ص١٥٧-١٥٨. وانظر: معاني القرآن للفـــراء، ج١، ص٢٥٢. والسـبعة، ٢٢٦، والنشر، ج٢، ص٢٤٧.

(٩) البحر المحيط، ج٣، ص١٥٧، وانظر مختصر في شواذ القرآن، ص٢٤.

(١٠) مختصر في شواذ القرآن، ص٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر أبو حيان مذاهب العطف على الضمير المخفوض فقال[1]: "ونقولُ: العطفُ على المضمر المجرور فيه مذاهب: **أحدها**: أنه لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار، إلاَّ في الضرورة. فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين. **الثاني**: أنه يجوز ذلك في الكلام، فقد ذهب إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك مررتُ بك وزيدٍ[2].

وقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش في الكلام على هذه الآية قوله: "وأما قوله في ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾ بجر الأرحام في قراءة حمزة، فإن أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض.

وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها. وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، ومع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها"[3].

وقال السيوطي في "الاقتراح": وأما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة"[4].

---

(١) البحر المحيط، ج٢، ص١٤٧، وشرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٩٥.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٦٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٨.

(٤) السيوطي، الاقتراح، ص١٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إنّ العطف على ضمير الجر يكثر بإعادة الجار حرفاً كان أو اسماً كقوله تعالى: ﴿**وعليها وعلى الفلك تُحملون**﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿**قالوا نعبد إلهك وإله آبائك**﴾[2].

ويجوز العطف على ضمير الجر بدون إعادة الجار كما في قول العرب في المسموع ما فيها غيره وفرسه (فرس) معطوف على الهاء في (غيره) وهو ضمير خفض ولم يعد الجار، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه. ومن ذلك قراءة ابن عباس – كما تقدّم–: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[3] بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور بالباء في (به). وقد جاء المجلس (١٤٤) يناقش هذه الآية فمن القراءات القرآنية التي جاءت مخالفة للقواعد: وهي قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿**واتّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[4] بجر "الأرحام".

قال بعض النحاة "واعلم" أنّ الأسماء كلها يُعْطف عليها إلاّ المُضمر المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز، إلاّ بإعادة الخافض، كقولك: مررت بك وبزيد ودخلت إليه وإلى عمرو، ولو قلت: مررت به وزيد كان غير جائز عند البصريين البتة إلاّ في ضرورة الشعر، وقد قبّحه الكوفيون وأجازوه مع قبحه، قرأ حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض عطفاً على المضمر المخفوض. والقرّاء غيره قرأوا بالنصب، عطفاً على الله عزّ وجل[5].

---

(١) المؤمنون، آية ٢٢.

(٢) سورة البقرة، آية ١٣٣.

(٣) سورة النساء، آية ١.

(٤) سورة النساء، آية ١. اختلف في الأرحام: فقرأ جمهور السبعة بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة أو على موضع "به". وقرأ حمزة بالجر. وهي كذلك قراءة النخعي وقتادة والأعمش. (تفسير أبي حيّان، ج٣، ص١٥٧، وإتحاف فضلاء البشر، ص١٨٥).

(٥) مجالس العلماء، ص٣٢٠-٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع: حروف المعاني:

قال سيبويه[١]: "هي ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم... ونحوها.

وقال الشريف الجرجاني[٢]: "الحرف ما دلَّ على معنى في غيره".

وقال التهانوني[٣]: "الحرف في اصطلاح النّحاة كلمة دلّت على معنى في غيره، ويسمّى بحرف المعنى أيضاً وبالأداة أيضاً، ويسمّيه المنطقيون بالأداة، ومعنى قولهم على معنى في غيره: على معنى ثابت في لفظ غيره، فإنّ اللام في قولنا: الرَّجل مثلاً، يدلّ بنفسه على التّعريف الذي هو في الرجل، و"هل" في قولنا: هل قام زيد يدلُّ بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد".

ومن حروف المعاني: حروف الجر:

الجرّ في اللغة هو الجذب. ويقال جارُ الضَّبع المطرُ الذي يجر الضبع عن وجارها من شدته، وربما سُمّي بذلك السيل العظيم؛ لأنَّه أيضاً يجُرُّ الضَّبعَ عن وُجُرها[٤].

وأورد الزّجاجي أن الجرّ إنما سمّي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد[٥]. ويسمّى الخفض[٦] والإضافة[٧].

---

(١) الكتاب، ج١، ص١٢.

(٢) التعريفات، ص٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ج٢، ص٧٦.

(٤) لسان العرب (جرر)، ج٤، ص١٢٥.

(٥) الإيضاح، ج١، ص١٢٠.

(٦) الخصائص، ج١، ص١٨٤، وأوضح المسالك، ج٢، ص١٧٧، والأصول في النحو، ج١، ص٤٩٧، وإعراب القرآن للنحاس، ج١، ص١١٦.

(٧) الكتاب، ج٢، ص١٧٢، ومعاني القرآن للأخفش، ج١، ص١٤، ص٣١٣، والأصول في النحو، ج١، ص٢٢٥، واللمع، ص١١، ص٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحروف الجارّة عشرون حرفاً[1]، أسقطت منها سبعة وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعلّ، ومتى، وكي، ولولا، وأسقطت منها الثلاثة الأُوَلْ؛ لأنها ذكرت في الاستثناء، فاستغني بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأنّ "لعلّ" لا تجرّ بها إلاّ عقيلٌ[2]، قال شاعرهم:

لعلَّ الله فضلكم علينا بشيءٍ أن أُمَّكُم شَريمُ

و"متى" لا تَجُرُّ بها إلاّ هُذيل، وقال شاعرهم يصف السحاب:

شربْنَ بماء البحر ثم ترفَّعت متى لُجَجٍ خُضرٍ لهُنَّ نئيجُ[3]

و"كي" لا يُجرُّ بها إلاّ "ما" الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلَّة الشيء: كَيْمَه؟ بمعنى لِمَه؟، و"لولا" لا يُجرُّ بها إلاّ الضمير في قولهم: لولايَ، ولولاك، ولولاه، وهو نادر[4].

وتنقسم الحروف إلى ما وضع على حرف واحد، وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء، وما وضع على حرفين، وهو أربعة: مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ، وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومُنذ، وما وضع على أربعة، وهو "حتّى" خاصة[5].

وتنقسم أيضاً إلى ما يجرُّ الظاهر دون المضمر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُذ، ومنذ، وحتى، والكاف، ورُبَّ، وما يجرّ الظاهر والمضمر، وهو البواقي.

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣، وشرح قطر الندى، ص٢٥٠، وشرح شذور الذهب، ص٣١٧.

(٢) شرح قطر الندى، ص٢٥٠.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية، ص٢٠١، وخزانة الأدب، ٧/٩٧-٩٩، وشرح أشعار الهذليين، ١/١٢٩، والخصائص، ٢/٨٥.

(٤) شرح شذور الذهب، ص٣١٨.

(٥) شرح شذور الذهب، ص٣٢٠، وشرح قطر الندى، ص٢٥٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثم الذي لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان[1]، وهو مذ، ومنذ، تقول: ما رأيته مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة، وما لا يجر إلا النكرات وهو "رب" تقول: رب رجل صالح، وما لا يجر إلا لفظ الجلالة، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿**وتالله لأكيدن أصنامكم**﴾[2] ﴿**تالله لقد آثرك الله علينا**﴾[3] وهو كثير. وبعد المجرور بالحرف، يأتي المجرور بالإضافة.

ومن المجالس التي جاءت تناقش حروف الجر هذا المجلس، حيث يروي أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) مناظرة وقعت بينه وبين أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) فيقول: "دخلت دار محمد بن عبدالله بن طاهر في يوم من الأيام، فوجدت في الدار محمد ابن يزيد، وعلي بن عبدالغفار، فقال علي: قد اجتمعنا وأريد أن أسأل عن مسألة، فقلت له: سل. فقال: ما معنى قول الله جل وعز: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[4]، فقلت معناه ليس مثله، وليس كمثله المعنى فيه واحد، والعرب تدخل الكاف ليعلم أنها كالأسماء ومثل مثل. فالتفت إلى محمد بن يزيد فسأله فقال: هذا جواب مقنع، ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسلني عنها بحضرته حتى أخبرك بما بقي فيها، فقال له: مجلس الأمير لا يمكن أن يجري فيه شيء بغير إذنه، ولكن تخبرني الآن، فقال له: أنا أكثر عندك وأصير إليك. وحدثني أبو الحسن قال: سألته: أي شيء بقي في المسألة؟ فقال الذي بقي فيها التأكيد"[5].

ويلاحظ أن موضوع المناظرة ينصب على معنى من معاني القرآن الكريم في إحدى آياته، وجواب ثعلب أن المعنى واحد بوجود الكاف أو عدمه، ولكنه لم يقل الكاف

---

(١) شرح قطر الندى، ص٢٥٣.

(٢) سورة الأنبياء، آية ٤٦.

(٣) سورة يوسف، آية ٩١.

(٤) سورة الشورى، آية ١١.

(٥) مجالس العلماء، ص١١٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

زائدة، لأن الكلام على نص قرآني، ولا زيادة ولا نقصان في كلام الله، فهو كتاب أحكمت آياته ولم يُفرَّط فيه من شيء، ولا شكّ أنّ هذا داخلٌ في علم ثعلب، ويعترف المبرد بأن الجواب مقنع، ولكن في الأمر بقية يحرص أن يذكرها أمام الأمير ليُظهر علمه المستطيل، فيبزّ خصمه الكوفي، والبقية عنده أن الكاف تفيد التوكيد.

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه أحوال منها ما تتعيّن فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، فالكاف زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيءٌ**﴾. وقد أشار الزمخشري بقوله: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُرّرت، للتأكيد، يعني: في قوله تعالى ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ يقول المرادي في الجنى الداني[1]: وأما الكاف الزائدة فقد وردت في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ فالكاف هنا زائدة، عند أكثر العلماء. والمعنى: ليس مِثلَهُ شيءٌ. قالوا: لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء. وذلك يستلزم بإثبات المِثل، تعالى الله عن ذلك. وزيادتها في كلام العرب غير قليلة؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقِطَ؟ فقال: كَهَيْنِ يريد هيْناً. فزاد الكاف.

وفي الحديث "يكفي كالوجه والكفَّين" أي: يكفي الوجهُ والكفّان. قيل: ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿**وحُورٌ عينٌ ۞ كأمثال اللّؤلؤ المكنُون**﴾[2].

فإن قلت: ما فائدة زيادتها في الآية؟ قلتُ: فائدتها توكيد نفي المِثْل، من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. أمّا اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جنّي: كل حرف زيدَ في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرّة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مِثلَه شيءٌ، ليسَ مثلَه شيءٌ.

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ص٨٦-٨٧.

(٢) سورة الواقعة، آية ٢٢-٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما المعنوي[1] فإنه من باب قول العرب: مثلُكَ لا يفعلُ كذا، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك. فسلكوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عمَّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه.

ذكر ذلك الزمخشري؛ قال: فإذا عُلِم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، و ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ إلاَّ ما تعطيه الكناية من فائدتها. وقال ابن عطية[2]: الكاف مؤكدة للتشبيه فنفي التشبيه أوكد ما يكون. وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو. فإذا أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو. ومثل هذا قول أوس بن حجر[3]:

وقتلى، كمثل جُذُوع النَّخيل تَغشَاهُمُ مُسْبِلٌ، مُنْهمِرْ

وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال[4]:

الأول: أن "مثلاً" هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير. فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز، إلاَّ في الشعر. وهذا القول فاسد، لأن الأسماء لا تزاد.

الثاني: أنَّ "مثلاً" بمعنى الذات، أي: ليس كذاته شيء.

الثالث: أنَّ "مثلاً" بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء.

الرابع: أن تكون الكاف اسماً بمعنى "مثل"، وهو من التوكيد اللفظي. وقد أشار إليه الزمخشري.

---

(١) الجنى الداني، ص٨٨.

(٢) هو عبدالحق الغرناطي، توفي سنة ٥٤٢ (بغية الوعاة، ج٢، ص٧٣).

(٣) الجنى الداني، ص٨٨ نقلاً عن ديوان أوس بن حجر، ص٣٠، وتفسير الرازي، ج٧، ص٣٨٠، وتفسير الطبري، ١٦: ١٠٩ و ٢٥: ٨.

(٤) الجنى الداني، ص٨٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال[1]: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد، كما قررها من قال: وصاليات، ككما يؤثفين[2].

ومن قال[3] فأصبحت مثل كعصفٍ مأكول.

الخامس: قال بعض أهل المعقول: الحق أن قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ محمول على المعنى الحقيقي ويلزم منه نفي المثل مطلقاً، بطريق برهاني، وهو الاستدلال بنفي اللازم، على نفي الملزوم، فإن مثل المثل لازم للمثل، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل مثله. وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المِثل لزم المُحال، لأنه يلزم نفيه -تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً- لأنه مِثلُ لمثلِه.

وأجيب[4] بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف، أعنى وصف مِثل المِثل، عن الله تعالى، لا نفيه تعالى ولا محذور في نفي هذا الوصف عنه، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفى الموصوف، أو ينفى المِثلَ. ونفى الموصوف ممتنع لذاته، فيكون بنفي المِثل.

قلت[5]: وقد ردّ هذا القرافي في شرح المحصول بأن قال: القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه العنوان، ونعني بالعنوان: ما عبّر عن المحكوم عليه به. فإذا حكمنا بالنفي، على جميع أمثال المثل، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مِثلُ المِثل، لا على المُماثلة، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود، وذلك محال، فما أفضى إليه يكون باطلاً. وذلك إنما نشأ عن كون الكاف ليست بزائدة، فتعين ما قاله العلماء، أنّها زائدة.

---

(١) الكشاف، ج٤، ص٢١٣.

(٢) سرّ الصناعة، ١: ٢٨٢. والخصائص، ٣٦٨/٢، والكتاب، ١: ١٣، والمغني، ١٩٧، وشرح المفصل، ٨: ٤٢، ومجالس ثعلب، ٣٩، والمزهر، ١: ٢٢٣، والخزانة، ١: ٣٦٧ و ٢: ٣٥٣. والصاليات: الأثافي التي صليت بالنار. ويؤثفين: يجعلن أثافيّ.

(٣) الجنى الداني، ص٩٠.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) الجنى الداني، ص٩١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخاتمة:

لقد رافقت المجالس العلمية وضع علوم الحضارة العربية الإسلامية، وتقعيد قواعد اللغة والنحو، وكانت حلقات الدرس في المساجد والجوامع موئلاً لها. ولقد كانت غاية هذه المجالس إظهار الحق والوصول إلى الحقيقة، وإن الحوار فيها حوار حضاري وكان ينتهي باعتراف أحد المتناظرين وتسليمه، وبعد أن اتسعت العلوم واحتيج إلى وضع قواعد أخلاقية ومنهجية للبحث والمناظرة تحافظ على رقيها، وجوهرها من أن يستحيل جدلاً، وضعت آداب البحث والمناظرة مستنبطة من هذا التراث، وما كان يجري بين العلماء من مناظرات وحوارات ومسائل علمية، كانت تجري على أصول مرضية وقواعد حضارية.

إنّ المجالس العلمية خدمت اللغة، وإنّ هذه المجالس كانت رحاباً لبحث علوم اللغة في مرحلة وضع الأصول، ثم أسهمت في تطورها واتضاح علومها. وإنّ في نصوص هذه المجالس اللغوية مادة معجمية، وإنّ فيها فكراً لغوياً أصيلاً فاض به علماء اللغة على شتى مذاهبهم، فرافقت تطور تلك المذاهب، وحفظت مصطلحاتها، وكانت المناظرة تجري بين العلماء من أصحاب المذهب الواحد كذلك، على سبيل التعلم والتعليم والإغناء والتطوّر.

نجد بعض المجالس قد بدأت بمعاني الشعر، أو في بعض المجالس بالسؤال عن الأسلوب الشعري[1] في ارتقائه وهبوطه، وهي أقرب إلى النظر العقلي من قضاياه الفنية الأخرى، ثم خفت صرامة العقل في ذلك النظر لصالح التذوّق الفني والجمالي والموقف الخاص من الشعر. لقد أسهمت المجالس في تطوّر الفكر العربي الإسلامي، وإنّ مَنْ أراد دراسة تطور ذلك الفكر وما فيه من صراع الاتجاهات المختلفة، وما نتج

---

(١) مجالس العلماء، مجلس ٩٨، ص٢٠٥ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنه من فكر نحوي ولغوي، فإنه يجد في نصوصها ما يمثل ذلك.

وفي ميدان اللغة يمكن استخلاص مادة معجمية من نصوص هـــذه المجـــالس، تدخل ضمن مشروع بحث معجمي يرصد التطور الدلالي للمفردة في المعجم العربـــي، لأن في تلك النصوص بحثا في دلالة الألفاظ وتطورها، كما يمكن الاستعانة بنصـــوص المجالس في دراسة الفكر اللغوي والنحوي ومذاهبه، وتتبع مصطلحاته، وتنطوي تلـــك النصوص على قيمة تاريخية لتطور اللغة العربية وعلومها عامة.

فتلك المجالس أثر حضاري يجب على الباحث الجد في دراسة جوانبها المختلفـة في مناحي العربية، كما يجب التفكير الجدي في بعثها وإحيائها. ولذلك فإنني أقترح تجاه هذه المجالس التي كما قرأتها -أرى- أنها تتسم بشيء من الصعوبة، وقد جـاءت هـذه الصعوبة من المصطلحات القديمة أحيانا، ومن تركيب بعض الجمل، نرى ذلـــك فـــي النص الآتي كالذي ورد في المجلس رقم (١٣١) عن سبب عدم مطابقة الضمير لمرجعه فـــي الآيـــة الكريمـــة ﴿**أو لم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما**﴾، قال ثعلب: "بدأوا الجمع باثنين، ثم أشركوا بينه وبين واحد مـــن بعـــده، فإنهم يدعون الجميع الأول، ولا يلتفتون إليه، وذلك إن الواحد يلي الفعل فيجعلون لفـــظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير لفظ عدد الفردين المشترك بينهما احتياجا وغير احتياج"[١].

فأنت ترى أن كلمة "الجميع، واحتياجا" مصطلحـــان قديمـــان، بمعنـــى الجمـــع والضرورة، وترى أن تركيب النص يتسم بالغموض الشديد.

---

(١) مجالس العلماء، مجلس ١٣١، ص٢٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأحياناً كانت الصعوبة من المفردات، ومن سند بعض المجالس، فكانت تبدأ بـ"حدثني فلان، قال فلان: فإذا مضيت في المجلس وجدت كلمة "قال" فلا تعرف من القائل، ويتضح ذلك للمتصفح لبعض المجالس.

لهذا اقترح أن تُشرح هذه المجالس كما شرحت كتب النحو لتعمَّ فائدتها لدارس النحو وغيره، ففي المجالس مسائل نحوية، ومسائل صرفية، ومسائل لغوية، ومسائل أدبية، ومسائل فقهية، ومواقف أخلاقية.

لهذا اقترح أن تُقرر دراستها على طلاب الكليات التي تدرس اللغة العربية في مختلف الجامعات، وأرى أن تدرس في محاضرات التدريبات أو أعمال السنة، في التقارير والبحوث، كيلا تفوت الطلاب فائدتها، ففيها -كما قلت- مسائل ليست في الكتب المقررة، والله الموفّق، والحمد لله رب العالمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Maqableh, Kamal Arshaid. Al-Zajaji's Scientists' Sessions "The Syntactic Morpholgy and issues, Yarmouk University, 2005, By Dr. Raslan Bani Yaseen

This research talks about the grammatical issues regarding the book "Magales Alolamaa" for azajjaji regarding the levels theory in phonology. But this book's phonological level wasn't in consideration for the grammar scientists in Arabic language because they didn't know the phonetics concept or phonology it self.

So this book talks about the scientists seminars where the science is valued and treasured specially if we knew that science and knowledge is the most precious thing for humans? So this book dealt with scientific discussions between those scientists gathering at the place, at this case the seminars or discussions will be good but it these groupings were controlled by prejediousness or political opinions then it will turn for abaren discussions that will lead for nothing.

Speaking about linguistic discussion's or Majales we can realize that it had dealt with the major issues like: fame, measurement, the linguistic, factor, omission, building or word forms but at the grammatical side it had dealt with the grammatical origin and the afaal formula short and long voweled nouns, singular, plural, plurali zation, feminine and masculine nouns, originality, derivation.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

But speaking about the sentence building this research talked about almarfouat like the subject and alnawasekh and almansoubat like alhal, the distinguisher, the object and other issues here.

Based upon the past words we can regard Almajales or the groupings as amaterial that dealt with the linguistic origin for the word and the linguistic explanation for these words also it dealt with poetry and its different narration's specially if it had some foreign words that entered the Arabic language and was used after that inddition to other issues discussed in it.

So these Majales have served the Arabic language in many situations like the word origin or the poetic stanza that supports its meaning or use so it was amajor open field for different Arabic divisions that has participated in developing the Arabic language science as a whole here. So based upon the language evidences and the poetic stanza's we can realize that it was a rich field for Arabic language researchers that can develop many areah in Arabic language itself here.

So by the development of these majales we can realize the major Arabic schools that emerged and wide spreaded buring that era which was a major source for saving many Arabic words and origins at this care.

So the Majales can be a cultural heritage, that has its civilization role so any Arabic researcher must do his best to study and analyze it and to renew these linguistic discussions which play amajor role in developing the Arabic language and renew it and to be amagor global language as it was in the past and to launch many studies about it here.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

كشاف بالمجالس الواردة

المجلس	رقم المجلس	الصفحة في كتاب المجالس	الصفحة في الرسالة
مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد (المسألة الزنبورية)	٤	٨	٤٣
مجلس عيسى بن عمر مع أبي عمرو بن العلاء	١	١	٥٧
مجلس أبي عثمان المازني مع سعيد بن مسعدة	١٤٢	٣١٣	٥٩
مجلس عيسى بن عمر مع الكسائي	٦٧	١٤٨	٦٠
مجلس أبي عثمان المازني مع الأخفش سعيد بن مسعدة	٤٠	٨٨	٧٠
مجلس الخليل بن أحمد مع عبدالملك بن قريب الأصمعي	١١٨	٢٥٣	٧٢
مجلس أبي يوسف مع الكسائي بحضرة الرشيد	١٥٢	٣٣٨	٧٦
مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي	١٣٣	٢٨٨	٧٧
مجلس الكسائي مع يونس	١٠	٢١	٨٩
مجلس الكسائي مع الأصمعي عند الرشيد	١٧	٤٢	٩١
مجلس ثعلب مع الرياشي	٢٥	٥٨	٩٢
مجلس أبي يوسف مع الكسائي بحضرة الرشيد	١٥٢	٣٣٨	٩٣
مجلس أبي حاتم مع رجل من أهل إصبهان	٦٨	١٤٩	٩٣
مجلس عيسى بن عمر مع الكسائي	٦٧	١٤٨	١٠٢
مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن يزيد المبرّد	٥٥	١١٩	١٠٥
مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكّيت	١٣٧	٣٠٠	١٠٦
مجلس أبي العباس ثعلب مع المبرّد	٥٥	١٢٣	١٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجلس	رقم المجلس	الصفحة في كتاب المجالس	الصفحة في الرسالة
مجلس بلال بن أبي بردة مع عبدالله بن أبي إسحاق بحضرة أبي عمرو	١١٣	٢٤٣	١٠٩
مجلس الأخفش سعيد مع المازني	١٤٥	٣٢٢	١١١
مجلس أبي محمد اليزيدي مع أبي عبيدالله والكسائي	٧٨	١٦٩	١١٤
مجلس أبي العباس ثعلب مع ابن بيسان	١٣١	٢٧٦	١١٧
مجلس أبي العباس مع أبي عثمان المازني	٦٦	١٤٥	١١٨
مجلس أبي عبيدة مع أبي عثمان المازني	٢٢	٥١	١٢٠
مجلس أبي جعفر الطبري مع أبي عثمان	٥٨	١٣٠	١٢٠
مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي	١٣٣	٢٨٨	١٢٣
مجلس أبي مسلم مع معاذ الهرّاء	٩٢	١٩٠	١٢٥
مجلس محمد بن سليمان الهاشمي مع الأخفش	٢٣	٥٤	١٣٥
مجلس مروان مع الأخفش	٣٥	٧٦	١٣٦
مجلس الفرزدق مع ابن أبي إسحاق	٣٨	٨٥	١٣٦
مجلس أبي العباس ثعلب مع المازني	٤٨	١٠٤	١٣٧
مجلس سيبويه مع حمّاد بن سلمة	٦٩	١٥٤	١٣٧
مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي بحضرة الرشيد	١٢٠	٢٥٥	١٣٨
مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي	١٣٣	٢٩٠	١٣٩
مجلس الأصمعي مع ابن الأعرابي عند سعيد بن سلم	٨	١٦	١٤٥
مجلس أبي جعفر الطبري مع المازني	٥٨	١٣٠	١٤٦
مجلس أبي العباس ثعلب مع ابن كيسان	١٣١	٢٧٦	١٤٦
مجلس أبي حاتم مع رجل من أهل إصبهان	٦٨	١٥٠	١٥٢
مجلس الخليل بن أحمد مع الليث بن المظفر	١١٨	٢٥٣	١٥٣
مجلس مروان مع الأخفش	٣٥	٧٦	١٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجلس	رقم المجلس	الصفحة في كتاب المجالس	الصفحة في الرسالة
مجلس الأصمعي مع أبي عثمان المازني	١٣٤	٢٩٤	١٥٧
مجلس أبي عثمان المازني مع أُبَيّ بن أبي زرعة.	٦٤	١٤٣	١٦١
مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن يزيد المبرّد.	٥٥	١١٩	١٦٥
مجلس ابن كيسان مع أبي العباس المبرّد.	١٠٤	٢١٨	١٦٧
مجلس الكسائي مع يونس وابن أبي عيينة.	١١٩	٢٥٤	١٧٠
مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن كيسان.	١٤٤	٣١٨	١٧٣
مجلس أبي العباس ثعلب مع أبي العباس المبرّد.	٥٣	١١٥	١٧٦
مجلس بشّار بن برد مع خلاّد بن المبارك	٩٨	٢٠٥	١٨٠
مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن كيسان.	١٣١	٢٧٦	١٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبدالحميد، نشر الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
- ـــــــ، اللمع في العربية، تحقيق حسني محمد شرف، (د.م)، (د.ن)، ١٩٧٨م. تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٢، ١٩٧٢م.
- ـــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق ودراسة فخر قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ـــــــــ، كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر أمين، مكتبة مجمع اللغة العربية، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، الفصول في العربية، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.
- ـــــــــ، الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان، ١٩٧٣م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المخصص، دار الفكر، (د.ت).
- ابن الشجري، ضياء الدين علي بن حمزة، الأمالي الشجرية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط١، (د.ت).
- ابن عبدربه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، (د.ت).
- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، بغداد، ١٩٨٠م.
- ـــــــــــــــ، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ج١، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ج٢، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- ـــــــ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ـــــــــــ، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، (د.ت).
- ابن مالك، الصبان، الأشموني، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- ـــــــــــ، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هويدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
- ـــــــــــ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، مكتبة خياط، بيروت، ١٩٦٤م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى، وبل الصدى، دار الخير للنشر، ط١، دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ـــــــــــ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم د. إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ـــــــــــ، مغني اللبيب، تحقيق أحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٨م.
- ـــــــــــ، شرح شذور الذهب، (د.م)، (د.ت).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت).
- أبو حيَّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف النحوي، تفسير البحر المحيط، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ـــــــــــــــ، تذكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- ـــــــــــــــ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق، مصطفى النمّاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ج١، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، القاهرة، ج٢، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- ـــــــــــــــ، تقريب المقرّب، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٧٤م.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، حقّقه د. فائز فارس، الفنطاس، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار القومية العربية للطباعة بمصر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ـــــــ، شرح التصريح على التوضيح، على كتاب أوضح المسالك، تحقيق محمد باسل عيون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد (ت ٦٨٤هـ)، لباب الإعراب، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق، د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، تحقيق يوسف فرحات، دار الجيل، بيروت.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السعدية، ط٢، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- ـــــ، من تاريخ النحو، دار الفكر، دمشق، ١٩٥٧م.
- امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي، الديوان، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، (د.م)، (د.ت).
- ـــــ، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، سورية، (د.ت).
- ـــــ، منثور الفوائد، تحقيق حاتم الضامن، دار الرائد العربي، ط١، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الأندلسي، أبو عبدالله محمد بن جابر الهوّالي، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبدالحميد السيد، منشورات المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الأنصاري، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، بيروت، ١٩٨١م.
- ـــــ، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة يعقوب بكر ورمضان عبدالتواب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م.
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ط٩، مصر، ١٩٨٦م.
- البطليوسي، أبو محمد عبدالله، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر بغداد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م.
- البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- البنا، أحمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، منشورات عبدالحميد حنفي، القاهرة، (د.ت).
- التبريزي، الخطيب، الوافي في العروض والقوافي، تحقيق فخر الدين قباوة، نشر دار الفكر بدمشق، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، (د.ت).
- التهانوي، محمد بن علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق، عبدالسلام هارون، ط٤، دمشق، ١٩٨٠م.
- الجاحظ، أبو عمرو عثمان بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٣م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ـــــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجاني، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ـــــــــ، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح: شعبان عبدالوهاب، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.
- الجمحي، أبو عبدالله محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حاجي خليفة، مصطفى عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت. ودار الفكر، بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ـــــــ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ـــــــ، كتاب سيبويه وشروحه، دار التضامن، ط١، بغداد، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق، فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، دار الحداثة بمصر، ط٢، ١٩٨٢م.
- الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
- ـــــــ، أصول النحو، اللاذقية، جامعة تشرين، ١٩٧٩م.
- الحلوة، مصطفى، الدرس الواضح في الصرف، (د.م)، ١٩٩٣م.
- حمودة، طاهر سليمان، القياس في الدرس اللغوي، بحث في المنهج، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ـــــــ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، في عشرين جزءا، ط٣، دار الفكر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الخثران، عبدالله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- خليفة، سهير محمد، دراسات في الصرف، (د.م)، (د.ت).
- الدجني، فتحي عبدالفتاح، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢م.
- الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق وتقديم، د. حنا جميل حداد، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
- الراجحي، شرف الدين، في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- ـــــــ، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- ـــــــ، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود، المنشور في (رسالتان في اللغة)، تحقيق وتعليق وتقديم د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٢م.
- رمضان، محيي الدين، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (د.ت).
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، (د.ت).
- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ط١، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦هـ.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الأمالي، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ـــــــــ، الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ـــــــــ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣م.
- ـــــــــ، حروف المعاني، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ـــــــــ، مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط٢، بيروت، لبنان، (د.ت).
- السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر، (د.م)، (د.ت).
- ـــــــــ، النحو العربي، نقد وبناء، دار البيارق، عمان، ١٩٩٧م.
- السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، سفر السعادة وسفير الإفادة، دمشق، ١٩٨٣م.
- السعدي، جاسم، الدراسات النحوية واللغوية في البصرة، بغداد، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- السيد، أمين علي، في علم النحو، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٧٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م.
- السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جادالمولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د.ت) (د.م).
- ـــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبدالعال مكرم، عالم الكتب، (د.م)، (د.ت)..
- ـــــــ، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر، ط٣، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ـــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ـــــــ، شرح شواهد المغني، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.
- ـــــــ، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، شرح وتعليق د. أحمد الحمصي ود. محمد قاسم، ط١، (د.م)، ١٩٨٨م.
- الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- الشلوبين، أبو علي، التوطئة، تحقيق ودراسة يوسف المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق د. عبدالعال مكرَّم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط٨، القاهرة، (د.ت).
- طلب، عبدالحميد السيد، تهذيب النحو، منشورات مكتبة الشباب، الجيزة، (د.ت).
- الطنطاوي، الشيخ محمد، نشأة النحو، ط٢، (د.ن)، (د.م)، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق للنشر، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.
- عبدالتواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.
- عبدالعزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- عظيمة، عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د.ت).
- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، نشر عيسى الحلبي، (د.ت).
- الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات، تحقيق إسماعيل عمايرة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الفيروزأبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- القالي، أبو علي، الأمالي، مراجعة لجنة إحياء التراث، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، ط٢، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النُحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب الحسيني، الكليات، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٨٢م.
- كيس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة د. محمود كناكري، طباعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥م.
- المبارك، عبدالحسين، أخبار أبي القاسم الزجاجي، (د.م)، (د.ت).
- المبارك، مازن، الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ـــــــ، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، ١٩٦٤م.
- ـــــــ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت).
- ـــــــ، توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
- مسعود، فوزي، سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- مصطفى، إبراهيم، ورفاقه، المعجم الوسيط، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- مطر، عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- مكرم، عبدالعال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، دار البحوث العلمية، ط٢، (د.م)، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- الموسى، نهاد، في تاريخ العربية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، المطبعة العثمانية، منشورات عالم الكتب، (د.ت).
- النجار، محمد عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط٢، مصر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، (د.م)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النواجي، أشرف ماهر، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الهذليين، الديوان، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ياقوت، محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.
- اليغموري، أبو المحاسن يوسف، بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس، رلهايم رودلف، (د.م)، ١٩٦٤م.
- يوهان فك، العربية، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

المجلات والبحوث:

- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس عند العرب قديماً وحديثاً. د. محمد فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٩، كانون الأول، ١٤٠١هـ-٢٠٠٠م.
- حقيقة الاسمية في أدوات الاستفهام، سمير ستيتية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University